وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 3

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

محاضرات في مقياس مدخل الاقتصاد

مطبوعة مقدمة لطلبة الليسانس السنة الأولى ل م د

من إعداد:

د. بوقليع محمد

أستاذ محاضر (أ) بجامعة الجزائر 3

السنة الجامعية 2023/2022

المقدمة العامة

المبحث الأول: أساسيات تمهيدية لعلم الاقتصاد.....2

المطلب الأول: تعريف علم الاقتصاد ومناهجه.....2

المطلب الثاني: أساليب التحليل الاقتصادي.....4

المطلب الثالث: فروع علم الاقتصاد.....5

المطلب الرابع: علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى.....5

المبحث الثاني: المشكلة الاقتصادية.....8

المطلب الأول: تعريف وطبيعة المشكلة الاقتصادية 8

المطلب الثاني: أسباب المشكلة الاقتصادية وعناصرها.....9

المطلب الثالث: الأركان العامة للمشكلة الاقتصادية.....10

المطلب الرابع: الفرق بين المشكلة الاقتصادية والأزمة الاقتصادية.....14

المبحث الثالث: النظام الاقتصادي..... 16

المطلب الأول: النظام الرأسمالي.....16

المطلب الثاني: النظام الاشتراكي.....17

المطلب الثالث: النظام المختلط.....19

المطلب الرابع: علاج المشكلة الاقتصادية تبعا للأنظمة الاقتصادية.....19

المبحث الرابع: نظرية الطلب.....21

المطلب الأول: مفهوم الطلب وقانونه.....21

المطلب الثاني: جدول الطلب ومنحناه.....22

المطلب الثالث: العوامل المحددة للطلب 23

المطلب الرابع: أهمية التفرقة بين التغيرات في الكمية المطلوبة والتغيرات في مستوى الطلب.....26

المبحث الخامس: نظرية العرض.....28

المطلب الأول: مفهوم العرض وقانونه.....28

المطلب الثاني: جدول العرض ومنحناه.....28

المطلب الثالث: العوامل المحددة للعرض.....29

المطلب الرابع: التغير في العرض والتغير في الكمية المعروضة 31

المبحث السادس: السوق.....33
المطلب الأول: مفهوم السوق.....33
المطلب الثاني: العوامل التي تحدد السوق.....33
المطلب الثالث: وظائف السوق.....34
المطلب الرابع: أنواع وأشكال السوق.....34
المبحث السابع: الاستهلاك.....40
المطلب الأول: تعريف الاستهلاك ودالته.....40
المطلب الثاني: أنواع الاستهلاك.....43
المطلب الثالث: نظريات الاستهلاك.....43
المطلب الرابع: العوامل المؤثرة على الاستهلاك.....48
المبحث الثامن: الإنتاج.....51
المطلب الأول: مفهوم الإنتاج.....51
المطلب الثاني:عناصر الانتاج.....52
الفرع الأول : الأرض.....52
الفرع الثاني: العمل.....54
الفرع الثالث: رأس المال 59
الفرع الرابع: التنظيم.....62
المبحث التاسع: الاستثمار.....64
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار 64
المطلب الثاني: خصائص الاستثمار وأهميته.....64
المطلب الثالث: أهداف الاستثمار 66
المطلب الرابع: محددات الاستثمار 66
المبحث العاشر: الادخار.....68
المطلب الأول: مفهوم الادخار 68
المطلب الثاني: أهمية الادخار 70
المطلب الثالث: أنواع الادخار ودوافعه.....71

المطلب الرابع: محددات الادخار 73
المبحث الحادي عشر: الدخل القومي.....75
المطلب الأول: تعريف الدخل القومي.....75
المطلب الثاني: حسابات الدخل القومي.....76
المطلب الثالث: طرق قياس الحسابات القومية.....78
المطلب الرابع: الصعوبات والثغرات في تقدير الحسابات القومية.....82
المبحث الثاني عشر: النقود والبنوك.....84
المطلب الأول: النقود تعريفها، نشأتها وخصائصها.....84
المطلب الثاني: أهمية النقود، أنواعها ووظائفها.....87
المطلب الثالث: البنك المركزي: نشأته، خصائصه ووظائفه.....90
المطلب الرابع: أنواع البنوك ووظائف البنوك التجارية.....95
المبحث الثالث عشر: التضخم.....97
المطلب الأول: تعريف التضخم وطرق قياسه.....97
المطلب الثاني: أنواع التضخم.....98
المطلب الثالث: آثار المترتبة على ظاهرة التضخم.....100
المطلب الرابع: سياسات معالجة التضخم.....102
المبحث الرابع عشر: البطالة 104
المطلب الأول: تعريف البطالة وطريقة حساب معدلها.....101
المطلب الثاني: أنواع البطالة 105
المطلب الثالث: آثار الاجتماعية والاقتصادية للبطالة.....107
المطلب الرابع: كيفية الحد من البطالة.....108
قائمة المراجع.....109

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(01)	الفرق بين المشكلة الاقتصادية والأزمة الاقتصادية	15
(02)	جدول الطلب لسلعة معينة	22
(03)	جدول العرض لسلعة معينة	28
(04)	العلاقة بين حجم السكان والإنتاج	57
(05)	طريقة حساب القيمة المضافة	81
(06)	تأسيس البنوك المركزية في بعض الدول	91

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1)	منحنى الطلب	23
(2)	التغير في منحنى الطلب بسبب التغير في عدد المستهلكين	23
(3)	التغير في منحنى الطلب بسبب التغير في أسعار السلع البديلة	24
(4)	التغير في منحنى الطلب بسبب التغير في أسعار السلع المكملة	25
(5)	التغير في منحنى الطلب بسبب التغير في توقعات المستقبلية للمستهلكين	25
(6)	التغير في الكمية المطلوبة	26
(7)	التغير في مستوى الطلب	27
(8)	منحنى العرض	29
(9)	التغير منحنى العرض بسبب التغير في المستوى الفني	30
(10)	التغير في الكمية المعروضة	31
(11)	التغير في مستوى العرض	32
(12)	دالة الاستهلاك الكينزية	42
(13)	دالة الاستثمار	67

المقدمة :

غالبا ما يبدو علم الاقتصاد وكأنه عملية لانهائية لها من المشاكل والمعضلات الصعبة، فهو على العكس سوى قليلا من المفاهيم الأساسية التي تدعم هذا العلم، وبمجرد التعرف المرء على هذه المفاهيم الاساسية حتى يصبح التعلم أسهل وأسرع وأكثر إمتاعا. فالطلاب يأتون إلى علم الاقتصاد من تخصصات واسعة من مختلف الخلفيات وتصورات أكثر تنوعا عن طريقة سير العالم، ودورنا ليس تغيير قيمهم. بل إننا نريد أن يفهم الطلاب أولا القيم الثابتة، وأن يتمكنوا من تطبيقها لجعل العالم مكانا أفضل لهم، ولعائلاتهم، ومجتمعاتهم. ولا شيء يساعد على الفهم من عرض بسيط وواضح لهم في هذه المطبوعة.

المبحث الأول: أساسيات تمهيدية لعلم الاقتصاد

يعد علم الاقتصاد من المعارف المهمة، لذا شهدت دراساته اهتماما كبيرا، وشهدت تطويرات على يد فلاسفة ومفكرين ممن أرسوا قواعد المعرفة الاقتصادية وأسسوا ما صار يعرف بعلم الاقتصاد، وسوف نتطرف في هذا المبحث بالتعريف بهذا العلم والمناهج المستخدم في تفسير ظواهر هذا العلم ، بالإضافة الى التعرف على فروعه وعلاقته بالعلوم الأخرى.

المطلب الأول: تعريف علم الاقتصاد ومناهجه

الفرع الأول: تعريف علم الاقتصاد

لقد اختلفوا الاقتصاديون في تعريف علم الاقتصاد راجعا الى اختلاف في اتجاهاتهم الفكرية، وليس خلافا لفظيا أو على التعبير، ومن أهم التعاريف الخاصة بعلم الاقتصاد ما يلي:

الاقتصاد علم الثروة: عرف ادم سميث الاقتصاد في كتابه المشهور "ثروة الأمم" بأنه: العلم الذي يبحث في طبيعة الثروة وكل ما يتصل بها.

الاقتصاد علم الندرة: عرف أوسكار لانكه الاقتصاد بأنه علم تنظيم وتدبير موارد الثروة الانسانية والطبيعية النادرة نسبيا في المجتمع الانساني لغرض اشباع الرغبات الانسانية المتعددة بالسلع والخدمات المختلفة[1].

الاقتصاد علم المبادلة: عرف جبنون بيرو الاقتصاد بأنه دراسة عمليات التبادل التي يتخلى الفرد بموجبها عن ما هو في حوزته ليحصل بالمقابل ومن فرد آخر على ما يحتاجه، وأن عمليات التبادل هذه هي التي تسمح بقيام صلة بين انتاج الأموال و السلع و اشباع الحاجات[2].

الاقتصاد هو تحقيق الرفاهية: عرف مارشال الاقتصاد على أنه أحد العلوم الانسانية الدي يختص بالجانب الاقتصادي والاجتماعي في حياة الفرد. ويتناول كيفية استخدام المقومات المادية لتحقيق الرفاهية[3]. كما عرف بيجو الاقتصاد بأنه العلم الذي يعني بدراسة الرفاهية الاقتصادية[4].

الاقتصاد علم ادارة الموارد النادرة وتوظيفها: عرف ساميلسون الاقتصاد على أنه دراسة الكيفية التي يختار بها الأفراد والمجتمع توظيف الموارد النادرة لإنتاج السلع المختلفة في أوقات متعاقبة وكيفية توزيع هذه السلع على الاستهلاك الحاضر أو المستقبل وبين مختلف الأفراد أو الجماعات المكونة للمجتمع[5].

الاقتصاد علم الاختيار: فهو يدرس كيف يقوم الأفراد بالاختيار في استخدام الموارد الانتاجية المحدودة (العمل، التكنولوجيا، الأرض،..) لإنتاج سلع متعددة مثل (القمح، الملابس،..) وكذلك توزيع هذه السلع لغرض الاستهلاك[6].

---

[1]- مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**، دار وائل، عمان، الأردن، 2004، ص19.

[2]-G.Piru,**Introduction à l'Etude de l'Economie Politique**, Paris, Sitrey, 1946, PP 91-93.

[3]-مجيد على حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مرجع سبق دكره، ص19

[4]- نفس المرجع السابق، ص19.

[5]-نفس المرجع السابق

الاقتصاد علم طرق الانتاج: ويعرف الاقتصاد على أنه علم القوانين التي تحكم العلاقات الاقتصادية أي العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين أفراد المجتمع بوساطة الأشياء المادية والخدمات. وهي العلاقات التي تتعلق بإنتاج وتوزيع الأشياء المادية والخدمات التي تشبع حاجات الانسان في المجتمع، أي اللازمة لمعيشة أفراد المجتمع، معيشتهم المادية والثقافية[7].

الاقتصاد علما سلوكيا واجتماعيا: فهو يدرس سلوك المستهلك في سعيه للحصول على أكبر منفعة ممكنة من الدخل الذي تحت تصرفه، كما يدرس سلوك المنتج في سعيه للحصول على أقصى ربح ممكن في إطار الموارد الاقتصادية المتوفرة لديه[8].

الاقتصاد هو دراسة التجارة بين الدول: فهو يساعد على فهم لماذا تصدر دولة سلعة معينة وتستورد أخرى. كذلك يحلل الآثار الناتجة من وضع حواجز جمركية على الحدود الوطنية.

الاقتصاد والتحليلات في التغيرات الكلية: فهو الذي يقدم التحليلات للتغيرات في الاقتصاد ككل، مثل الاتجاهات في مستوى الأسعار والانتاج والعمالة والتجارة الخارجية، وعندما يتم فهم هذه الاتجاهات فإنه يتم وضع وتطوير السياسات الاقتصادية التي تؤدي الى تحسين الأداء الاقتصادي[9].

الفرع الثاني: مناهج البحث العلمي في الاقتصاد

تختلف العلوم الاجتماعية عن العلوم الطبيعية، من ناحية عدم إمكانية اجراء اختبارات وتجارب في المختبر تحت ظروف محددة، لفهم ومعرفة السبب المحدد الذي أدى الى نتيجة معينة. والمنهج البحث العلمي هو فرع من فروع المعرفة البشرية، فيتمثل في الطريقة التي يتبعها العقل في دراسته لموضوع ما، للتوصل الى قانون عام. أو أن المنهج هو فن ترتيب الأفكار ترتيبا دقيقا، بحيث يؤدي إلى كشف حقيقة مجهولة أو البرهنة على صحة حقيقة معلومة. فهو إذن مجموعة الخطوات التي يتخذها الذهن بهدف استخلاص المعرفة[10]. والمنهج الاقتصادي هو طريقة ومبادئ ومفاهيم اقتصادية. فالطريقة تشير الى طرق الاستقراء والاستنتاج والمقارنة، في ما تشير المبادئ الى مجموعة العناصر التي يتصف بالثبات خلال استخدام. أما المفاهيم الاقتصادية في مجموعة المعاني الاقتصادية التي تساهم في شرح الظواهر الاقتصادية.

إن منهجية البحث العلمي في الاقتصاد تعتمد على منهجين هما:

1-المنهج الاستنباطي: تمثل احدى طرق البحث، والاستنباط أو التحليل النظري فهي تمثل طريقة بناء النماذج. حيث نبدأ من مجموعة معينة من الفروض، وعندئذ نعلل منطقيا هذه الفروض لنصل الى تعميمات ومبادئ تستتبع من الفروض الموضوعة.

وفي التحليل النظري يمكن الاعتماد على إقامة النماذج او دراسة العلاقة ما بين متغيرين، مع إمساك كافة المتغيرات الأخرى ثابتة. هذا هو فرض " مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها". فمثلا في تحليل الطلب سندرس العلاقة بين ثمن احدى السلع والكمية المطلوبة منها، مع إمساك كل شيء ثابت. بالطبع هناك

---

[6]- فتحي عبد العزيز الرواشي، **الاقتصاد و السوق** ، مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع، القاهرة ، مصر، 2007، ص5.
[7]- محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 1973، ص17.
[8]-حربي محمد عريقات، **مبادئ الاقتصاد: التحليل الجزئي**، دار وائل ، عمان، الأردن، 2005، ص19.
[9]-فتحي عبد العزيز الرواشي، مرجع سبق ذكره، ص5.
[10]-سكينة بن حمود، **مدخل لعلم الاقتصاد**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009، ص15.

عوامل أخرى تؤثر على الكمية المطلوبة ، كل منها يجب أن يدرس، ولكن عن طريق امساك هذه العوامل الأخرى ثابتة، فإننا نستطيع بسهولة أكثر أن ندرس العلاقة الدالية ما بين ثمن احدى السلع والكمية المطلوبة منها.

والتحليل الاستنباطي يمدنا إذن بنظريات أو تعميمات وهذه يجب أن تختبر عادة عن طريق الدراسات التطبيقية.[11]

2-**المنهج الاستقرائي:** وهي تمثل الطريقة الثانية في البحث أو هي الدراسة التطبيقية[12]، وتبدأ مثل هذه الدراسات "الحقائق" أو بيانات احصائية مشاهدة، وعن طريق التحليل المنظم(الفرضيات واختبارها) ، ثم نتوصل على تعميمات أو مبادئ تطبيقية. والأمثلة عن التحليلات التطبيقية هي الدراسات الإحصائية عن العلاقة بين الثمن والكمية المشتراه.[13]

إن استخدام التحليل الاستنباطي والتحليل الاستقرائي قد يتمخض عن تعميمات تمدنا بفهم أفضل لعمل النظام الاقتصادي[14]، حيث تفرض على الباحث إتباع أي من الطريقتين في تفسير الظواهر الاقتصادية، إلا إن الطريقة المثلى هي التي تجمع بين المنهجين[15]، وتمكننا من أن نتنبأ بنتيجة أنواع معينة من المواقف.

المطلب الثاني: أساليب التحليل الاقتصادي

إن علم الاقتصاد الحديث بحاجة الى التعرف على مجموعة من أدوات التحليل الاقتصادي التي تمهد لجعل تفكيره اقتصاديا، وتنمي قدراته التحليلية، من خلال استخدام الأدوات الآتية[16]:

1- الأسلوب الوصفي Descriptive:

تستند هذا الأسلوب على تحليل الظواهر الاقتصادية وصفيا، بما يجعل الباحث معرضا لأخطاء التناقض المنطقي، واحتمالات عدم وجود ربط بين الظواهر الاقتصادية المبحوثة. إلا أنه يمكن أن يستفاد من هذا الأسلوب في ظل العجز عن صياغة العلاقات الاقتصادية بشكل رياضي.

2- الأسلوب الرياضي Mathematical :

تعتمد هذا الأسلوب على صياغة العلاقات الاقتصادية بشكل معادلات رياضية للتعبير عن الظاهرة الاقتصادية قيد الدراسة، وتجدر الاشارة الى أن الاقتصادي يجب أن يتجنب الإسهاب في استخدام الرياضيات لأن ذلك يفقد الاقتصاد طبيعته الاجتماعية. ويسمى العلم الذي يدرس الاقتصاد ويستخدم الرياضيات في تفسير الظواهر الاقتصادية بـ الاقتصاد الرياضي.

3- الأسلوب القياسي Econometric :

---

[11] -سكينة بن حمو، مرجع سبق ذكره، ص 16.
[12]-مرجع سابق ذكره، ص17.
[13] - مرجع سابق ذكره، ص17.
[14]-مرجع سابق ذكره، ص17.
[15]-كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، **مبادئ علم الاقتصاد**، دار صفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009، ص 41.
[16]-كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي،مرجع سبق ذكره، ص 42.

إن الاقتصاد الرياضي يعتمد على النظرية الاقتصادية في صياغة العلاقات بين الظواهر الاقتصادية بشكل دالي، أما الطريقة القياسية فهي تقوم بإيجاد تلك العلاقات بشكل كمي. لذا فإنها تعتمد على الرياضيات والإحصاء والنظرية الاقتصادية. ويسمى العلم الذي يدرس الاقتصاد ويستخدم الرياضيات والإحصاء في تفسير الظواهر الاقتصادية بـ الاقتصاد القياسي.

4- الأسلوب البياني Graphical:

ويعتمد هذا الأسلوب كثيرا على استخدام الخطوط البيانية والأشكال البيانية الأخرى، مثل الأعمدة البيانية والقطاعات الدائرية وغيرها، لتمثيل الظواهر الاقتصادية المدروسة وبيان نسبتها إلى بعضها وعلاقتها ببعضها.

ومن المهم أن نذكر أن إتباع هذا الأسلوب أو ذاك يتعلق بطبيعة الدراسة وبالغاية المرجوة منها وبمدى توفر البيانات حولها وبالخلفية العلمية للباحث وغير ذلك[17].

المطلب الثالث: فروع علم الاقتصاد

يتفرع علم الاقتصاد الى عدة فروع تكون في مجملها علوما مستقلة وهذا راجع لشمولية هذا العلم واتساع نطاقه البحثي. ومن بين تلك الفروع:

1-الاقتصاد الكلي: يهتم الاقتصاد الكلي بدراسة النشاط الاقتصادي للمجتمع والمتغيرات الاقتصادية الرئيسية وبيان الترابط بينهما مثل:

- ✓ الناتج القومي وكيفية احتسابه ومكوناته وعلاقته بالدخل القومي.
- ✓ مفهوم الطلب الكلي والعرض الكلي .
- ✓ الاستهلاك والادخار والعلاقة بينهما.
- ✓ الانفاق الاستثماري وعلاقة الاستثمار بالادخار.
- ✓ التضخم والبطالة .
- ✓ السياسات النقدية والمالية.
- ✓ الضرائب والانفاق الحكومي.

2-الاقتصاد الجزئي: هو نوع من الدراسات الاقتصادية التي تعني بدراسة سلوك كل وحدة من الوحدات الاقتصادية على حدة.

المطلب الرابع: علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى

يجب أن نتذكر بأن علم الاقتصاد هو في حد ذاته تجريد، فهو يعني بجانب واحد وإن لم يكن من منعزلا، للسلوك الاجتماعي الإنساني. ففي حقل تحديد السياسة الاقتصادية، لا يمكن للاقتصادي أن يتجاهل الجوانب غير الاقتصادية للمشكلة التي يدرسها. فالاقتصادي مؤهل بدرجة أفضل لتحليل الجوانب الاقتصادية البحتة للمشكلة ولكنه يجب أن يكون محيطا أو ملما بالجوانب الأخرى التي تتضمن أمورا تقع في نطاق ميادين أخرى. حيث يلجأ الاقتصادي إلى الاستعانة بالفروع الأخرى للمعرفة الإنسانية في

[17] -أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 19.

سبيل حل أي مشكلة من مشكلات الحياة الاقتصادية المعقدة. وعليه سنتطرق بنوع من الإيجاز بمختلف العلوم الأخرى التي لها علاقة بعلم الاقتصاد.

1-علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع: تعريف علم الاجتماع علميا فهو علم القوانين العامة لتطور المجتمع الإنساني. هناك علاقة بين الاقتصاد وعلم الاجتماع لقد بين جوزيف شومبيوتر العلاقة القائمة بينهما فقال: ان التحليل اقتصادي يهتم بمعرفة كيفية تصرف البشر وما هي الآثار المترتبة على تصرفهم هذا، بينما يهتم علم الاجتماع بمعرفة السبب الذي يدفع الأفراد إلى التصرف على الشكل الذي اختاروه، فعلم الاجتماع يقدم للاقتصادي المعلومات الضرورية عن المناخ والجو الاجتماعي. ومن الأمثلة دراسة الفقر لمناطق الريف في أي بلد، فلابد من توفر معلومات عن المناخ والجو الاجتماعي السائد في تلك المناطق من أجل رفع مستوى السكان وحل مشاكلهم[18].

2-علاقة علم الاقتصاد بالسياسة: ان للاقتصاد علاقة وثيقة بعلم السياسة فهذا الأخير يهتم برعاية شؤون المجتمع، وعلم الاقتصاد يهتم بشؤون المجتمع من زاوية الحاجات وإشباعها، كما أن صانعي القرارات السياسية لابد من وقوفهم على الأوضاع الاقتصادية عند اتخاذ بعض القرارات، كما وبلمس أن أغلب الحروب والثورات تنشأ بدوافع اقتصادية ولظروف اقتصادية في كثير من الأحيان ترسم نهج الادارات السياسية.

3-علاقة علم الاقتصاد بالجغرافيا: الجغرافيا هي دراسة العالم كوسط يعيش فيه الإنسان، أي كبيئة طبيعية للجنس البشري[19]. أما الجغرافيا البشرية فيتعلق موضوعها بالعلاقة بين سلوك الجماعات البشرية والوسط الطبيعي والمناخي، وبما ان هذه البيئة هي في الواقع ولحد كبير، من خلق الجماعات البشرية الماضية والحاضرة يتمثل موضوع الدراسة في الجغرافيا البشرية في العلاقات المتبادلة بين الجماعات البشرية والبيئة وتشكيل أحدهما بواسطة الآخر[20]. بالتالي فالجغرافيا تزودنا بالمعرفة الخاصة بالوسط الطبيعي للنشاط الاقتصادي، فهو يمدنا بمعلومات عن مصادر الطاقة المحركة وعن التجمعات السكانية.

4-علاقة علم الاقتصاد بالتاريخ: يتفق العلماء على أن علم التاريخ هو رصد وتسجيل لتطور الإنسان خلال فترات زمنية مختلفة عايشها وتتمثل بأحداث وظروف ووقائع ومناسبات وغيرها من الوقفات التاريخية. وعليه لا يمكن فصل السجل التاريخي عن الوقائع الاقتصادية وغيرها. والمعرفة الاقتصادية لا يمكن أن تكون كاملة بغير الإشارة المستمرة إلى التاريخ.[21]

5-علاقة علم الاقتصاد بالإحصاء: تتضح العلاقة بين العلمين لدرجة كبيرة جدا خصوصا وأن علم الإحصاء يختص في جمع وتبويب البيانات وتحليلها وفقا لنوع معين من المعطيات لتسهيل عملية اتخاذ القرارات. فالاقتصادي يستعين بالأساليب الإحصائية لمعالجة الظواهر والمشاكل الاقتصادية مثل معرفة الأرقام القياسية للأسعار لقياس القوة الشرائية للنقود وغيرها، كما أن الاقتصادي يستخدم الإحصاء من

---

[18] -حربي محمد عريقات، **مبادئ الاقتصاد : التحليل الجزئي**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2005، ص 33.

[19] -L.D.Stamp, **Modern Geographical Ideas**, Outline of Modern Knowledge, W, Rose 9 ed, V, Galloaz, London , 1931, P813.

[20] -P.George, **Géographie de la population et démographique**, N2, 1950, P291

[21] -سعيد النجار، **مبادئ الاقتصاد**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1962، ص ص19-20.

أجل التنبؤ بالظاهرة وقياسها مستقبلا.[22] كما يستعين الاقتصادي بالاقتصاد القياسي والتحليل الاقتصادي ليبين لنا عن طريق الجداول والأشكال والرسومات والمنحنيات الظاهرة موضوع الدراسة[23].

6-علاقة علم الاقتصاد بالقانون: يتضح لنا جليا الترابط الوثيق بين القانون وعلم الاقتصاد وذلك من خلال وضع القواعد القانونية المنظمة المشروع ما، فالمشرع قبل أن يسن قانون معين يجب أن يراعى الجوانب الاقتصادية والمخلفات التي قد تنعكس جراء تطبيق هذا القانون. فالمسار التاريخي بين أن هناك تأثير واضح على انعكاسات الاقتصاديات جراء التطبيقات التشريعية أكانت:

- فرض ضرائب معين على سلع محددة.
- تحديد الملكية الخاصة بوسائل الإنتاج.
- فرض حماية جمركية على بعض السلع الأساسية.

7-علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس: الإنسان بحد ذاته متغير الطباع والسلوكيات لأن سلوكياتهم المختلفة تؤثر إلى حد كبير على التطورات الاقتصادية المعاشة في فترة زمنية معينة وفي مكان معين. يلجأ الباحث الاقتصادي عند دراسته وتقييمه لمعرفة سلوك الفرد من ناحية:

- قدرته على الإنفاق.
- ميوله وذوقه الاستهلاكي (الاختيار).
- حاجاته الضرورية وترتيبها حسب الأولوية.

كل هذه المعطيات تدخل في حسبان الباحث وعليه الأخذ بها لأنها تساعده على دراسة وتحليل سلوك الفرد وحتى التنبؤ بمستقبله الاقتصادي.

8-علاقة علم الاقتصاد في الرياضيات وبحوث العمليات: لم يعد علم الاقتصاد يقتصر على دراسة الظواهر بل تعدى هذا إلى التحليل الاقتصادي ولا يتم ذلك إلا إذا استعملنا الأساليب الرياضية كالبراهين والتحليل ويتم ذلك عن طريق استخدام المعادلات الرياضية وبحوث العمليات ودالة الهدف التي تبينان بدقة صحة البيانات ومصداقيتها من خلال التوظيف الأمثل لتلك المعطيات والبيانات.[24]

9-علاقة علم الاقتصاد بالمنطق: يتم الاستعانة بعلم المنطق لإثبات عدد من الفرضيات الاقتصادية التي تكون قيد الدراسة وقد تحتمل الخطأ والصواب لهدا لابد من الاستعانة وبهذا العلم لإظهار مسلمات منطقية تبنى بالاعتماد عليها أفكار محددة يمكن من خلالها استخلاص العديد من النتائج الصحيحة.[25]

---

[22] -سكينة بن حمود، **مدخل لعلم الاقتصاد**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009، ص 18.

[23] -معين أمين السيد، **دروس في مادتي مدخل للاقتصاد وتاريخ الوقائع الاقتصادية**، الطبعة الأولى، الجزائر، 2011، ص 49.

[24] -المرجع السابق الذكر، ص 49.

[25] -محمد حسين الوادي، ارباهيم محمد خريس، نضال على عباس، **مبادئ علم الاقتصاد**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2009، ص34.

المبحث الثاني: المشكلة الاقتصادية The Economic Problem

لا تزال المشكلة الاقتصادية تشغل بال واهتمام رجال الفكر خصوصا في ظل المتغيرات الحالية، وانطلاقا من ذلك تم تقديم أولى التوضيحات المتعلقة بهذا الموضوع، باعتبارها تشكل في حد ذاتها حجر الأساس لدراسات الاقتصادية.

المطلب الأول: تعريف المشكلة الاقتصادية وطبيعتها

الفرع الأول: تعريف المشكلة الاقتصادية

يرتكز مفهوم المشكلة الاقتصادية في المنظور الرأسمالي على ندرة الموارد النسبية وعلى تعدد الحاجات البشرية، مما يستدعي ضرورة الاختيار بين البدائل وذلك لإشباع الحاجات الأكثر أهمية على حساب التضحية بحاجات أخرى.[26]

وتعرف أيضا على انها تمثل في الندرة النسبية للموارد الاقتصادية المتاحة على اختلاف أنواعها وأحجامها إذا ما قورنت بالحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة والمتباينة باستمرار.

فبهذا المفهومين، فإن محدودية الموارد الاقتصادية هي التي أدت الى ظهور المشكلة الاقتصادية، ولو أن الموارد الاقتصادية متاحة في المجتمعات بشمل حر وكافية لإشباع الحاجات البشرية لما ظهرت المشكلة الاقتصادية وما ظهرت الحاجة لدراسة علم الاقتصاد. ومنه يمكن أن نستخلص أن المشكلة الاقتصادية على جانبين أساسين هما :[27]

- ✓ حاجات إنسانية متعددة وغير محدودة ؛
- ✓ موارد وإمكانيات محدودة نسبيا.

بمعنى أن المشكلة الاقتصادية ستبقى ما بقيت مسألة الندرة النسبية للموارد الاقتصادية باقية.[28]

الفرع الثاني: طبيعة المشكلة الاقتصادية

وتتمثل طبيعة المشكلة الاقتصادية فيما يلي:

- ✓ تواجهها جميع المجتمعات، سواء متقدمة أو متخلفة؛
- ✓ صفة العمومية، فهي تواجه الفرد كما تواجه الجماعة؛
- ✓ لا تختلف في أسبابها ولا في عناصرها من مجتمع إلى آخر ولكن تختلف في طريقة الحل (اقتصادي إسلامي، اقتصادي اشتراكي، اقتصادي رأسمالي)؛
- ✓ صفة الديمومة فهي مستمرة الى الأبد.

---

[26] -محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 22.
[27]- معين امين السيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 27-28.
[28] - محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 22.

المطلب الثاني: أسباب المشكلة الاقتصادية وعناصرها

الفرع الأول: أسباب المشكلة الاقتصادية Causes of Economic Problem

من العرض السابق لطبيعة المشكلة الاقتصادية نستطيع أن نلخص أسباب هذه المشكلة في سببين رئيسيين هما: الندرة Scarcityوالاختيار Choice و يتمخض عنهما سبب ثالث هو التضحية Sacrificeng.

أما الندرة Scarcity،فهي الندرة النسبية Relative Scarcity لا الندرة المطلقة فليست هناك ندرة مطلقة في وسائل إشباع الحاجات والرغبات ولكن هناك ندرة نسبية وهي تعبر عن العلاقة بين الرغبات الإنسانية و كمية الموارد الاقتصادية اللازمة لإشباعها. وتعتبر الندرة النسبية هنا الخاصية المميزة والسبب الرئيسي في المشكلة الاقتصادية، فلولا الندرة في الموارد الاقتصادية لما نشأت هناك أي مشكلة على الإطلاق.

وأما الاختيار Choice فطالما أن للأفراد في مجموعهم رغبات متعددة ومتنوعة ومتجددة، تتنافس فيما بينها حول الموارد الاقتصادية النادرة وذات الاستعمالات البديلة المختلفة، لذا فإن الأفراد يشعرون دائما تحت ضغط الحاجة الى الاختيار بين تلك الرغبات: أيها يقوم بإشباعه وأيها يضحي به، ويتخلى عن إشباعه.

فمهما تعاظم الحجم المتاح من الموارد فإنه لا يكفي لإنتاج كل ما يشبع تلك الرغبات، وبالتالي فإن على الأفراد أن يقرروا ما هي السلع والخدمات التي يلزم انتاجها قبل غيرها وما هي تلك التي يمكن الاقلال منها أو حتى تنزل عنها.

وهكذا فالمشكلة في جوهرها مشكلة تنشأ عن الحاجة إلى الاختيار بين الاستعمالات البديلة للموارد الاقتصادية المحدودة من جهة، وبين الرغبات المتعددة والمتنوعة من جهة الثانية، ومؤدى هذا كله التضحية بكل الاستعمالات البديلة لأي مورد في سبيل استعمال واحد، وكذلك التضحية بالرغبات الأقل أهمية في سبيل إشباع الرغبات الأخرى التي تكون أكثر أهمية.[29]

الفرع الثاني: عناصر المشكلة الاقتصادية Factors of Economic Problem

هناك أربعة مكونات أو عناصر رئيسية للمشكلة الاقتصادية وهي كما يلي :

1-ماذا تنتج؟: إن على المجتمع أن يختار من بين قائمة طويلة جداً من السلع والخدمات تلك التي ينبغي عليه إنتاجها وبأية كمية، وتختلف بالطبع هذه القائمة من مجتمع لآخر كما تختلف داخل المجتمع نفسه من وقت لآخر وذلك حسب كمية ونوعية عناصر الإنتاج المتوافرة بالمجتمع.

2-كيف تنتج؟: أي ما هي الطريقة الإنتاجية المثلى للحصول على سلعة أو خدمة معينة؟ فهناك أكثر من طريقة فنية لإنتاج السلعة وتختلف طريقة إنتاجية عن أخرى باختلاف النسب التي يتم بها خلط خدمات عوامل الإنتاج (الموارد)، وبما أن الطرق الإنتاجية المختلفة يتم فيها التشغيل الكامل لجميع الموارد المتاحة فيجب أن يكون أساس المفاضلة بين الطرق الإنتاجية المتباينة.

[29] -منار فريح حداد وحازم بدر الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 23.

3-لمن تنتج؟: أي كيف يتم التوزيع السلع والخدمات المنتجة على أصحاب الخدمات الإنتاجية التي ساهمت في إنتاجه وعلى أفراد المجتمع من يشتري تلك السلع والخدمات أي شريحة المجتمع؟؛

4-ما هو ضمان الاستمرار؟: ويظهر هذا العنصر في القدرة الطويلة حيث لابد من نمو الموارد بمعنى صيانتها وحسن استغلالها وتنميتها واكتشاف المزيد من مصادرها بكافة الطرق الممكنة؟.

ويمكن القول أن المشكلات السابقة التي تم طرحها قد قادت الى عدد من النظريات يمكن توضيحها على النحو الآتي:

-المشكلة الأولى (ماذا تنتج): قادت الى نشوء نظرية الأسعار.

- المشكلة الثاني (كيف تنتج): قادت الى تحليل نظرية الإنتاج.

- المشكلة الثالث (لمن تنتج): قادت ظهور نظرية التوزيع.

- المشكلة الرابعة (كيف نضمن استمرارها): تشكل محور نظريات النمو الاقتصادية.

ونستخلص من الأسئلة السابقة (المشكلات) أن كل مجتمع يحدد برامجه الاقتصادية على ضوء المعايير الآتية:[30]

- ✓ تحديد احتياجات المجتمع من السلع والخدمات، حسب أهميتها ومراعاة أولويات التفضيل الجماعي؛
- ✓ الاستخدام الأمثل والكامل للموارد الاقتصادية؛
- ✓ تحقيق معدلات مناسبة في النمو الاقتصادية وتحفيز عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

المطلب الثالث: الأركان العامة للمشكلة الاقتصادية

إذا اتفقنا بأن المشكلة الاقتصادية تكمن في ندرة الموارد بالنسبة للحاجات. وبافتراض وأن الموارد غير محدودة، أو أن الحاجات متعددة. عليه يمكن تبيان أن المشكلة الاقتصادية تتكون من عنصرين أساسيين ألا وهما:

أولا: الموارد الاقتصادية

1-تعريف الموارد الاقتصادية

المورد بالمفهوم الاقتصادي هو عبارة عن كل شيء نافع (سلعة أو خدمة) يحقق رغبة أو يقضي حاجة إنسانية. وتعبير المنفعة مفهوم خاص في لغة الاقتصاد يختلف عن المعنى المسند اليه في اللغة الدارجة. فالشيء النافع في الاصطلاح الاقتصادي هو كل ما يلبي حاجة أو رغبة عند المرء، ويؤدي في النتيجة إلى اشباعها، بغض النظر عما إذا كان هذا الشيء نافعا أو ضارا في حد ذاته. فقد يكون المال المطلوب ضارا من الوجهة الصحية، كالتبغ والخمر مثلا، ولكنه يعتبر نافعا من الناحية الاقتصادية عندما يقوم بقضاء حاجة لدى طالبه. ومن هنا كان تقدير منفعة الأشياء ومدى هذه المنفعة أمرا شخصيا يختلف باختلاف الأشخاص وميولهم وحاجاتهم.

[30] -محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص 23.

ويدخل الاقتصاديون في الاعتبار عاملي "الندرة" و "الوفرة" للتفرقة بين الأموال الاقتصادية والأموال غير الاقتصادية. فالقول أن بعض الموارد محدودة، انما يقصد به انها محدودة بالنسبة لكل الحاجات التي يمكن أن تصلح لإشباعها. ومعيار التفرقة، هو الثمن، فالموارد المحدودة لها ثمن، أيا كانت ضآلة هذا الثمن. أما إذا كانت الموارد من الوفرة بحيث لا يكون لها ثمن، فلا تعتبر محدودة. ومن أمثلة الموارد غير محدودة أو الموارد الحرة هي الشمس والهواء، فمع كونها تمثل من الناحية الواقعية مالا نافعا ومرغوبا، الا انه متوفر في الظروف العادية بكميات كبيرة تجعل منه مالا حرا لا يحرم منه أحد. أما الموارد المحدودة أو الاموال الاقتصادية فهي مثل الحاصلات الزراعية ومنتجات الصناعة إذ لا يمكن الحصول عليها إلا ببذل الجهود والنفقات.

وبصدد التفرقة بين الموارد الاقتصادية، وغير الاقتصادية، فإنه لا يشترط في كل الأحوال أن يكون الثمن نقدا، بل قد يكون ثمن سلعة أو خدمة ما هو التضحية بإنتاج سلعة أو خدمة أخرى. كما أن التفرقة بين الموارد اقتصادية والأموال الحرة ليست ذات طبيعة جامدة غير متغيرة. فنفس السلعة قد تعد سلعة حرة في وقت ما أو في مكان معين، ثم تصبح سلعة اقتصادية في وقت آخر أو في مكان مغاير. فالماء في الانهار سلعة حرة، بينما ماء الحنفية يعد من قبيل الأموال الاقتصادية.[31]

2-تقسيم الموارد الاقتصادية

2-1-السلع والخدمات الاستهلاكية والسلع والخدمات الإنتاجية: يطلق على السلع والخدمات التي تستخدم لإشباع حاجة الانسان مباشرة، اسم السلع والخدمات الاستهلاكية مثل الخبز والملابس وخدمات الطبيب. أما السلع والخدمات التي لا تستخدم مباشرة في اشباع هذه الحاجة، بل تدخل في انتاج سلع وخدمات أخرى كالآلة مثلا. فتعد سلعة انتاجية لأنها تستخدم في انتاج سلع أو خدمات أخرى. وكذلك خدمات التدريب والتوجيه المهني تعد من قبيل الخدمات الإنتاجية لأنها تزيد من الكفاءة الإنتاجية للعامل بالتالي من قدرته على إنتاج سلع وخدمات أخرى.

2-2-السلع والخدمات المتنافسة والسلع والخدمات المتكاملة: السلع والخدمات المتنافسة أو ما يطلق عليها أحيانا اسم السلع والخدمات البديلة. وهي تلك التي يمكن أن يحل بعضها محل الآخر لإشباع نفس الحاجة. فالمنسوجات الحريرية والقطنية تعد سلعا متنافسة، لأن كل منها يمكن أن يحل محل الاخر لإشباع نوع معين من الكساء. وكالشاي والقهوة. وان زيادة استهلاك احداهما في حالة ثبات العوامل الأخرى المؤثرة على الاستهلاك، لابد أن يؤدي إلى نقص استهلاك السلعة أو الخدمات المتنافسة معها. أما السلع والخدمات المتكاملة، فهي تلك السلع والخدمات التي يلزم استهلاكها معا لإشباع نفس الحاجة. فالشاي والسكر سلعتان متكاملتين، لأن استهلاك احداهما يتطلب استهلاك الأخرى لإشباع الحاجة إلى مشروب منعش. وأن زيادة استهلاك احداهما يعني زيادة استهلاك السلع أو الخدمات المتكاملة معها.

2-3-السلع والخدمات الضرورية والسلع والخدمات الكمالية: تعد من قبيل السلع والخدمات الضرورية، تلك السلع والخدمات الضرورية، تلك السلع التي تشبع الحاجات الأساسية والملحة، كالحاجة إلى الغذاء اللازم لحفظ حياة الإنسان، والحاجة إلى ذلك القدر من المنسوجات اللازمة لحماية جسده من قسوة البرد. أما السلع والخدمات الكمالية فهي تلك التي تشبع حاجات أقل إلحاحا. وتتميز التفرقة بين هذين النوعين من السلع والخدمات بدقتها وصعوبتها. كما تعتبر مسألة نسبية. فيما يعد سلعة كمالية في وقت ما أو مكان

[31] -سكينة بن حمود، مرجع سبق ذكره، ص 27.

محدد، أو بالنسبة لشخص معين قد يعتبر سلعة ضرورية في وقت أو مكان آخر، أو بالنسبة لشخص آخر، والعكس صحيح.[32]

3-خصائص الموارد الاقتصادية

وتتمثل خصائصها في:[33]

3-1-الندرة : تمثل الصفة التي تميز بين الأموال الحرة ذات الكميات غير المحدودة بالنسبة للحاجات، والأموال الاقتصادية التي يعني بها علم الاقتصاد.

3-2-النفع: يعبر عن قابلية المال لإشباع حاجة أو رغبة بطريق مباشر وغير مباشر. ولو لا توفر هذه الصفة لما كان الشيء مالا. و منفعة المال ليست صفة مطلقة تتوفر فيه لمجرد مميزاته الطبيعية، بل هي صفة نسبية (النفط في جوف الأرض لا تعتبر مالا ولكن بعد استخراجه وتسويقه يعد مالا).

3-3-التكامل : لا يوجد لمال معين في ذاته مستقلة عن الموارد الأخرى. بل أن أغلب الموارد أو الأموال الاقتصادية تكمل بعضها البعض. وقد يكون مثل هذا التكامل أفقيا كالحال بين السيارة والبنزين. كما قد يكون رأسيا، بمعنى أن موردا معنيا يساهم في ايجاد موارد أخرى كالقطن في الغزل، والغزل في المنسوجات.

3-4-التنافس والقابلية للاستبدال: تنافس الموارد الاقتصادية بعضها البعض إلى حد بعيد، سواء بالنسبة لطلب المستهلكين أو طلب المنتجين. تتزاحم المنتجات الاستهلاكية على دخل المستهلك لتحاول اجتذابه إليها. كما أن أموال الإنتاج قد تحل بعض هذه الأموال محل البعض الآخر احلالا كاملا، ومثال ذلك احلال الخيوط الصناعية محل الخيوط النباتية في صناعة الملابس. أو احلالا جزئيا كالحال عند الاستعاضة عن بعض المبيدات الحشرية الكيماوية بالعمل اليدوي (المقاومة) في الزراعة.

ثانيا: الحاجات

تتميز طبيعة الانسان بأن له رغبات متنوعة يتوق الى اشباعها وهذه الرغبات متعددة وغير محدودة، فكلما اشبع في نفسه رغبة تثور في نفسه رغبة أخرى وهكذا

1-تعريف الحاجات:

يحتاج الإنسان إلى عديد من السلع والخدمات لإشباع ما يشعر به من رغبات أو حاجات. ويلاحظ هنا أن الرغبة وإن كانت لصيقة بالحاجة إلا أنها مع ذلك يمكن أن تختلف عنها. فالرغبة تترجم بشعور شخصي بالميل للحصول على شي من الأشياء يختلف حدة باختلاف مدى اهمية هذا الشيء في نظر صاحب الرغبة. وقد تنشأ هذه الرغبة عن وجود حاجة حقيقية الى الشيء المطلوب، كما قد تنشأ عن نزوة عارضة أو عن حب التقليد أو التجربة أو ما شبه ذلك.

والحاجة بالمعنى الاقتصادي، هي كل رغبة تجد ما يشبعها في مورد (مال) من الموارد الاقتصادية. هذه الرغبة في ذاتها تتجلى في شعور بألم يلح على الفرد، مما يدفعه الى القيام بما يساعد على

---

[32] - سكينة بن حمود، مرجع سبق ذكره، ص ص 28-29.
[33] -سكينة بن حمود، مرجع سبق ذكره، ص 29

القضاء على هذا الشعور، ومن ثم يمكن اشباع الحاجة. ومعنى ذلك أن الحاجة حالة نفسية تقوم بالفرد. فمتى شعر بهذه الحالة نقول أن هناك حاجة، ولا يهم بعد ذلك أن يكون هذا الشعور متفقا أو غير متفق مع الأحكام الأخلاقية أو القواعد القانونية أو الأصول الصحية، والحاجة هي أساسا حالة نفسية إذا، إذ تتخلل عناصرها إلى:[34]

- ✓ الإحساس بالألم (الجوع مثلا).
- ✓ التعرف على وسيلة تطفئ هذا الألم.
- ✓ الرغبة في استخدام هذه الوسيلة لإزلة هذا الإحساس.

وتختلف وتعدد الحاجات الخاصة بالإنسان (حاجات مادية ومعنوية) وتتفاوت من شخص لآخر ومن زمان إلى زمان ومن مكان إلى مكان، وما يمكن اشباعه بشكل فردي ومنها ما يمكن اشباعه بشكل جماعي فمنها ما هو ضروري وحتمي ومنها كمالي يزيد من رفاهيته إلا أن أهل الاقتصاد لا يهتمون بالحاجات في ذاتها بل يهتمون بنتائجها الاقتصادية. [35]

2-خصائص الحاجات

اجمالا الحاجات الإنسانية تختلف وتتفاوت من شخص لآخر ومن زمان إلى زمان وحتى من مكان إلى آخر. إلا أن الاقتصاديين تتجه أنظارهم إلى التقسيم الخاص بالحاجات الضرورية والحاجات الكمالية ويمتاز بالنسبية وكذا الحاجات ما يمكن اشباعها بشكل فردي (المأكل والملبس)، ومنها ما يشبع بشكل جماعي (الحاجة للأمن وإلى العدل والحاجة الى التعليم). وتتميز الحاجات بعدة خصائص، يترتب عليها بعض النتائج الاقتصادية، وأهمها ما يلي:[36]

2-1-الحاجات الانسانية متنوعة ومتعددة ومتزايدة: فحاجة الفرد إلى سلعة معينة أو خدمة تتجه للإشباع مع زيادة الاستهلاك، غير أن حاجاته في مجموعها تتزايد باستمرار. وبقدر ما ينجح مجتمع معين في اشباع عدد معين من الحاجات بقدر ما يخلق حاجات جديدة غير مشبعة. هذا التزايد في الحاجات الإنسانية يرجع إلى العديد من العوامل أهمها:

- ✓ زيادة السكانية السريعة التي يعرف بها سكان العالم.
- ✓ التقدم تكنولوجي الهائلة التي تعرف البشرية خاصة منذ بداية القرن العشرين.
- ✓ قابلية الحاجات الإنسانية للتكرار مع مرور الزمن.
- ✓ أثر الدعاية والاعلان، ويتجلى في خلق حاجات جديدة وتغيير هيكل الحاجات القائمة.
- ✓ أثر المحاكاة والتقليد، ومفاده قيام الأفراد بتقليد أنماط استهلاك قائمة لدى أفراد أو جماعات أو دول أخرى. ولقد شجع على ذلك سهولة الاتصال بين الشعوب وتطور وسائل الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة.

---

[34] - سكينة بن حمود، مرجع سبق ذكره، ص ص21-22.

[35]- معين امين السيد، مرجع سبق ذكره، ص ص30-31.

[36] -انظر كل من:

-رفعت عبد المحجوب، الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، دار النهضة العرية، القاهرة، مصر، 1977، ص ص :66-74.

-مصطفى كمال العبد وأحمد رشاد موسى، محاضرات في مبادئ علم الاقتصاد، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1991، ص ص 153-161

-عادل احمد حشيش، أصول علم الاقتصاد السياسي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1992، ص ص 64-79.

-حازم الببلاوي، أصول الاقتصاد السياسي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1974، ص ص 21-23.

2- 2- نسبية الحاجات: فحاجات الإنسان في عالم اليوم لا تمثل انعكاسا لضرورات حيوية وبيولوجية بقدر ما هي تعبير عن أوضاع اجتماعية وثقافية تحكمها ظروف الزمان والمكان.

2-3-قابلية الحاجة للإشباع: حقيقة أن الحاجات ككل لا يمكن اشباعها، فالحاجات وتتزايد مع تطور الإنسان وتقدمه، إلا أن الأمر يختلف إذا ما تركز اهتمامنا على حاجة واحدة. فاستخدام الموارد المناسبة يؤدي الى اشباع الحاجة. ويثير بعض الكتاب تساؤلا حول قابلية بعض الحاجات للإشباع، ويستثنون من هذه القاعدة الحاجة إلى النقود، والحاجة إلى الترف. غير أن هذا الاستثناء لا يعدو أن يكون استثناء مظهريا.

2-4-قابلية الحاجة للانقسام: فميل حدة الحاجة إلى التناقص، كلما تقلت قدرا من الإشباع، يفترض قابلية الحاجة الانقسام. فقد يشبع قدر من الحاجة ويظل قدر دون اشباع. وتتوقف قابلية الحاجة للانقسام على قابلية وسائل إشباع الحاجة نفسها الانقسام، واختلافها من حيث الجودة. أما سبب انقسام الحاجة فيعود إلى طبيعة الإنسان. ولهذه الخاصية، الى جانب قابلية الحاجة للإشباع، أهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية، وخاصة عند المدرسة الحدية التي أقامت فكرة القيمة ظاهرة ميل الحاجة إلى التناقص، أو ما يعرف بظاهرة تناقص المنفعة الحدية، أي تناقص قيمة استعمال الأموال.

2-5-قابلية الحاجة للقياس: والحاجة لا تقاس إلا قياسا شخصيا إذ يستطيع الأفراد إجراء ترتيب وتفضيل الحاجات المختلفة، والقدرة على اجراء هذا الترتيب لا يعني بالضرورة توافر مقاييس كمية للمنفعة. فقد تقاس الحاجة في وقت ما بنسبتها إلى الحاجة نفسها في وقت آخر، وقد تقاس الحاجة بنسبتها إلى حاجة أخرى.

2-6-قابلية الحاجة للإحلال أو تكامل: فهناك من الحاجات ما يحل بعضها محل البعض الآخر، كما أن هناك من الحاجات ما يكمل بعضها البعض الآخر. وتتوقف قابلية الإحلال على مقدار التفاوت بين الحاجتين على وسيلة الإشباع. والحاجة الإنسانية على النحو المتقدم هي المحرك الاساسي لكل نشاط الاقتصادي. فالغاية النهائية لهذا النشاط هي إشباع الحاجات الإنسانية.

وهنا يكون للنظام الاقتصادي القائم الأهمية الكبرى في بيان أنواع الحاجات المؤثرة في النشاط الاقتصادي والكيفية التي تعبر بها عن نفسها.

المطلب الرابع: الفرق بين المشكلة الاقتصادية والأزمة الاقتصادية

هناك فرق بين المشكلة الاقتصادية والأزمة الاقتصادية ويمكن توضيحها في الجدول أدناه:

جدول رقم (1) : الفرق بين المشكلة الاقتصادية والأزمة الاقتصادية

المشكلة الاقتصادية	الأزمة الاقتصادية
-الديمومية ؛	-مؤقتة ؛
-العموميةّ؛	-الخصوصية؛
-لا يمكن حلها بصفة دائمة؛	-يمكن حلها بصفة دائمة؛
- تنجم عن التناقض بين الندرة والحاجة؛	-اختلال بين العرض والطلب؛
-أسباب عامة في الدول و الأنظمة؛	-أسبابها تختلف من دولة الى أخرى؛

المصدر: من اعداد الباحث.

المبحث الثالث : النظام الاقتصادي Economic System

المشكلة الاقتصادية هي مشكلة حقيقية موضوعية تاريخية واجهتها كل الأنظمة على مر التاريخ البشري، ولذلك كانت هي محور الدراسات الاقتصادية التي تقوم بدراستها في محاولة لإيجاد الحلول المناسبة لها، ولقد اختلفت تلك الحلول باختلاف فلسفة الأنظمة الاقتصادية التي سادت ابتداء من النظام الاقطاعي الى النظامين العالميين الرأسمالي والاشتراكي وصولا الى النظام المختلط.

فالنظام الاقتصادي هو عبارة عن مجموعة من القواعد والمؤسسات والمنظمات التي يختارها المجتمع كأسلوب ووسيلة لحل المشكلة الاقتصادية ويضع المجتمع الاطار القانوني لتنظيم وتحديد أشكال هذه المؤسسات وفقا لعاداته وتقاليده وقيمه الأخلاقية والدينية.

المطلب الأول : النظام الرأسمالي Capitalism System

ان أهم ما يميز هذا النظام هو الحرية الفردية في ممارسة النشاط الاقتصادي، وكذلك الملكية الخاصة لجميع عناصر الإنتاج على اختلاف أنواعها، ويكمل ذلك عدم التدخل الحكومي من جهة وباعث الربح للأفراد من جهة ثانية، وكل نظام تتوفر في هذه المقومات فهو نظام رأسمالي.

خصائص النظام الرأسمالي Factors of Capitalist System

للنظام الرأسمالي خصائص تميزه عن غيره من النظم الاقتصادية ويمكن ايجازها فيما يلي:

1-الملكية الفردية لعناصر الإنتاج Private Ownership: تعتبر هذه الخاصية هي أساس النظام الرأسمالي، فالقانون في هذا النظام يقرر ويجيز ويحمي الملكية الفردية للعناصر الانتاجية المختلفة من أرض ومباني وآلات والمصانع وغيرها. فللأفراد طبيعيين كانوا أم معنويين (شركات، مؤسسات، جمعيات) حق التملك وكذلك حق التصرف بملكياتهم كيفما يشاؤون وبالطريقة المناسبة لهم، بشرط أن يكون ذلك وفقا أحكام القانون والنظام العام.

2-الحرية في ممارسته النشاط الاقتصادي Freedom of Choice: وهذه نتيجة طبيعية لنظام الملكية الفردية، فللفرد الحرية في ممارسة نشاطه الاقتصادي دون تدخل من الدولة، وهذه الحرية تشمل الناحيتين، الإنتاجية والاستهلاكية، فالمالك حر في اختيار نوع الإنتاج المناسب له، وكذلك في اختيار طريقته وأسلوبها الخاص في الاستهلاك، كما أن الحرية هنا تشمل حرية اختيار الفرد للمهنة التي يريدها.

3- حافز الربح Profit Incentives: ان حرية اختيار الفرد في كيفية استغلال للعناصر التي يمتلكها وكذلك حريته في اختيار العمل والمهنة المناسبة له كل ذلك يقرره لنفسه بدافع الربح. فحافز الربح هو الذي يحث يحرك الأفراد والجماعات في مواصلة النشاط الاقتصادي والاقبال على العمل وغياب هذا الحافز يؤدي إلى تقويض أركان النظام الرأسمالي.

4-جهاز الثمن Price Mechanism, Demand and Supply: يقوم النظام الرأسمالي على أن الأفراد، هم الذين يتخذون قراراتهم الخاصة بأنفسهم باستغلالهم العناصر الانتاجية التي يمتلكونها في فروع الإنتاج المختلفة بدافع الربح... فالمنتج يقوم بإنتاج السلعة أو تقديم الخدمة ويحصل لقاء هذا على الربح، والمستهلك بدوره يحصل على الاشباع الذي يطلبه ويحقق رغبته، كل ذلك يتم دون أن يكون هناك وسيط بين الطرفين ودون ما توجيه من السلطة للمنتجين ولا المستهلكين، فما هو السر الذي ينظم الأمور

لتجري بهذه البساطة والسهولة؟ يقول انصار المذهب الرأسمالي: أن هناك يدا أو قوة خفية هي التي ترتب الأمور تلقائيا وبدون تدخل احد. هذه اليد أو القوة هي ما يسمى في النظام الرأسمالي (بجهاز الثمن) ومؤداها: بأن زيادة الكميات المطلوبة من سلعة ما، عن الكمية المعروضة من قبل المنتجين، يؤدي هذا إلى ارتفاع ثمنها، وارتفاع الثمن هذا يعني زيادة الربح، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة إنتاجهم، فتزداد الكمية المعروضة عن الكميات المطلوبة فيؤدي هذا الى انخفاض ثمنها، وذلك طبقا لقانون العرض والطلب، وانخفاض الثمن هذا، يدفع المنتجين إلى تقليل إنتاجهم لتجنب الخسائر، وهكذا تقل الكمية المعروضة في السوق الى أن تتعادل الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة تلقائيا، بالتالي فالأمور تتعادل، مما يحقق توازن في رغبة المستهلكين والمنتجين على حد سواء، وهكذا فجهاز الثمن هذا هو المرآة التي تعكس رغبات المستهلكين إلى المنتجين وبالتالي تحقيق التوازن التلقائيAutonomous Equilibrium بين العرض والطلب أي بين الإنتاج والاستهلاك.

5-المنافسة Competition: إن للمنافسة أهميتها الكبيرة في النظام الرأسمالي، فهي القوة التي تمنع استغلال الافراد والجماعات بعضهم لبعض، فعن طريق المنافسة، وحرية الأفراد، في الدخول إلى السوق كمنتجين جدد، يعمل بلا شك على الحد من الاستغلال، وبالتالي انخفاض الثمن، ولذلك يعتبر أنصار هذا المذهب بأن المنافسة هي الطابع المميز للنظام الرأسمالي.

6-التدخل الحكومي: من مميزات النظام الرأسمالي، هو عدم التدخل الحكومي في توجيه النشاط الاقتصادي، فالتدخل الحكومي في ظل النظام الرأسمالي كان شبه معدوم خلال القرن الماضي، إذ كان السائد آنذاك أن دور الحكومة يقتصر فقط على الدفاع الخارجي و اشاعة الأمن والاستقرار الداخلي. إلا أن الأمر قد تغير الان نظرا بظروف التطور الحضاري لمفهوم الدولة، إذ أصبح من واجب الحكومة تقديم أكبر قدر ممكن من الرفاهية الاقتصادية للمواطنين. وهكذا امتدت رقابة الدولة على النشاط الاقتصادي الخاص تحقيقا للصالح العام، فأصدرت التشريعات والقوانين الخاصة بحماية المستهلك من الاحتكارات والاستغلال، وتدخل الدولة في شؤون العقود الخاصة بين اصحاب العمل والعمال ونظمت العلاقات بينهم، لا بل دخلت السوق منفذة لبعض المشاريع الاقتصادية الكبيرة التي يحجم عنها الأفراد والشركات نظرا لانعدام أو قلة الربح فيها، كإنشاء الجسور والطرق أو لمنع الاستغلال والاحتكارات كخدمات الصحة والتعليم.

المطلب الثاني: النظام الاشتراكي Socialism System

قام النظام الاشتراكي لتلافي العيوب والمساوئ التي كان يعاني منها النظام الرأسمالي، فقد اتضح التعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، وأصبح جهاز الثمن فاقد السيطرة على إعادة التوازن التلقائي في النشاط الاقتصادي، ولهذا كله أصبح من الضرورة تدخل الدولة بشكل مباشر في الحياة الاقتصادية، وقد ساعد على ذلك قيام الثورة الصناعية في أوروبا الغربية والتي أدت إلى نتائج ذات أهمية كبيرة ترتب عليها خلخلة في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

كل ذلك مهد للاشتراكية بالظهور في منتصف القرن التاسع عشر على يد الفيلسوف الألماني كارل ماركس "Karl Marx" فقد هاجم هذا الفيلسوف النظام الرأسمالي الحر، وادعى انه يخدم مصالح طبقة الأغنياء (اصحاب رؤوس الأموال) التي تملك عناصر الإنتاج، ويظلم طبقة العمال المستغلة من قبل الأغنياء.

ولهذا نادى كارل ماركس بضرورة إيجاد الحلول المناسبة لحل تلك المشاكل الناتجة عن مساوئ النظام الرأسمالي، فظهرت نظريته عن الاشتراكية ضمن كتابه "رأس المال"

خصائص النظام الاشتراكي Factors of Socialist System

يمكن ايجاز الخصائص التي يقوم عليها النظام الاشتراكي فيما يلي:[37]

1-الملكية العامة لوسائل الإنتاج: في ظل هذا النظام تنتفي الملكية الخاصة لأدوات ووسائل الإنتاج وتصبح ملكية جميع هذه الأدوات وجميع المشروعات ملكية عامة تقوم بإدارتها الهيئة المركزية أو الحكومة التي تقوم بإدارتها واستعمالها لإنتاج السلع والخدمات. أما السلع الاستهلاكية مثل المساكن والأدوات الشخصية فهي مملوكة ملكية خاصة. ويترتب على ملكية الدولة لموارد المجتمع ان تقوم بنفسها بتوجيه هذه المواد إلى فروع الإنتاج المختلفة وبتخطيط منها، وليس للأفراد أي علاقة فيه.

2-الاعتماد على التخطيط وليس على جهاز الثمن: لا يعتمد هذا النظام على الجهاز الثمن في تحديد كمية ونوعية الإنتاج واختيار الطرق المناسبة للإنتاج ولا في كيفية تخصيص الموارد الاقتصادية لعمليات الإنتاج المختلفة ولا في كيفية توزيع الناتج على عناصر الإنتاج، وإنما الذي يقوم بكل هذه المهام هو جهاز مركزي للتخطيط يتم إنشاؤه لهذا الغرض وتقوم الحكومة أو الهيئة المركزية بتوزيع الدخل القومي وفقا للمعايير والضوابط المرسومة لذلك. وفي العادة تكون الأجور واحدة بالنسبة لجميع فئات العمل المتشابهة، وتدفع عادة بواسطة قسائم تعطي حاملها حق الحصول على السلع والخدمات المقررة له. أي أن الأفراد في ظل هذا النظام ليسوا أحرارا حتى في اختيار السلع الاستهلاكية.

3-العدالة في التوزيع: تعتبر العدالة في التوزيع من أهم المبادئ التي تنادي بها الشيوعية، ومبدأ هذا النظام في هذا المجال أن يقدم الأفراد خدماتهم الى المجتمع كل حسب طاقته وقدرته الإنتاجية وفي المقابل يستلم كل واحد منهم أجرا بقدر ما يحتاج إليه ويعرف هذا المبدأ عادة " من كل حسب طاقته ولكل حسب حاجته"، كما يلاحظ في ظل هذا النظام انه عند توزيع الدخل القومي لا يعطي عنصرا الأرض وراس المال نصيبا من هذا الدخل. أما عنصر العمل فيعطي اجرا بالمقدار الذي تراه الحكومة مناسبا وذلك لانها المستخدم الوحيد له.

4-عدم الاعتراف بالربح كحافز على الإنتاج: ان الهدف من النشاط الاقتصادي طبقا لهذا النظام هو اشباع الحاجات العامة أو الجماعية وليست تحقيق الربح أو السعي للحصول عليه ولذلك فإن الربح لا يعتبر حافزا أو محركا بل على النقيض من ذلك يعتبر الربح وسيلة من وسائل الاستغلال التي تؤدي إلى سوء توزيع الدخل والثروة وبالتالي الى تقسيم المجتمع إلى طبقة غنية وطبقة فقيرة مما يؤدي إلى صراع مستمر، حيث أن الشعور الوطني و الشعور القومي والإحساس بالمسؤولية والمشاركة في بناء الاقتصادي القومي وسد حاجات المجتمع يجب أن تكون خير حافز على زيادة الإنتاج وتنمية الموارد الاقتصادية طبقا لهذا النظام.

[37] -منار فريح حداد وحازم بدر الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 32-33.

المطلب الثالث: النظام الاقتصادي المختلط Mixed Economic System

ويتميز هذا النظام أساسا بالملكية الفردية لعناصر الإنتاج كما في النظام الرأسمالي، ولكن ما تدخل الدولة في أمور معينة الذي تميز بها النظام الاشتراكي بملكية العامة لعناصر الإنتاج، والمشاريع الإنتاجية والتي يطلق عليها مشاريع القطاع العام. أي يجمع بين النظامين.

المطلب الرابع : علاج المشكلة الاقتصادية تبعا للأنظمة الاقتصادية

بعد استعراض السابق لخصائص كل من النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي والنظام المختلط، يتضح أن كل مذهب ينظر الى مشكلة الاقتصادية من زاوية معينة، فنجد في النظام الرأسمالي يعتبر المشكلة الاقتصادية مشكلة فردية، تخص الفرد نفسه معتمدا على ما يوفره له هذا النظام من أجواء مناسبة لذلك. فأنصار الرأسمالية يعتبرون جهاز الثمن هو المحرك الفعال والقادر على حل جميع أركان المشكلة الاقتصادية بالنسبة للفرد، أيا كان موقعه في النشاط الاقتصادي. أما فنجد في النظام الاشتراكي يعتبر المشكلة الاقتصادية مشكلة جماعية ويعتمد هذا النظام في حلها على التخطيط، فالتخطيط المركزي المبرمج هو الأسلوب الملائم من وجهة نظر النظام الاشتراكي لحل جميع جوانب المشكلة الاقتصادية. أما النظام المختلط فهي تمزج بين النظامين السابقين.

1-علاج المشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي:

- **الحرية الاقتصادية:** وتعتبر أهم دعائم النظام الرأسمالي وشعارها (دعه يعمل دعه يمر)، فقد ضمن النظام حرية الاستهلاك كما ضمن حرية الاستغلال فكل شخص الحرية في إنفاق ماله كما يشاء على حاجاته ورغباته، وهو الذي يختار نوع السلع الذي يستهلكها؛
- **الرقابة على النشاط الاقتصادي بواسطة الجهاز الثمن:** ويقصد جهاز الثمن تلك الحركات التلقائية الناتجة عن تفاعل قوى السوق (العرض والطلب). ويتم حلها من خلال ما يلي

-جهاز الثمن يختار السلع التي تنتج ونوع المنتجات، أي تخصيص الموارد الإنتاجية في إنتاج السلع والخدمات الأكثر إلحاحاً؛

-جهاز الثمن يراقب اختيار الطرق الفنية للإنتاج، وطرق تنظيم الإنتاج ونجد أن المنتجين سيختارون الطرق الأكثر كفاءة، أي التي تنتج لهم أكبر كمية من الإنتاج بأقل التكاليف الممكنة؛

- جهاز الثمن يحدد حجم الوحدة الإنتاجية، إذا كان الحجم صغيراً أو كبيراً.

2-علاج المشكلة الاقتصادية في نظام الاشتراكي:

حل المشكلة الاقتصادية من خلال إرادة التقيد والتدخل، عن طريق الأخذ بالملكية العامة أو الاجتماعية لوسائل الإنتاج الأساسية، وإشراف الدولة على عمليتي الإنتاج والتوزيع، يهدف رفع درجة الرفاهية الاقتصادية لأعضاء المجتمع إلى حدها الأقصى.

يحدد حجم ومستوى النشاط الاقتصادي في النظام الاشتراكي على مدى توافر إمكانية الإنتاج وبالتالي العرض وليس الطلب، وهو الأمر الذي يعني –بصورة أخرى- الحد من إطلاق مبدأ سيادة المستهلك.

3- علاج المشكلة الاقتصادية في نظام المختلط:

وكما تحدثنا سابقا فإنه جميع المجتمعات بغض النظر عن نظام الاقتصاد المتبع تواجه مشكلات الرئيسية الثلاث: وهي ماذا، كيف، لمن ننتج، ولكنها تختلف فيما بينها في الطريقة التي تعالج بها هذه المشكلات. ففي النظام المختلط فإن المشكلة الاقتصادية تعالج أساسا عن طريق نظام السوق كما في النظام الرأسمالي، ولكن الدولة تتدخل بشكل متزايد وذلك لأسباب مختلفة، مما يؤدي إلى نتائج مغايرة للتي تحصل عليها من النظم الأخرى.

المبحث الرابع : نظرية الطلب Demand Theory

المطلب الأول : مفهوم الطلب وقانونه

الفرع الأول : مفهوم الطلب Definition of Demand

ويقصد بالطلب هو رغبة الفرد أو المستهلك، في الحصول على كميات من السلع والخدمات بأسعار محددة ولفترة زمنية محددة أيضا مع بقاء العوامل الأخرى. فالطلب من رغبة الأفراد أو المستهلكين Consumer´s في إشباع رغباتهم من السلع والخدمات، إما بشكل مباشر أو غير مباشر. وهذه الرغبة يتم التعبير عنها من خلال السوق. وهنا سيتم توضيح بين **الطلب الفردي وطلب السوق Individual and Market Demand:**

يقصد بالطلب الفرديIndividual Demand ، الكميات المختلفة من السلعة التي يكون المستهلك الفرد على استعداد لشرائها عند الأسعار المختلفة خلال فترة زمنية معينة.

ويعرف الطلب السوق Market Demand:بأنه مجموع الكميات المختلفة من السلعة التي يكون المستهلكون الافراد على استعداد لشرائها عنده الأسعار المختلفة خلال فترة معينة. ويتأثر الطلب الفردي بعدد من العوامل، يؤثر كل منها عليه في اتجاه معين وبكيفية معينة[38]، وسنتطرق اليه لاحقا.

وحتى نستطيع فهم الطلب لابد من معرفة العناصر الرئيسية له، فالطلب يتكون من عنصرين أو متغيرين هما:

أولا: السعر (الثمن) Price

ثانيا: رغبة الفرد Willing and Able بالحصول على السلع وخدمات (الكمية المطلوبة) وهذه العلاقة بين المتغيرين هو قانون الطلب.

الفرع الثاني: قانون الطلب The Law of Demand

هو عبارة عن العلاقة بين المتغيرين أو العنصرين(السعر، والكمية المطلوبة)، وهذه العلاقة يمكن التعبير عنها على النحو التالي: كلما انخفض سعر السلعة، زادت حجم الكميات المطلوبة Quantity Demandedوالتي يرغب الأفراد شرائها،" مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة" أو كلما ارتفع سعر السلعة تنخفض حجم الكميات المطلوبة من السلعة (تقل رغبة الأفراد بالشراء) "مع بقاء العوال الأخرى ثابتة" فعبارة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة Ceteris Paribus يعني بها أنه ليس سعر السلعة هو العامل الوحيد الذي يؤثر على حجم الكميات المطلوبة، بل هناك عوامل أخرى لها تأثير أهمها (الدخل، ذوق المستهلك، توقعات المستهلك، أسعار السلع الأخرى .....) وسوف نشرح ذاك لاحقا.

فالعلاقة بين الكميات المطلوبة من سلعة معينة وسعرها هي علاقة عكسية Inverse Relationship بمعنى أنهما يتغيران في اتجاهات متضادات.

الخلاصة ان قانون الطلب هو عبارة عن علاقة عكسية بين متغيرين، أي أنه يتوقع انخفاض الكميات المطلوبة من السلعة عندما يرتفع سعرها والعكس تزداد الكميات المطلوبة بانخفاض سعرها.

---

[38] -سكينة بن حمو، مرجع سبق ذكره، ص 55.

المطلب الثاني: جدول الطلب ومنحناه

الفرع الأول: جدول الطلب Demand Schedule

جدول الطلب هو عبارة عن قائمة بالأسعار والكميات المطلوبة تبين مدى تأثير الكميات المطلوبة بالسعر. بعبارة أخرى فإن جدول الطلب يعبر عن مقدار ما يرغب الفرد أو المستهلك في شرائه من السلع والخدمات بأسعار مختلفة مع" بقاء العوامل الأخرى ثابتة" مثلما هو موضح في الجدول رقم (2). لنفترض أن هناك دراسة لسلوك مستهلك على سلعة معينة وفي وقت معين أظهرت النتائج:

جدول رقم (2) : جدول الطلب لسلعة معينة

السعر (دينار)	الكمية المطلوبة
8	5
7	10
6	15
5	20
4	20
3	30

اذا جدول الطلب يظهر لنا حجم الكميات المطلوبة التي تشتري بأسعار مختلفة، فكلما كان السعر اقل، كانت الكميات التي تشتري اكبر، وكلما كان السعر أعلى كانت الكميات المشتراه اقل. وهذا يعكس العلاقة بين الكمية المطلوبة وبين سعرها بالسوق.[39]

الفرع الثاني: منحنى الطلب Demand Curve

منحنى طلب وهو تمثيل بياني على شكل هندسي يعرض فيه العلاقة بين السعر والكمية المطلوبة التي ظهرت في الجدول الطلب السابق. وهذه العلاقة يمكن اظهارها على شكل منحنى يسمى (منحنى الطلب) (d d) كما هو مبين في الشكل أدناه. وفي هذا الشكل يمثل المحور العمودي الأسعار Prices أما المحور الأفقي يمثل الكميات المطلوبة Quantity Demanded

ويوصف منحنى الطلب (d d) بأنه ينحدر من أعلى إلى أسفل ويتجه من جهة اليسار الى جهة اليمين، أي ذو ميل سالب بسبب قانون تناقص المنفعة الحدية. وهذا المنحنى يعبر عن العلاقة العكسية بين السعر والكمية المطلوبة.

[39] -منار فريح حداد وحازم بدر الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 60-61.

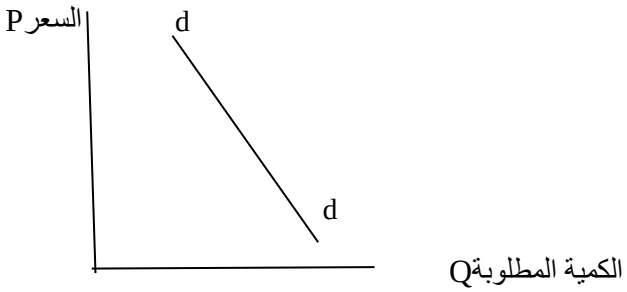

الشكل رقم (1): منحنى الطلب

المطلب الثالث : العوامل المحددة للطلب Determinants of Demand

عند دراستنا لقانون الطلب عرفناه بأنه العلاقة العكسية بين الكميات المطلوبة من سلعة معينة وبين سعرها (مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، السؤال "ما هي هذه العوامل الأخرى" التي يجب أن تبقى ثابتة). وفي ضوء ذلك يمكن حصر العوامل الأساسية فيما يلي:

1-عدد المستهلكين Numbers of Consumersان زيادة عدد المستهلكين في أي سوق تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، وبالعكس فان نقص عدد المستهلكين في أي سوق تؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع والخدمات مثلا عودة أعداد كبيرة من المهاجرين لبلدهم (الهجرة المعاكسة) أو الهجرة الوافدة، أو زيادة معدل نمو السكان، أو تحسين طرق المواصلات، فانه يزيد من حجم الطلب على كافة السلع والخدمات. وبالمقابل فان هجرة السكان للخارج سوف تقلل من عدد المشترين بالتالي يقل حجم الطلب على السلع والخدمات. "فزيادة الطلب تعني أن المستهلكين قاموا بشراء كميات أكبر من السلع والخدمات عن تلك التي اعتادوا على شراءها" وهذا يعني ان منحنى الطلب قد انتقل إلى اليمين من (d d) إلى (d1 d1)، أما في حالة نقص الطلب (نقص عدد المستهلكين) فان منحنى الطلب ينتقل إلى اليسار من (d d) الى (d2 d2) وكما هو موضح بالشكل رقم (2)

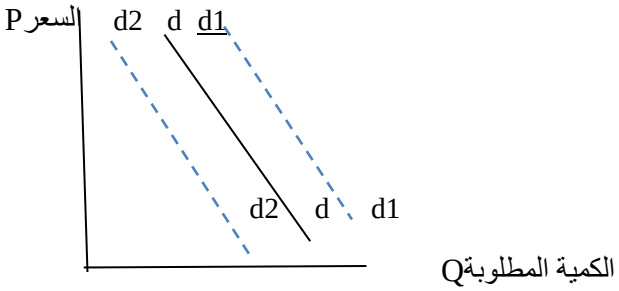

الشكل رقم (2): التغير في منحنى الطلب بسبب التغير في عدد المستهلكين

2-الدخل (دخول المستهلكين) Consumers Income: بشكل عام يتوقع الاقتصاديون أن تتأثر الكميات المطلوبة من قبل المستهلك بالتغيرات التي تحصل في داخله أيضا، فإذا ارتفع دخل المستهلك فان حجم طلبه من السلع والخدمات تزداد وبالعكس إذا انخفض دخله فان حجم طلبه ينخفض على السلع والخدمات. وفي حالات خاصة قد يحدث أن يتغير الطلب على عكس التغيرات في الدخل. ونستطيع هنا أن نفرق أو نميز بين نوعين من السلع والخدمات.

أ- سلع الدنيا أو سلع رديئة Inferior Goods : كلما زاد حجم دخل المستهلك فان استهلاكه من هذه السلع ينخفض لأن المستهلك يفضل المزيد من نفس السلعة، ولكن نوعية أفضل والعكس صحيح ففي حالة

انخفاض حجم دخل المستهلك يزداد الطلب عليها. ومن الأمثلة على ذلك (الملابس المستعملة، الأثاث المستعمل، الخبز ..) وفي هذه الحالة فإن منحنى الطلب يتجه نحو اليسار من (d d) إلى (d2 d2) في حالة زيادة الدخل، ونحو اليمين (d1 d1) في حاجة انخفاض حجم الدخل.

ب-السلع العاديةNormal Goods : هي السلع التي يستهلكها المستهلك كميات أكبر كلما زاد دخله وكميات أقل كلما قل دخله. أي أن العلاقة بين الدخل والكميات المطلوبة هي علاقة طردية ومن الأمثلة على ذلك (الملابس الجديدة، الأثاث الجديد، البسكوت ..). وفي هذه الحالة فإن منحنى الطلب الأصلي (d d) يتجه نحو اليمين (d1 d1) عند زيادة الطلب عليها بسبب زيادة الدخل، ونحو اليسار عند انخفاض الطلب عليها عندما ينقص دخل المستهلك.

3- رغبات وأذواق المستهلك Consumers Taste: الكمية المطلوبة من السلعة والخدمات تتأثر بتغير رغبة المستهلك في الحصول عليها. فاذا أظهر المستهلكون الرغبة بشراء سلعة معينة مثل (ملابس) أو أحد (أنواع السيارات) فإن حجم الكميات المطلوبة من هذه السلعة تزداد، بسبب ميول المستهلكين نحو هذه السلع. أما إذا انخفض ميول المستهلكين نحو هذه السلعة فان حجم الطلب عليها ينخفض.

والخلاصة: أن التغيرات الإيجابية في رغبات المستهلكين تجاه سلعة معينة، يؤدي الى زيادة حجم الطلب عليها، مما يجعل منحنى الطلب ينتقل بأكمله نحو اليمين، وبالعكس إذا انخفض ميل المستهلكين نحو سلعة ما فإن منحنى الطلب ينتقل بأكمله نحو اليسار. وهذه التغيرات في أذواق ورغبات المستهلكين تتأثر بعوامل عديدة منها اجتماعية ونفسية ومناخية وتقاليد وعادات اجتماعية ودينية والدعاية والإعلان في التلفزيون والصحف والمجلات ....وغيرها.

4-أسعار السلع الأخرىPrice of Other Goods: تتوقف تأثير أسعار السلع الأخرى على نوع السلعة، ويمكننا أن نميز بين أنواع السلع التالية:

أ-أسعار السلع البديلةSubstitute Goods :السلع البديلة هي التي يمكن أن يحل استعمالها محل السلع الأخرى في اشباع حاجات ورغبات المستهلك، فإذا فرضنا ان سعر الشاي قد ارتفع مثلا بشكل كبير، فان الطلب عليه سوف يقل ويتحول الطلب على القهوة (السلع البديلة) فيزداد الطلب على القهوة اذا بقى سعرها ثابت، لان سعر القهوة في هذه الحالة يكون أرخص نسبيا، لذا يتحول المستهلكون عليها لأنها تعد بديلا للشاي، مما يعني انتقال منحنى الطلب (d d) على الشاي الي اليمين (d1 d1) أما إذا انخفض سعر الشاي فان الطلب عليه يزداد ويقل الطلب على القهوة بالتالي فان الطلب على الشاي ينخفض، مما يعني انتقال منحنى الطلب (d d) على الشاي الى اليسار (d2 d2)، وكما هو موضح في الشكل البياني التالي:

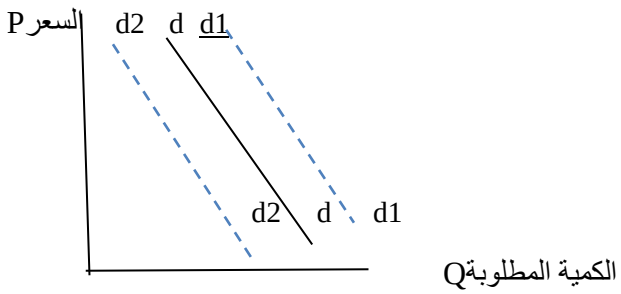

الشكل رقم (3): التغير في منحنى الطلب بسبب التغير في أسعار السلع البديلة

ب- أسعار السلع المكملة Complement Goods: تعرف السلع المكملة أنها التي تكمل أحدها الآخر، بمعنى هي السلع التي يجب شراؤها مع بعضها البعض، مثل السيارة يحتاج الى بنزين، فالبنزين يعد سلعة مكملة للسيارة، وكذلك استعمال الكاميرا يحتاج الى الفلم، فالفلم يعد سلعة مكملة للكاميرا وهكذا...

فإذا ارتفع سعر السلعة المكملة -على سبيل المثال- البنزين أو الفلم فان ذلك يؤدي الى انخفاض الطلب على السيارات أو الكاميرات، وبالتالي فان منحنى الطلب (d d) على السيارات أو الكاميرات ينتقل نحو السيار (d2 d2). وبالعكس إذا انخفض سعر السلعة المكملة أعلاه فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على السيارات أو الكاميرات، وبالتالي فان منحنى الطلب (d d) على السيارات والكاميرات ينتقل نحو اليمين(d1 d1) حيث تكون العلاقة بينهما عكسية. والشكل البياني التالي(4) يوضح ذلك.

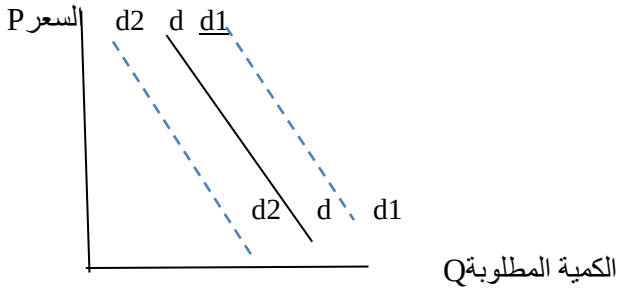

الشكل رقم (4): التغير في منحنى الطلب بسبب التغير في أسعار السلع المكملة

ج- السلع المستقلة Independent Goods: هي السلع التي ليس لها علاقة مع بعضها البعض، فأي تغيير في سعر أحدها لا يؤثر في الطلب على الأخرى، مثل السيارات والكتاب، البيض والقلم وغيرها من السلع المستقلة.

د-التوقعات المستقبلية للمستهلكين Consumers Expectations: إذا توقع المستهلكين ارتفاع أسعار السلع أو الخدمات التي يستهلكونها في المستقبل، فان طلبهم يزداد عليها الآن، خاصة إذا كانت هذه السلعة قابلة للتخزين. كما ويحصل العكس إذا توقع المستهلكين أن تنخفض أسعارها في المستقبل، فإنه يقل الطلب حاليا على هذه السلعة. فمثلا إذا توقع المستهلكين زيادة أسعار السكر في المستقبل فان الطلب عليه سيزداد الآن وهذا يعني أنه منحنى الطلب (d d) على السكر انتقل نحو اليمين (d1 d1). وبالعكس اذا توقع المستهلكين انخفاض أسعار السكر في المستقبل، فإن الطلب عليه ينخفض الآن رغم ان سعره الحالي لم ينخفض وبالتالي فأن منحنى الطلب على السكر (d d) سينتقل نحو اليسار (d2 d2) وكما هو موضح بالشكل البياني التالي:

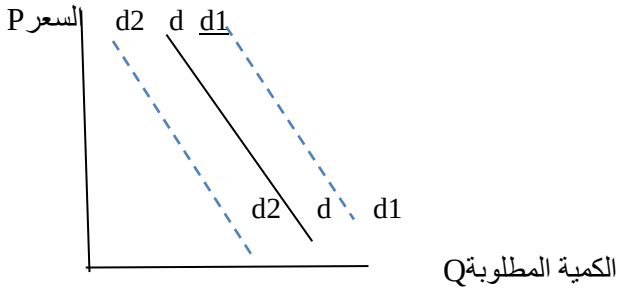

الشكل رقم (5): التغير في منحنى الطلب بسبب التغير في توقعات المستقبلية للمستهلكين

المطلب الرابع : أهمية التفرقة بين التغيرات في الكمية المطلوبة والتغيرات في مستوى الطلبChange in Demand and Change in Quantity Demanded:

أولا: التغيرات في كمية المطلوبة Change in Quantity Demanded

التغيرات في الكمية المطلوبة تعني الزيادة أو النقصان في حجم الكميات المطلوبة، من السلع المختلفة عند تغير أسعار السلع نفسها فزيادة السعر يؤدي إلى انخفاض حجم الكميات المطلوبة. بينما انخفاض السعر يؤدي إلى زيادة حجم الكميات المطلوبة مع ثبات العوامل الأخرى. وهكذا يتمثل في الانتقال من نقطة إلى أخرى على نفس منحنى الطلب Movement along demand curve كما هو موضح في الشكل رقم (6) وعلى النحو التالي:

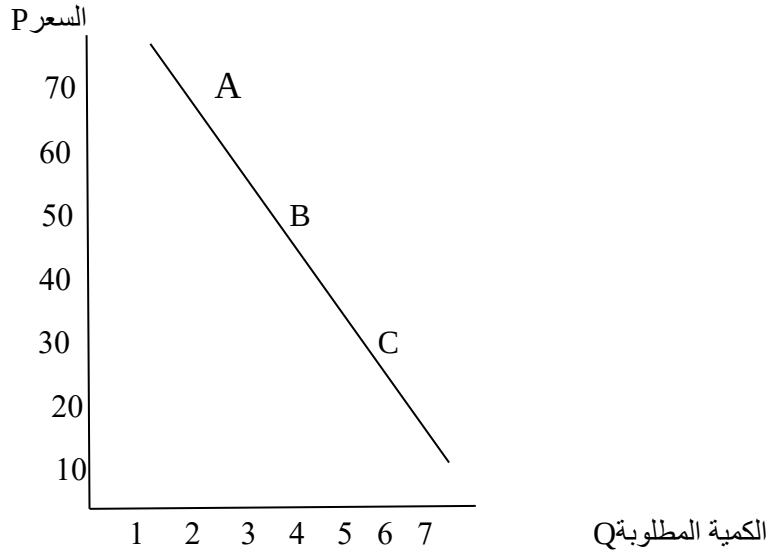

الشكل رقم (6) : التغير في الكمية المطلوبة

1-عند زيادة سعر السلعة من 50 دينار إلى 70 دينار، فان الكمية المطلوبة ستنخفض من 5 وحدات الى 3 وحدات. أي أننا انتقلنا من النقطة A إلى أعلى النقطة B وعلى نفس المنحنى.

2-عند انخفاض سعر السلعة من 50 دينار إلى 30 دينار فإن الكمية المطلوبة ستزداد من 5 وحدات الى 6 وحدات. أي انتقلنا من النقطة A إلى النقطة C على نفس المنحنى الطلب. وقد جاءت هذه الحركة بسبب تغير السعر والكمية المطلوبة مع ثبات العوامل المحددة أو المؤثرة في الطلب.

ثانيا: التغيرات في مستوى الطلب Change of Demand

السعر لا يعتبر هو العامل الوحيد الذي يؤثر على مستوى الطلب، بل هناك عوامل أخرى غير السعر ممكن أن تؤثر على مستوى الطلب وهذه العوامل اسميناه سابق العوامل المؤثرة أو المحددة للطلب مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

هذا التغير في العوامل المحددة للطلب يؤدي إلى انتقال منحنى الطلب كاملا نحو اليمين أو نحو اليسار وكما هو موضح في الشكل رقم (7) وعلى النحو التالي:

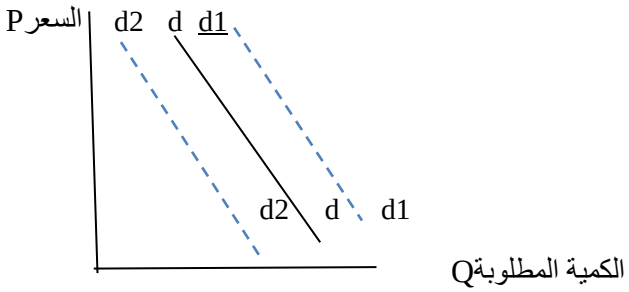

الشكل رقم (7): التغير في مستوى الطلب

1-في حالة انخفاض الطلب على السلعة، فأن منحنى الطلب (d d) ينتقل كاملا نحو اليسار (d1 d1) نتيجة الى:

-النقص في عدد المستهلكين (مشتري السلعة) بسبب الهجرة الخارجية مثلا.

-انخفاض حجم الدخول يؤدي الى انخفاض الطلب على السلعة العادية.

-زيادة حجم الدخول عند المستهلكين يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع الرديئة أو الدنيا.

-عندما تنخفض أسعار السلع البديلة.

-عندما ترتفع أسعار السلعة المكملة.

-التوقعات المستقبلية لدى المستهلكين بانخفاض دخولهم.

-التوقعات المستقبلية لدى المستهلكين بانخفاض أسعار السلع التي يستهلكونها.

-التغيرات التي تحدث في أذواق وميول وعادات المستهلكين ضد السلعة.

2- في حالة زيادة الطلب على السلعة، فأن منحنى الطلب (d d) ينتقل نحو اليمين (d2 d2) نتيجة إلى:

-زيادة عدد المستهلكين بسبب زيادة عدد السكان أو الهجرة الوافدة أو الهجرة المعاكس.

- انخفاض حجم دخول المستهلكين يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الرديئة أو الدنيا.

-زيادة حجم دخول المستهلكين يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع العادية.

-زيادة أسعار السلع البديلة يزيد حجم الطلب على السلعة الأصلية.

-انخفاض أسعار السلع المكملة.

-التغيرات التي تحدث في أذواق وميول وعادات المستهلكين لصالح السلعة.

-التوقعات المستقبلية لدى المستهلكين بزيادة دخولهم.

-التوقعات المستقبلية لدى المستهلكين بزيادة أسعار السلع التي يستهلكونها.

المبحث الخامس: نظرية العرض Supply Theory

المطلب الأول: مفهوم العرض وقانونه

الفرع الأول: مفهوم العرض Definition of Supply

تعريف العرض لا يختلف عن معنى الطلب حيث يعرف العرض من سلعة معينة أو خدمة معينة بأنه كمية السلعة أو الخدمة التي يرغب المنتج أو البائع أو العارض عرضها أو بيعها في السوق عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة مع افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة، ويختلف العرض باختلاف السعر، فتزداد الكميات المعروضة من السلع والخدمات كلما ارتفع سعرها، وبالعكس تخفيض الكميات المعروضة كلما انخفض سعرها، وهذا يعني أن العلاقة بين السعر والكميات المعروضة هي علاقة طردية، لأن السعر المرتفع للسلعة يغري المنتج أو البائع على زيادة الكميات المعروضة أو المنتجة.[40]

الفرع الثاني: قانون العرض Law of Supply

قانون العرض ينص على أن هناك علاقة موجبة أو طردية بين سعر السلعة والكمية المعروضة من تلك السلعة (مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة)، والسبب هو أن ارتفاع سعر سلعة معينة في السوق يعني زيادة في أرباح المنتجين أو بائعين مما يجعلهم يبيعوا كميات أكبر من السلعة، ويحدث العكس إذا ما انخفض سعر السلعة في السوق. ومما تقدم يمكن أن نستنتج أن العلاقة بين السعر والكمية المعروضة هي علاقة طردية Positiveوعليه يمكن صياغة قانون العرض بالشكل التالي: أن الكمية المعروضة من سلعة أو خدمة معينة تتناسب تناسبا طرديا مع سعر هذه السلعة أو الخدمة (مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة)، فكلما ارتفع السعر ازدادت الكميات المعروضة، وكلما انخفض السعر انخفضت الكمية المعروضة.

المطلب الثاني: جدول العرض ومنحناه

الفرع الأول: جدول العرض Supply Schedule

جدول العرض هو العلاقة بين الأسعار والكميات المعروضة من السلع والخدمات في سوق معين وفي فترة زمنية معينة، وبمعنى آخر فإن جدول العرض يبين الكميات التي سيعرضها البائع أو ينتجها المنتج في وقت معين وبأسعار مختلفة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. وجدول العرض يعني العلاقة بين أسعار السوق والكميات التي يكون المنتجون أو البائعون على استعداد لإنتاجها وبيعها، ويمكن توضيح هذه العلاقة من الجدول أدناه

جدول رقم (3): جدول العرض لسلعة معينة

السعر P	الكمية المعروضة Q
1	0
2	5
3	10
4	15
5	20

الجدول أعلاه، يظهر لنا العلاقة بين السعر والكمية المعروضة وهي علاقة طردية، فعندما كان السعر دينارا واحدا كانت الكمية المعروضة صفرا، أي لا يوجد منتج يقبل أن ينتج أو يعرض السلعة بهذا

[40] -مناور فريح حداد وحازم بدر الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 74.

السعر، ولكن عندما ارتفع السعر الى دينارين أصبحت الكمية المعروضة 5كغم، وعندما ارتفع السعر إلى ثلاثة دنانير أصبحت الكمية المعروضة 10 كغم وهكذا كلما ارتفع السعر ارتفعت الكميات المعروضة.

الفرع الثاني: منحنى العرض Supply Curve

منحنى العرض هو تمثيل بياني لجدول العرض السابق حيث يعرض فيه العلاقة بين السعر والكمية المعروضة كما في بالشكل البياني التالي:

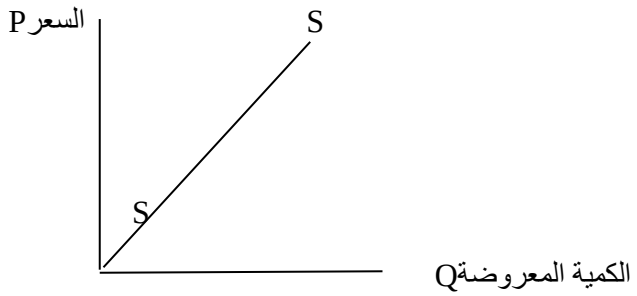

الشكل رقم (8): منحنى العرض

حيث يمثل المحور العمودي(الأسعار)، أما المحور الأفقي يمثل الكميات المعروضة ويوصف منحنى العرض (S S) بأنه موجب ويتجه من أسفل إلى أعلى ومن اليسار الى اليمين، هذا المنحنى يعبر عن العلاقة الطردية الموجبة بين السعر والكمية المعروضة ويهم المستهلكين أو المشترين أن يعرفوا شكل منحنى العرض، لأنه كلما كان المنحنى شديد درجة الميلان ارتفاعا، كلما دل ذلك على ارتفع سعر السلعة، وعليهم دفع سعر أعلى كي يحصلوا على كمية أكبر من تلك السلعة. وكما يمكننا توضيح **منحنى عرض الفردي ومنحنى عرض السوق A Producer´s and Markert Supply Curve فيما يلي:**

منحنى العرض الفرديIndividual Supply Curve: وهو منحنى العرض لمنتج أو بائع واحد من سلعة معينة وبموجب قانون العرض الذي ينص على وجود علاقة مباشرة بين سعر السلعة والكمية المعروضة منها، والمنحنى يميل من اسفل إلى أعلى وإلى اليمين.

منحنى عرض السوق Market Supply Curve: لا يختلف عن مفهوم منحنى طلب السوق، فمنحنى عرض السوق على سلعة معينة، يمكن الحصول عليه من خلال الجمع الأفقي لمنحنيات العرض الفردي، أي أن تجميع الكميات المعروضة من السلع والخدمات من قبل جميع المنتجين عند كل سعر. ومن صفات منحنى عرض السوق بانه يتجه من اسفل الى أعلى ومن اليسار الى اليمين، أي أنه موجب الميل، وهذا يعكس قانون العرض الذي ينص على وجود علاقة طردية بين الكميات المعروضة وبين سعرها مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

المطلب الثالث: العوامل المحددة للعرض Determinants of Supply

هناك مجموعة من العوامل التي تلعب دورا في التأثير على عرض السلع والخدمات في السوق أهمها:

1-التقنيات الفنية (المستوى الفني للإنتاج) Technology : إذا حصل أي تحسن في المستوى الفني للعملية الإنتاجية نتيجة استخدام الآلات والمكائن الحديثة، واختراع طرق وأساليب حديثة للإنتاج، فإن ذلك يؤدي إلى تخفيض متوسط تكاليف الإنتاج، وزيادة حجم الإنتاج من نفس السلعة وهذا يحفز المنتجين لزيادة الإنتاج وبالتالي يزداد العرض عند سعر معين لأن ذلك يؤدي إلى زيادة أرباحهم. فزيادة العرض من السلعة يؤدي إلى انتقال منحنى العرض إلى اليمين(S S) الى (S1 S1). أما استخدام تكنولوجيا غير كفؤة

أو تقنية أقل تطورا فان ذلك يزيد من متوسط التكاليف وانخفاض الأرباح وبالتالي المنتجين يخفضوا من عرض السلع عند سعر معين فانخفاض العرض من السلعة يؤدي إلى انتقال منحنى العرض نحو اليسار (S S) الى (S2 S2). كما هو موضح في الشكل البياني التالي:

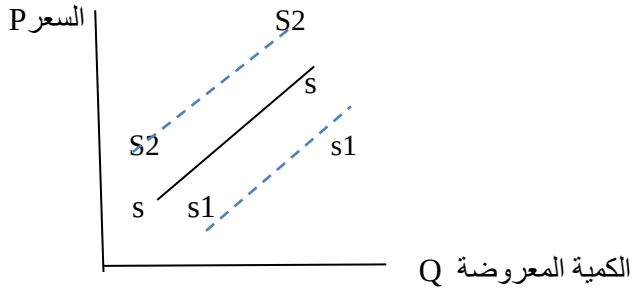

الشكل رقم (9): التغير منحنى العرض بسبب التغير في المستوى الفني

2- عدد البائعين أو المنتجين Numbers of Sellers: عندما يزداد عدد البائعين والمنتجين لإنتاج وعرض السلعة، أو عندما يزيد أحد البائعين والمنتجين حجم عرضهم لسلعة ما نتيجة للتوسع في الإنتاج أو الربح، فان ذلك سوف يؤدي إلى زيادة العرض من تلك السلع. وبالتالي ينتقل منحنى العرض إلى اليمين (S S) الى (S1 S1). أما إذا قل عدد البائعين أو المنتجين للسلعة في السوق فإن ذلك يؤدي الى انخفاض حجم الكميات المعروضة من السلعة، وبالتالي منحنى العرض ينتقل إلى اليسار (S S الى S2 S2)، والسبب في ذلك هو وجود علاقة طردية بين الكميات المطلوبة وعدد البائعين. كما هو بالشكل أعلاه.

3-أسعار عوامل الإنتاج (عناصر الإنتاج) Input Prices: عند انخفاض أسعارها عوامل الانتاج الداخلة في العملية الإنتاجية لإنتاج سلعة معينة (الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم)، فان ذلك يعني انخفاض تكاليف السلعة، وأن انخفاض تكاليف السلعة عند سعر معين يعني زيادة الأرباح لدى المنتجين زيادة عرض هذه السلعة. فزيادة العرض تؤدي إلى انتقال منحنى العرض إلى اليمين (S S الى S1 S1). أما إذا ارتفعت أسعار عوامل الإنتاج الداخلة في العملية الإنتاجية لإنتاج سلعة معينة، فإن ذلك يعني زيادة في التكاليف عند سعر معين، معنى ذلك انخفاض الربح لدى المنتجين وبالتالي من مصلحة المنتجين تقليل من عرض السلعة، فتقليل عرض السلعة يؤدي إلى انتقال منحنى العرض نحو اليسار (S S الى S2 S2) كما هو بالشكل أعلاه.

4-الإعانات والضرائب Taxes and Subsidies: إذا أرادت الحكومة زيادة إنتاج سلعة معينة وعرضها في السوق، فانها تلجأ إلى تقديم الإعانات والمساعدات للمنتجين لتحفيزهم على زيادة إنتاجهم لهذه السلعة. وهذا يعني تقليل حجم التكاليف بالنسبة للمنتجين، وبالتالي زيادة في حجم أرباحهم. فزيادة حجم العرض يؤدي الى انتقال منحنى العرض نحو اليمين (S S الى S1 S1). كما هو بالشكل أعلاه.

أما الضرائب فتأثيرها عكسيا، لأنها تزيد من حجم تكاليف السلعة المعينة وتقلل من أرباحها، مما يؤدي إلى تخفيض إنتاج وعرض السلعة في السوق من قبل المنتجين وهذا يعني انتقال منحنى العرض إلى اليسار (S S الى S2 S2) كما هو بالشكل أعلاه.

5-توقعات المنتجين المستقبلية للأسعار Producer´s Expectqtions: إذا توقع المنتجين بأن أسعار السلع التي ينتجوها أو يعرضونها سوف تزداد أسعارها في المستقبل، فإنهم يقللوا من عرضها في الوقت

الحالي (يقل عرض السلعة) انتظارا لارتفاع أسعارها في المستقبل، وبالتالي منحنى العرض ينتقل نحو اليسار (S Sالى2S S2)، والعكس صحيح في حالة اعتقاد المنتجون انخفاض أسعار السلع في المستقبل فانهم يزيدون الكميات المنتجة أو المعروضة الآن كي يتجنبوا الخسائر في المستقبل. وبالتالي ينتقل منحنى العرض الى اليمين (S1 S1) ويلاحظ هنا أن العلاقة هي عكسية، كما هو بالشكل أعلاه.

المطلب الرابع: التغير في العرض والتغير في الكمية المعروضة Change in Supply and Change in Quantity Supplied

أولا: التغيرات في الكمية المعروضة Change in Quantity Supplied

ان التغيرات التي تحدث في الكميات المعروضة من السلعة ناجمة عن التغيرات التي تحدث في سعر السلعة نفسها. بمعنى آخر أن التغيرات في سعر السلعة نفسها سينعكس في التحرك على طول منحنى العرض. مما يؤدي إلى التغير في الكمية المعروضة فقط وليس التغير في انتقال منحنى العرض. وهكذا يمكن تمثيل الانتقال من نقطة إلى نقطة على نفس منحنى العرض على النحو التالي وكما هو بالشكل أدناه.

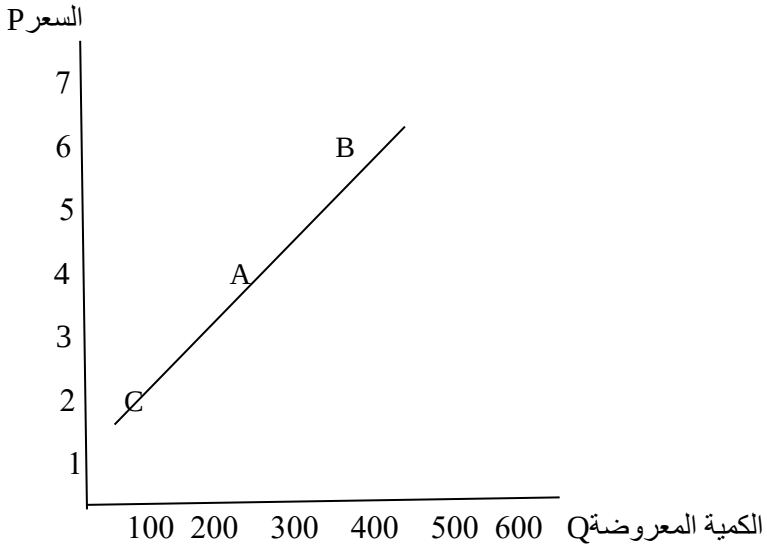

الشكل رقم (10) : التغير في الكمية المعروضة

1-اذا ارتفع سعر السلعة من أربع دنانير إلى ستة دنانير فان الكمية المعروضة ستزداد من 300 وحدة الى 600وحدة ، أي أننا ننتقل إلى أعلى منحنى العرض من النقطة A إلى النقطة Bعلى نفس منحنى العرض.
2-إذا انخفض سعر السلعة من أربع دنانير إلى ثلاثة دنانير فان الكمية المعروضة ستنخفض من 300 وحدة إلى 100وحدة أي أننا انتقلنا إلى اسفل منحنى العرض من النقطة A إلى النقطة C وعلى نفس منحنى العرض.

ثانيا: التغيرات في مستوى العرض

هناك عوامل أخرى -ماعدا سعر السلعة نفسها- تؤثر على زيادة مستوى العرض من السلعة، وهذه العوامل اسميناه سابقا العوامل المحددة أو المؤثرة في العرض. مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة ويمكن تمثيل ذلك في انتقال منحنى العرض بأكمله نحو اليمين أو نحو اليسار، وكما هو مبين في الشكل أدناه

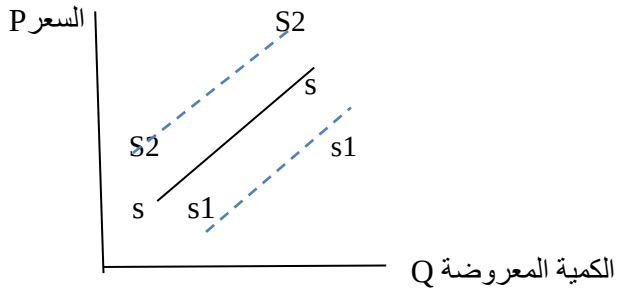

الشكل رقم (11): التغير منحنى العرض

1-زيادة العرض من السلعة:

في حالة زيادة العرض من السلعة فان منحنى العرض (S S) ينتقل بأكمله نحو اليمين (S1 S1) نتيجة الى:

-زيادة عدد المنتجين أو البائعين السلعة؛

-التطور التكنولوجي والتقني الحديث المستعمل في إنتاج السلعة؛

-انخفاض أسعار عناصر الإنتاج؛

-انخفاض الضرائب المفروض على إنتاج السلعة؛

-تقديم المساعدات والمعونات الحكومية من قبل الدولة لمن ينتج السلعة.

2-انخفاض العرض من السلعة:

في حالة انخفاض العرض من السلعة، فان منحنى العرض (S S) ينتقل كاملا نحو اليسار (S2 S2) نتيجة الى:

-الانخفاض الذي يحصل في عدد المنتجين أو البائعين لتلك السلعة؛

-التكنولوجيا المستعملة في الإنتاج عندما يكون أقل تطورا وأكثر كلفة؛

-ازدياد أسعار عناصر الإنتاج؛

- فرض ضرائب كبيرة على الإنتاج أو عدم تقديم الدعم المادي والمساعدات من قبل الدولة لإنتاج السلعة.

المبحث السادس: السوق Market

المطلب الأول : مفهوم السوق Definition of Market

السوق هو الوسيلة أو الطريقة التي يتصل بواسطتها البائعون مع المشترين اتصالا وثيقا لتحديد كمية ونوعية و سعر سلعة معينة يتم تبادلها بينهما[41]. والمفهوم الشائع والعام للسوق هو مكان يلتقي فيه مجموعات من البائعين Sellers(المنتج) والمشترين Buyers(المستهلكين) من أجل تبادل السلع والخدمات أو بمعنى آخر هو التقاء العرض والطلب على السلع والخدمات بحيث يعرض المنتجون سلعهم وخدماتهم للبيع وفي نفس الوقت يطلب المستهلكون شراء السلع والخدمات عند مستويات مختلفة من الأسعار. أما اليوم فلم يعد مكان وحدود السوق هو الأساس في مفهوم السوق وذلك بسبب التقدم الكبير الذي حصل في وسائل التكنولوجية ووسائل الاتصال والمواصلات بين أنحاء العالم، وأصبح بإمكان الاتصال بين المشترين والبائعين ومعرفة الأسعار السائدة بسرعة كبيرة وكذلك تتم عمليات التبادل بينهما بدون الحاجة أن يرى أحدهم الآخر. والأسواق تختلف من حيث مداها ونطاقها، فقد تكون محلية أو إقليمية أو دولية [42]. ومن خلال هذه التعاريف يمكن استنتاج التالي[43]:

- لا يمكن أن يوجد سوق واحدة لكافة السلع والخدمات وإنما يوجد سوق خاص لكل سلعة أو خدمة.
- يمكن أن يوجد فقط أسواق محلية تكون محصورة ضمن إطار جغرافي محدد داخل الدولة الواحدة بحيث أنه يعمل على إشباع رغبات وحاجات جزء من مدينة أو دولة.
- توجد الأسواق الإقليمية والتي تعمل على تسهيل تداول السلع والخدمات بين أبناء عدد من الاتحادات الدولية ذات صفات مشترك وتقع ضمن إقليم واحد مثل السوق الأوربية المشتركة.
- وجود الأسواق العالمية (الدولية) ضمن سهولة تداول السلع والخدمات ما بين جميع دول العالم دون استثناء ضمن اتفاقية دولية تؤمن آلية تطبيق هذه الإجراءات دون عوائق.
- تتفاوت عدد المتعاملين في السوق الاقتصادي وتختلف سياسة الدول فيما بينها في تطبيق القوانين المختلف على أسواقها لتكون أحيانا أسواق تتمتع بالحرية الكاملة بينما أسواق أخرى تكون فيها الدولة المسيطر الوحيد في هذه المجال.

وبالإضافة إلى ما تم ذكره من اختلافات فيما بين الأسواق فإن الأسواق جميعها تتفق في خاصية موحدة إلا أنها حلقة اتصال بين المستهلكين والبائعين تسمح بتبادل السلع والخدمات فيما بينهم.

المطلب الثاني: العوامل التي تحدد النطاق السوق:

يمكن تلخيص العوامل المحددة لنطاق على النحو التالي[44]:

1-نوع السلعة: يتأثر نطاق السوق بشكل واضح بنوعية السلع التي يتم التعامل بها. فالسلع التي لا يمكن الاحتفاظ بها لفترات طويلة خوفا من تعرضها للتلف فإنه بلا شك ستكون ذات نشاط محلي

---

[41] -آدم مهدي أحمد، **الوجيز في الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي**، الشركة العالمية للطباعة و النشر، القاهرة، 1999، ص 6.
[42] -مناور فريح حداد، وحازم بدر الخطيب، **مبادئ الاقتصاد الجزئي**، دار الأمل، الأردن، 1998، ص 223.
[43] -محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 179-180.
[44] - محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 180-181.

وعمليات تداولها بين البائعين والمشترين سيكون ضمن سوق محلي بينما السلع الصناعية مثلا قابلة للتخزين والنقل دون الخوف من نقلها مما قد تصبح سوقا عالمية تتداولها الأيدي في مختلف أرجاء العالم.

2-العادات والتقاليد: إن للعادات والتقاليد دورا هاما في تحديد نطاق السوق. فإنه وبلا شك توجد الكثير من السلع لا يمكن تداولها والقيام بعمليات البيع على مستوى دولي بسبب رفض بعض المجتمعات لتلك السلع التي قد تعتبر بمقياسهم الخاص لا تتوافق مع عاداتهم وتقاليدهم وبالتالي يتم التركيز على ترويج وبيع تلك السلعة في أسواق محلية محددة تلاقي قبولا عاما من كافة فئات المجتمع.

3-سهولة الاتصال بين البائعين والمشترين: إن تقدم الوسائل التكنولوجية المختلفة التي تساعد على عملية سهولة الاتصال ما بين البائع والمشتري ذات أثر هام في زيادة النشاط الاقتصادي في الأسواق فسرعة الاتصال والانتقال أدى إلى زيادة وتنشيط التبادلات الاقتصادية المختلفة في مختلف أنواع الأسواق.

4-تكاليف النقل والتأمين: إن ارتفاع نفقات النقل والتأمين لعدد من السلع يجبر المنتج بتحديد نشاطه في نطاق ضيق للنشاط الاقتصادي ربما يكون في سوق محلي أو كحد أقصى في سوق إقليمي على الرغم أن تكاليف إنتاج هذه السلعة في دول أخرى ربما تكون بعيدة هي أقل بكثير من تكلفة إنتاجها في بلد المنتج.

5-التشريعات والنظم الاقتصادية: تلعب التشريعات والنظم الاقتصادية دورا هاما في تحديد نطاق السوق. فقيام الدولة بفرض ضرائب مرتفعة على استيراد السلعة يعمل على الحد من انتشارها في أسواق أخرى أو قد تعمل الدولة أيضا على فرض نظام الحصص ورخصة الاستيراد مما قد يكون له الأثر نفسه على كميات السلع وإمكانية نقلها إلى أسواق أخرى وبالتالي الحد من نطاق السوق.

المطلب الثالث: وظائف في السوق Functions of Market

هناك وظائف هامة وأساسية للسوق وتختلف هذه الوظائف تبعا للنظام الاقتصادي السائد وأهم هذه الوظائف هي[45] :

1-يحدد السوق قيم السلع والخدمات وتعتبر الأسعار مقياس للقيمة وموجه للإنتاج.

2-يعمل السوق على تنظيم الإنتاج وذلك من خلال التكاليف بمعنى آخر أن المنتجين يحاولوا إنتاج السلع والخدمات بأقل التكاليف الممكنة عن طريق التخصص الأمثل للموارد.

3-توزيع الناتج وهذه الوظيفة تعتمد على مفهوم أن الأفراد يستلموا دخولا يسلموا طبقا لمقدار إنتاجهم من السلع والخدمات، ويكونوا تبعا لذلك هم الأكثر مقدرة على طلب السلع والخدمات من غيرهم.

4-يقوم السوق بالتقنين والذي هو جوهر التسعيرة، أي تغيير الاستهلاك طبقا لما هو موجود من الإنتاج.

[45] -مناور فريح حداد وحازم بدر الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 223-224.

المطلب الرابع: أنواع وأشكال الأسواق Forms of Market

تختلف أنواع وأشكال الأسواق عن بعضها البعض تبعا للاختلاف في عناصر السوق الأساسية وهي عدد المشترين، عدد البائعين، السلع المتداولة، وفي ضوء اختلاف هذه العناصر الأساسية للسوق يمكن تقسيم الأسواق إلى قسمين رئيستين هما:

- ✓ سوق المنافسة الكاملة Perfect Competition Market
- ✓ سوق المنافسة غير الكاملة Imperfect Competition Market
- ✓ سوق الاحتكار التامPure Monopoly Market
- ✓ سوق المنافسة الاحتكاريةMonopolistic Competition Market
- ✓ سوق احتكار القلة Oligopoly Market

أ-سوق المنافسة الكاملة(Perfect Competition Market) :

يتوفر سوق المنافسة الكاملة بالخصائص التالية:[46]

1-وجود عدد كبير من البائعين والمشترين في السوق Large Numbers of Sellers and Buyers

في هذه الحالة لا يستطيع المنتج الفرد التأثير على الكميات المعروضة وكذلك المستهلك الفرد لا يستطيع التأثير على الكميات المطلوبة فلا يستطيع أي منهم التأثير على سعر السلعة في السوق، ومن هنا فإذا توقفت إحدى المنشآت عن الإنتاج أو قررت زيادة حجم إنتاجها، فإنه لن يؤثر على حالة العرض الكلي للإنتاج، ومن ثم لا تستطيع التأثير بشكل كبير على تغير السعر السائد في السوق للسلعة وعليه فالذي يحدد سعر السلعة في السوق هو تفاعل قوى العرض والطلب، حيث يصبح هذا السعر أمرا مسلم به بالنسبة للمنشآت أو المنتجين. وكذلك العدد الكبير من المشترين أو المستهلكين، يجعل ما يطلبه المستهلك الواحد من السلع قليلا إذا ما قورن في مجموع الطلب الكلي على السلع. ونتيجة لدلك فإن المستهلك لا يستطيع أن يؤثر بمفرده على سعر السلعة في السوق وعليه يقبل بالسعر السائد في السوق، ولا يقدر على تغييره. بمعنى آخر، ان المشترين أو البائعين يعتبرون السعر السائد في السوق ليس لديهم السيطرة عليه.

2-تجانس السلعة المنتجة Homogeneous Product

ويقصد بها ان المشترين ليس لديهم أي تفضيل بين المنتجين المختلفين بالسلعة، ما دام إمكانية حلول سلعة محل سلعة أخرى في إشباع نفس الحاجة لهم، وعليه فإن المنتج لا يستطيع أن يبيع سلعته إذا رفع سعرها، ولو بنسبة قليلة عن سعر السوق، لأن المستهلك سيتحول عن شراءها إلى سلعة أخرى لها نفس درجة الإشباع التي ينتجها منتج آخر.

3-حرية الدخول إلى والخروج من السوق Free Entry and Exit

وتعني هذه الخاصية، عدم وجود عوائق أو قيود سواء كانت قانونية أو غيرها تحد أو تمنع من حرية الدخول إلى الصناعة أو الخروج منها أمام الراغبين في ذلك، على سبيل المثال إذا رغبت أي

[46] - مناور فريح حداد وحازم بدر الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 225-226.

منشأة إنتاجية أو أي منتج أن ينتج الحنطة فأنه قادر على ذلك لسهولة توفير مستلزمات إنتاج الحنطة (الأرض بالسماد والبدور، والمكائن...) وإذا لم يرغب في المستقبل، فإنه يستطيع أن ينقل موارده المختلفة (عناصر الإنتاج) للدخول في إنتاج سلعة أخرى. بمعنى آخر انه يؤكد حرية انتقال عناصر الإنتاج من صناعة إلى صناعة واستخدامها في مجالات مختلفة ومن منطقة إلى منطقة أخرى.

4-معرفة البائعين والمشترون بأحوال السوق (المعرفة بظروف السوق) Perfect Knowledge

وهذا يعني أنه جميع البائعين والمشترين على علم تام بالسعر والكمية السائدة في السوق وكذلك شروط البيع والشراء. لأنه إذا لم يكن المشترون على معرفة كاملة بالأسعار السائدة في السوق، فقد يشترون سلع بأسعار عالية في حين أنها متوفرة بأسعار أقل، وكذلك البائعون أو المنتجون يفترض بهم أن يعرفوا حجم التكاليف والأسعار لكي يحققوا معدل إنتاج أكبر وربح أكثر وأفضل، بمعنى آخر أن معرفة ما يجري في السوق من قبل البائعون والمنتجون يجعلهم قادرين على اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنتاج والبيع والشراء والاستهلاك بشكل صائب.

ب-سوق المنافسة غير الكاملة (Imperfect Competition Market):

يمكن تقسيم هذه الأسواق إلى الأنواع التالية:

أولا: سوق الاحتكار التامPure Monopoly Market

سوق احتكار التام هو حالة معاكسة ومتناقضة تماما مع سوق المنافسة التامة، ومعناه الشامل وجود بائع واحد أو المؤسسة إنتاجية واحدة تنفرد بإنتاج سلعة معينة. ويتميز هذا النوع من السوق بالخصائص التالية:

1-وجود بائع أو منتج واحد في السوق (مؤسسة واحدة تقوم بالإنتاج) Only One Seller

هذا الشرط يعني وجود جهة واحدة تقوم بإنتاج السلعة أو الخدمة، فعلى سبيل المثال الطاقة الكهربائية في الأردن تنتجها مؤسسة واحدة هي شركة الكهرباء، وهذا يعني أن المنتج لهذه السلعة هي جهة واحدة، وهذه الصفة تعني أن المحتكر يستطيع أن يرفع سعر السلعة التي ينتجها إذا هو خفض من حجم إنتاجها وبالعكس يستطيع أن يخفض سعر السلعة إذا هو قام بزيادة حجم الكميات المعروضة أو المنتجة من هذه السلعة.

2-إنتاج سلع لا مثيل لها في السوق No Close Substitution

ان السلع التي ينتجها المحتكر لا يوجد لها بدائل أو قريبة في الاستعمالات المختلفة ومثال ذلك، مصابيح الزيوت أو الشموع أو مصابيح الغاز...الخ، والتي تعتبر بدائل ضعيفة للكهرباء في إنارة المنازل معظم أفراد المجتمع.

3-عوائق تمنع دخول مؤسسات أو منتج جديد للسوق Significant Barriers to Entry:

ومن أهم هذه العوائق:

- ✓ الامتياز الممنوح للمحتكر من قبل الدولة.
- ✓ براءات الاختراع للمحتكر.
- ✓ وفورات حجم الإنتاج للسلعة أو الخدمة.
- ✓ ضخامة التكاليف الإنتاج (حجم رأس المال كبيرة للإنتاج)

السيطرة على مصادر المواد الأولية. أي أن المحتكر يمنع بيع هذه المواد الأولية للآخرين المنافسين له بالصناعة.[47]

4-المتطلبات الرأسمالية: وخاصة ان بعض الصناعات تحتاج إلى وفورات مالية ضخمة مما يشكل صعوبة على المنتجين الدخول إلى مضمار المنافسة حيث يتمتع المحتكر في هذه الحالة بقوة عالية لامتلاكه رأس المال.

5-سيطرة المنتجع المواد الأولية: في هذه الحالة يمتلك المحتكر كل المواد الأولية اللازمة لهذه الصناعة فلا يقوم ببيع المواد الخام الأولية إلى أي من المنافسين أو تقديم أي تسهيلات لهم للحصول عليها.

ويمكن أن يأخذ الاحتكار التام الأشكال التالية:[48]

أ-الاحتكار القانوني(Legal Monopoly): وهو الاحتكار الذي يظهر بسبب العوائق القانونية كمنح الامتياز لمنشأة واحدة وقد يكون أيضا بسبب براءات الاختراع التي تعطي الحق للمنشأة صاحبة الاختراع بإنتاج هذه السلعة.

ب-الاحتكار الفعلي: وينشأ هذا النوع من الاحتكار بسبب المتطلبات الرأسمالية الضخمة لأحد المشاريع مما يشكل مانعا طبيعيا من دخول آخرين إلى هذا القطاع.

ج-الاحتكار الطبيعي(Natural Monopoly): وينشأ هذا النوع من الاحتكار بسبب طبيعة بعض المشاريع والتي تفرض عدم وجود أكثر من مشروع من هذا النوع في السوق كمشاريع المرافق العامة.

ثانيا: سوق المنافسة الاحتكارية

يعتبر هذا النوع من الأسواق خليط من المنافسة الكاملة والاحتكار التام ومن أبرز خصائص هذا السوق ما يلي:

1-وجود عدد كبير من المستهلكين وعدد كبير من المؤسسات الصغيرة أو المنتجين: بحيث تكون منتج يعمل بشكل مستقل عن الآخرين، و حصته في السوق من الإنتاج قليلة أيضا، بمعنى آخر أن هذا العدد الكبير من المنتجين يجعل كل واحد منهم غير قادر على السيطرة أو التأثير على حجم الإنتاج و سعر السلعة في السوق، من أمثلة على ذلك صناعة الحلويات والملابس والأثاث وغيرها.

---

[47] -مناور فريح حداد وحازم بدر الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 245-246.
[48] - محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 183.

2-حرية وسهولة الدخول إلى السوق والخروج منه: أي أن الدخول إلى الصناعة غير مقيدة، وليس هناك عوائق رئيسية تمنع من دخول مؤسسات جديدة وتنتج سلع قريبة من السلعة، لأن مثل هذه الصناعات لا تتطلب ورأسمالا كبيرا. بمعنى آخر أن أي مؤسسة تستطيع أن تنشئ مصنعا للحلويات والملابس أو الأثاث، وكذلك تستطيع في (المدى الطويل) أن تصفي أعمالها وتخرج من السوق.

3-المنتجات السلعية متمايزة وأن كانت متشابهة: ولكن ليس إلى التطابق والسبب هو طبيعة السلعة أو طبيعة المستهلك. وهناك مصادر مختلفة للتمايز مثل العلامات التجارية، الموديل، طريقة التعبئة، الخدمات المقدمة من البائع للمستهلك مثل (توصل السلعة إلى منزل المشتري، تسهيلات الدفع، خدمات الصيانة والإصلاح..وغيرها). المهم أنه كيف يستطيع المنافس الاحتكاري اقناع المستهلك بأنه سلعته هي أفضل من السلع الأخرى وحتى ان رفع المنتج سعر سلعته. ومن الأمثلة على سوق المنافسة الاحتكارية سوق الملابس وصناعة النسيج؟

4-المنافسة غير السعرية Nonprice Competition : يعني أن هناك أسلوب أخلي آخر العملاء (المستهلكين) لشراء السلعة غير أسلوب تخفيض تخفيض السعر وهو ما يطلق عليه اسم المنافسة غير السعرية ولعلى أهم هذه الأساليب هي:

- ✓ التميز على أساس علامات تجارية ذات سمعة مشهورة على المستوى المحلي والعالمي.
- ✓ التميز على أساس اختلاف في النوعية أو الخدمة وقت تقديمها (تقديم تسهيلات المستهلكين) مثل الصيانة والخدمات الإضافية.
- ✓ التميز من خلال طريقة التعبئة أو التغليف للسلعة.

يستعمل المنافس الاحتكاري الإعلان Advertising والدعاية Promotion لإقناع المستهلكين بأن السلعة التي ينتجها هي الأفضل من غيرها.

المهم في كل ذلك هو أن يقتنع المستهلك بأن سلعة منتج معين هي أفضل من سلعة منتج آخر وحتى لو لم تكن صحيحة.

ثالثا: الاحتكار القلة Oligopoly Market

ومن أبرز خصائص هذا النوع من السوق ما يلي:

1-وجود عدد قليل من المؤسسات، تنتج كل مؤسسة نسبة كبيرة من الإنتاج الكلي دون أن تتفق فيما بينها على حجم الإنتاج أو السعر. بمعنى آخر أن هذا العدد القليل من المؤسسات تستطيع السيطرة على الصناعة بحيث أن كل منها يعتقد أن أي تغير في أسعار مبيعاتها أو حجم إنتاجها تكون تحت سيطرتها، حيث يجب على أي من هذه المؤسسات أن تتوقع مسبقا ردود فعل غيرها، عند تغير أسعارها أو إنتاجها، فإذا كانت المؤسسة تتوقع ردود فعل عنيفة للمؤسسات المنافسة لها، فإن قرارها باتخاذ الإجراء لن يكون هو نفسه إذا كانت تتوقع ردود فعل ايجابية، وعليه فانه كل مؤسسة تأخذ بعين الاعتبار ردود فعل الآخرين عند اتخاذ قراراتها الخاصة.

2-السلع التي ينتجها محتكروا القلة، إما أن تكون سلعا متجانسة Homogeneous مثل الحديد والاسمنت أو سلعا متمايزة Differentiated مثل السيارات، وحتى في حالة إنتاج المؤسسة لنفس السلعة، فإن كل مؤسسة منها تميز منتجاتها عن طريقة التعبئة أو الخدمات أو تسهيلات الائتمانية، مما

يقلل الحاجة للمنافسة السعودية تلك المنافسة غير سعودية محل نفسه بس علي هذه الخاصية لها أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسة أختي قلت له أنا مو نفس السعودية بين المنتجين تعود عليهم جميعا بل خسائر ولذلك فإن التميز بين السلع يعزز من خلال الدعاية والإعلان والتلفزيون والصحف والمجلات وغيرها من وسائل الدعاية والإعلان ردي عن وجود عوائق تحول دون دخول مؤسسة جديده للسوق لكنها ليست تبين نفس الحجم عوائق الدخول السوق للاحتكار التام لكنها تشكل عائق المهم لا يستهان به من هذه العوائق براءة الاختراع وحقوق الطبع امتياز أنت سلعة أو خدمة معينة طبيعة وحجم الإنتاج الكلي لا يحتمل والعافية اكثر من المؤسسة في انتاجية مثل الكهرباء تدخل تكاليف إنتاج السلع بصمة كبيرة جدا بسيطة المؤسسات على مصادر المواد الأولية او بعضهم ببعض القوانين التي تضعها الدولة من أجل تقيد ماجد تقييد مؤسسة نجد التقيد مؤسسة جدي مؤسسات جديدة تدخل السوق اما بشكل متعمد او بشكل جانبي

المبحث السابع : الاستهلاك

المطلب الأول :تعريف الاستهلاك ودالته

لغة : الاستهلاك مصدرها هلك/تهليكا: جعله يهلك وهلاكا أي يهوي أو يسقط[49]. وهلك الشيء، ذهب و زال، استهلاك بمعنى أنفقه واستنفذه وأفرغه[50].

اصطلاحا: يشير المفهوم الى نقصان القيمة المادية للموجودات بمرور الزمن من جراء الاستخدام والاستعمال أو الهجر أي الفناء في المرحلة الأخيرة[51]، استهلك استهلاكا بالمعنى المتداول تشير ان الى فكرة الاستعمال والاهتلاك من جراء الاستخدام الطبيعي[52].

إجرائيا: الاستهلاك هو هلاك الحاجة بسبب كثرة استعمالها وبعد انتهاء مدة استخدامها أي أنها تكون مطلوبة عند الاستخدام فقط ويتم إهمالها بعد اكتفاء الحاجة منها[53].

ويعرف الاستهلاك على أنه الجزء المستقطع من الدخل والذي يمكن انفاقه على شراء السلع والخدمات لإشباع حاجات ورغبات المستهلك .

وكما يعرف الاستهلاك بأنه التدمير المادي للسلع.

وبما أن الاستهلاك هو جزء مستقطع من الدخل المتاح للتصرف فإنه بلا شك سيبقى جزء آخر من الدخل يمكن تعريفه بالادخار والذي يمكن أن يكون ادخار نقدي على شكل مبالغ مالية أو ادخار حقيقي يكون على شكل استثمار. أي إن:

$$Y=C+S$$

Y: الدخل

C: الاستهلاك

S: الادخار

وتشير الدراسات الاقتصادية إن كلا من الاستهلاك والادخار يعتمدان بشكل أساس على الدخل. وتعرف العلاقة بين الانفاق الاستهلاكي والدخل بدالة الاستهلاك (Consumption Function) وهذا المفهوم ابتدعه كينز على افتراض إن هناك علاقة تجريبية وخطية بين الدخل والاستهلاك:

$$C=f(y) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

والشكل الخطي للدالة كما رآها كينز هو:

---

[49] - جبران مسعود، **معجم الرائد**، دار العلم للملايين، الطبعة7، بيروت، 1992، ص 842 .

[50] - أحمد مختار عمر، **معجم اللغة العربية المعاصر**، عالم الكتب، الطبعة الأولى، القاهرة ، 2008، ص 2358.

[51] - محمد فوزي، **مبادئ الاقتصاد الهندسي**، مطبوعات جامعة الرياض، الرياض، 1978، ص 128.

[52] - لالاند أندرية، **موسوعة لالاند الفلسفية**، ت، خليل أحمد خليل، الطبعة الأولى، الجزء الأولى، منشورات عويدات، بيروت، 1996، ص ص215-216.

[53] -هدى محمود عمر، اياس صلاح الدين حامد، **الاستهلاك الشكلي في المنتج الصناعي المعاصر**، المجلد 22، العدد93، كجلة كلية التربية الأساسية، 2016، ص 518.

C=α+β y ……(2)

إذ إن:

α : هو الاستهلاك المستقل عن الدخل، بمعنى أنه يمثل حجم الاستهلاك عندما يكون الدخل مساويا للصفر.

β : الميل الحدي للاستهلاك (Marginal Propensity to Consume-MPC)

ويحتل الميل الحدي للاستهلاك أهمية في الدراسات الاقتصادية وهو يعني الزيادة في الاستهلاك عندما يزداد الدخل بوحدة واحدة أي

$$MPC = \frac{\Delta C}{\Delta Y} = \beta$$

ΔC: التغير في الاستهلاك

ΔY : التغير في الدخل

وقد أوضح كينز إن الاستهلاك يزداد كلما ارتفع الدخل، ولكن الزيادة في الاستهلاك أقل من الزيادة في الدخل، لذا فإن كينز افتراض أن قيمة الميل الحدي للاستهلاك تكون أكبر من صفر وأصغر من الواحدة الصحيح.

أما الميل المتوسط للاستهلاك (Propensity to Consume-APC) فهو نسبة ما يستهلك من الدخل أي:

$$APC = \frac{C}{Y}$$

وأخيرا فإن كينز لم ينكر دور العوامل الأخرى التي تؤثر على الاستهلاك، ولكنه أوضح بأن دورها أقل من الدخل، وثم قسمها الى عوامل ذاتية مثل الكرم والبخل، والتحوط للمستقبل، العمر، والأذواق، والتركيب العمري،....وعوامل موضوعية مثل الثروة، الكسب الرأسمالي، سعر الفائدة.

ويمكن تمثيل دالة الاستهلاك الكينزية بالشكل البياني الآتي:

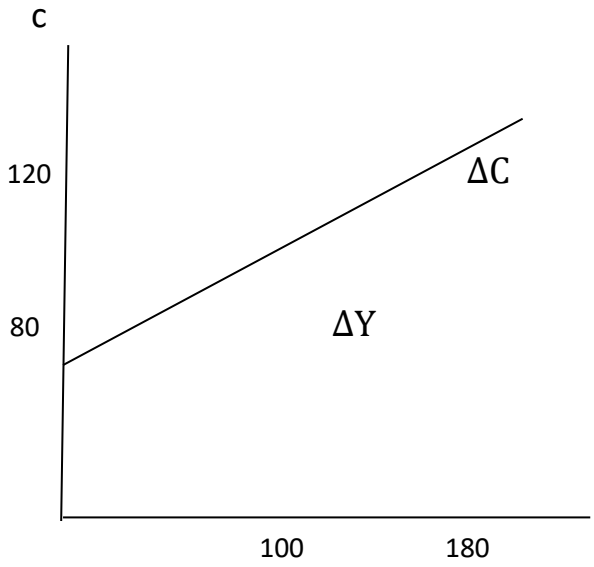

الشكل رقم (12): دالة الاستهلاك الكينزية

فعندما يكون الدخل مساويا الى 100 وحدة نقدية، فإن الاستهلاك هو 80 وحدة نقدية والمتبقى هو 20 وحدة نقدية يذهب الى الادخار. أما إذا ارتفع الدخل الى 180 وحدة نقدية فان الاستهلاك سوف يرتفع الى 140 وحدة نقدية. ويمكن أن نحصل على الميل الحدي للاستهلاك وفق الآتي:

$$MPC = \beta = \frac{\Delta C}{\Delta Y} = \frac{120 - 80}{180 - 100} = \frac{60}{80} = 0.75$$

أما الميل المتوسط للاستهلاك (Average Propensity to Consume-APC) فإنه يساوي:

$$APC = \frac{C}{Y} = \frac{80}{100} = 0.8$$

وعند النقطة الثانية فإنه يساوي:

$$APC = \frac{C}{Y} = \frac{120}{180} = 0.66$$

نستنتج من ذلك أن الميل الحدي للاستهلاك ثابت لكون دالة الاستهلاك خطية وأن الميل المتوسط للاستهلاك يقل بزيادة الدخل.

المطلب الثاني: أنواع الاستهلاك

1-الاستهلاك الوسيط: وهو استعمال السلع في العملية الإنتاجية (أي مواد أولية أو سلع نصف مصنعة) من أجل انتاج سلع استهلاكية أخرى، والاستهلاك الوسيط يستخدم السلع والخدمات لإشباع حاجات القطاع الإنتاجي.

2-الاستهلاك النهائي: هو استعمال الإنتاج النهائي من السلع والخدمات الاستهلاكية لسد حاجات الأفراد والجماعات أي التمتع بالإنتاج لإشباع أغراض القطاع العائلي، وهو يشمل ما يلي:

- السلع والخدمات التي تشتريها الاسرة نقدا لغرض الاستهلاك؛
- السلع التي تنتج وتستهلك من قبل نفس الاسرة، ويتضمن ذلك القيمة الجارية للمساكن المشغولة من قبل الاسرة التي تستهلكها. ويختلف هذا التعريف عن التعريف المعتمد في نظام الحسابات القومية (الوطنية)، إذ يمكن تصنيف السلع والخدمات التي يتضمنها هذا التعريف حسب وجهة استهلاكها، أو عمرها أو مصدرها.

وهذا النظام تستعمله العديد من البلدان، إذ تصنف السلع والخدمات على أساس الهدف الرئيسي الذي من أجله يحصل على السلعة، وهو مناسب لأغراض دراسة الرفاهية ودراسة طلب المستهلكين. وتصنف السلع والخدمات حسب هذا النظام كالتالي:

- المواد الغذائية والمشروبات والدخان (غير معمرة)؛
- الملابس الجديدة والقديمة (نصف معمرة)؛
- الايجار الإجمالي والوقود والطاقة؛
- الأثاث والمفروشات والتجهيزات والاحتياجات الجارية للأسرة؛
- النقل والمواصلات؛
- التسلية والترفيه وخدمات التعليم والثقافة؛
- سلع وخدمات متنوعة.

المطلب الثالث: نظريات الاستهلاك

وتتمثل نظريات الاستهلاك فيما يلي[54]:

1-نظرية الدخل النسبي (The Relative Income Theory):

تفترض نظرية الدخل النسبي أن: زيادة الدخل زيادة كبيرة ودائمة ستؤدي لزيادة الاستهلاك بنفس نسبة زيادة الدخل، ومن ثم يتحرك الفرد على دالة الاستهلاك طويلة الأجل، حيث الميل المتوسط للاستهلاك ثابت ويتعادل مع الميل الحدي للاستهلاك، وتفترض تلك النظرية أيضا ان انخفاض الدخل لن يؤدي الى انخفاض الاستهلاك بنفس النسبة وإنما بنسبة أقل، وذلك في محاولة الفرد للحفاظ على مستوى الانفاق الاستهلاكي الذي كان معتادا عليه من قبل، ومن ثم لن يتحرك الفرد على دالة الاستهلاك الطويلة الأجل وإنما على الدلة القصيرة الأجل، ولكن قد نجد في حالة الكساد الحاد أن انخفاض الدخل بصورة حادة قد يؤدي الى انخفاض الاستهلاك بنفس النسبة حيث سيجبر الأفراد على تغيير أنماط استهلاكهم التي اعتادوها من قبل، ومن ثم سيتجاوبون مع ذلك الانخفاض الحاد في الدخل، وسيقل استهلاكهم بنفس نسبة

[54] -بسام الحجار، عبد الله رزق، **الاقتصاد الكلي**، دار المنهل اللبناني للدراسات، بيروت ، 2010، ص ص 153-161.

انخفاض دخولهم، وبالتالي يتم التحرك على دالة الاستهلاك في الأجل الطويل بدلا من التحرك على دالة الاستهلاك في الأجل القصير.

2-نظرية الدخل الدائم (The permanemt Income Thehory):

في التحليل الكينزي، الاستهلاك هو دالة للدخل المحصل خلال فترة معينة. فريدمان قدر من جهته، أنه ليس الدخل الجاري ولكن الدخل الدائم هو المحدد الرئيسي لنفقات الاستهلاك.

يميز فريدمان ، في الاستهلاك والدخل، بين مكون دائم ومكون عابر، الصعوبة هي في تحديدهما، لأنه ليس بالإمكان إحصاء سوى القيم الجارية. يحدد فريدمان الدخل الدائم انطلاقا من تقديره ثروة المستهلكين. إذا كان (i) هو معدل الفائدة في السوق المالي، و(y) الدخل الجاري الذي يحصل عليه المستهلكون في الوقت (t) فتكون الثروة الوطنية في فترة معنية (w) تساوي القيمة في ذلك الحين لكل المداخيل الجارية المحصلة لمجموع المستهلكين، لكل الفترات القادمة.

$$W = \sum_{t=0}^{t=n} \frac{Y_1}{(1+i)^r}$$

إذا كانت (w) هي الثروة، فالدخل الدائم Yp ممثل في المعادلة

$$W = \frac{\mathrm{Yp}}{\mathrm{i}}$$

حيث يتميز الدخل المحسوب هكذا عن المداخيل الجارية التي يحصل عليها المستهلكون. في بعض الأوقات المحددة، يمكن أن يكون الدخل الجاري أعلى من الدخل الدائم، بينما في أوقات أخرى يكون أدنى منه في افتراض سلبي.

بالنسبة لفريدمان، الاستهلاك هو نسبي الى الدخل الدائم، ويرتبط بالنتيجة بالثروة الوطنية بمقدار ما يكون Yp=iw. لكن في الأجل القصير، لا يكون الاستهلاك الفعلي للأسر نسبيا الى الدخل الدائم بمقدار ما يكون الدخل العابر مسببا لاضطراب نظام النسبية التي تربط بين الاستهلاك والدخل الدائم.

3-نظرية الدخل المطلق (Absolute Income-Consumption Theory):

عرفنا سابقا بالعلاقة بين الاستهلاك الجاري (Current Consumption) والدخل الجاري (Current Income). ولاحظنا أن الاستهلاك الفعلي أو الحقيقي، دالة للدخل الجاري الحقيقي المتاح (Realdispasol Income) أي :

$$C_t = f(y_d)$$

ودالة الاستهلاك الخطية تأخذ الشكل:

$$C_t = a + by_d$$

حيث y_d تمثل الدخل الحقيقي المتاح

b : تمثل الميل الحدي للاستهلاك

a : الاستهلاك التلقائي

t : تعبر عن السنة الحالية

ودالة الادخار هي :

$$S_t + f_{(y_d)}$$

أو يمكن وضعها في شكل دالة خطية :

$$y_d = S = -a + \frac{1}{(1-b)} y_d$$

حيث (1-b) تمثل الميل الحدي للادخار

ان قيم a، b موجبة وأن b تقع فيمتها بين الصفر والواحد الصحيح أي 0<b<1

كما أن مجموع الميل الحدي للادخار والميل الحدي للاستهلاك يساوي واحدا صحيحا أي :

$$\Delta Y = \Delta S + \Delta C$$

وذلك انطلاقا من أن الدخل الحقيقي ينقسم بين الاستهلاك والادخار.

وإذا قسمنا طرفي المعادلة السابقة على ΔY نحصل على:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta Y} = \frac{\Delta C}{\Delta Y} + \frac{\Delta S}{\Delta Y}$$

1= MPC+MPS

كما أن العلاقة بين الاستهلاك والادخار والدخل، من خلال الميل المتوسط للاستهلاك Average propensity to consume (APC) والميل المتوسك للادخار Average propensity to save (APS)

وتوصلنا الى المعادلتين:

$$APC=\frac{C}{y}$$

$$APC=\frac{S}{y}$$

والخلاصة طبقا لهذه النظرية، هي أن الانفاق الاستهلاكي في فترة معينة يعتمد على الدخل المتاح في الفترة نفسها، ويتزايد الاستهلاك كلما زاد الدخل ولكن بنسبة أقل، كما ان الميل المتوسط للاستهلاك والميل الحدي للاستهلاك يتناقصان كلما زاد الدخل ويكون الميل المتوسط للاستهلاك أكبر من الميل الحدي للاستهلاك عند كل مستوى من الدخل.

وحسب دالة الاستهلاك فإنها توضح العلاقة بين الاستهلاك الجاري والدخل الجاري المتاح. إلا أن بعض الاقتصاديين أوضحوا أن العلاقة بين الدخل الجاري والاستهلاك الجاري ضعيفة إن لم تكن معدومة، وأن استهلاك العائلة يعتمد ليس فقط على الدخل الجاري، إنما على تيار من الدخل عبر زمن طويل، وعلى ثروة العائلة.

والخلاصة عند كينز، في هذا المجال، هي أن المتوسط الاستهلاك يزيد عن الميل الحدي للاستهلاك، والميل المتوسط للاستهلاك، يتناقص مع تزايد حجم الدخل، ومن ثم فإن الميل المتوسط للادخار يتزايد مع تزايد حجم الدخل.

هذه النتيجة، أي تزايد الميل المتوسط للادخار مع تزايد حجم الدخل، أدت الى إمكانية قبول وتفسير حالة الكساد التي سادت في العالم في الثلاثينيات من هذا القرن. حيث اعتقد بعض الاقتصاديين أن نسبة المدخرات الى الدخل تزداد مع تزايد حجم الدخل، وما دامت المدخرات تعتبر من قبل التسربات من تيار الدخل، فإن ذلك سيؤدي في النهاية الى انخفاض الطلب الكلي عن الناتج الكلي، ومن ثم يجب تعويض النقص في الطلب الكلي عن طريق العمل على زيادة معدلات النمو في مكونات الطلب الكلي الأخرى، وهي الانفاق الاستثماري والانفاق الحكومي، ومن دون ذلك فسوف يستمر انخفاض الطلب الكلي عن الناتج الكلي، ولن نصل الى وضع العمالة الكاملة ويتبع ذلك وجود حالة من الكساد تسود الاقتصاد الوطني ويمكن تفسير ذلك كما يلي:

إذا رجعنا الى معادلة توزان الدخل الوطني وهي:

$$Y=C+I+G$$

وقمنا بقسمة طرفي المعادلة على y :

$$1=\frac{C}{y}+\frac{I}{y}+\frac{G}{y}$$

فإذا افترضنا عدم وجود حافز قوي لزيادة النسبة $\frac{I}{y}$ بسبب بعض الأوضاع مع زيادة نسبة الدخل، فلكي يتحقق التوازن ونصل الى وضع العمالة الكاملة فإن تناقص $\frac{C}{y}$ مع تزايد حجم الدخل لابد أن يتبعها زيادة في النسبة $\frac{G}{y}$ ، وبعبارة أخرى من دون زيادة الانفاق الحكومي بدرجة أكبر من زيادة الدخل فإن الاقتصاد سوف يتجه الى الكساد.

وحقيقة الأمر أنه أثناء الحرب العالمية الثانية كان الانفاق الحكومي متزايدا بدرجة كبيرة، ومن ثم كان الاقتصاد الوطني ينمو بسرعة كبيرة، ولكن المشكلة كانت تكمن في تخوف بعض الاقتصاديين من أنه بمجرد انتهاء الحرب سينخفض الانفاق الحكومي، وبالتالي سيعود الاقتصاد الى المعاناة من حالة

كساد حاد، أما الذي يحدث بالفعل فقد كان على عكس تلك التوقعات، فبمجرد انتهاء الحرب ازداد الطلب الاستهلاكي الخاص بدرجة كبيرة مما أدى الى وجود التضخم بدلا من الكساد. وتفسير ذلك يمكن إرجاعه الى أن الأفراد خلال فترة الحرب، قاموا بترشيد استهلاكهم وتوفير الموارد المالية الزائدة عن حاجتهم عن طريق وضعها في شكل أصول مالية سائلة، وبمجرد انتهاء الحرب، زاد هؤلاء الأفراد استهلاكهم اعتمادا على ما كانوا يمتلكونه من ثروات واصول مالية سابقة، وتكشف هذه الظاهرة عن أن حجم الثروة والأصول المالية التي يمتلكها الأفراد لهما تأثير مباشر على الاستهلاك يشبه تأثير الدخل الجاري. وبعبارة أخرى، فإن حجم الاستهلاك دالة أيضا في حجم الثروة والأصول المالية، في ظل مستوى معين من الدخل.

4-نظرية الدورة الحياتية في الاستهلاك (The Life-Cycle Theory of Consumption):

تؤكد هذه النظرية، التي وضعها الاقتصادي الأمريكي Modigliani سنة 1963 ، أن :

- ✓ الاستهلاك يمثل نسبة ثابتة تقريبا من دخل الأسرة على امتداد حياتها.
- ✓ تقسم هذه الحياة الى ثلاث مراحل: حياة اللانشاط -حياة النشاط-التقاعد. يمكن أن يتحقق استقرار الاستهلاك خلال حياة النشاط، بالحصول على دخل جار يزيد عن حاجات الاستهلاك، حيث يسمح الادخار الحاصل بتراكم ثروة منقولة وغير منقولة w، بحيث تساعد سيولتها الخاصة على استقرار الاستهلاك.

في **مرحلة التقاعد** يغطي استعمال الثروة، عدم الادخار الناجم عن تدني الدخل الجاري.

خلال **مرحلة اللانشاط**: بالرغم عن غياب الدخل، يكون الاستهلاك مستقرا بسبب الثروة الموروثة عن الأهل في كل جيل، إذا كان للصغار ولذوي النشاط وللمتقاعدين، نفس السلوك، خلال مرحلة طويلة، وإذا كان مجموع السكان يتكون من نسبة متماثلة للنشيطين وغير النشيطين، فإن الميل الحدي للاستهلاك وللادخار يبقيان ثابتين، وتكتب دالة الاستهلاك حسب هذه النظرية

$$C = \frac{aW}{\mathrm{p}} + by$$

$\frac{W}{\mathrm{p}}$: الثروة الحقيقية

P : معدل الأسعار

Y: الدخل الجاري

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة على الاستهلاك

أية محاولة لشرح الانفاق الاستهلاكي إنما تبدأ بالحديث على علاقة الدخل بالإنفاق الاستهلاكي باعتباره العامل الهام، وعلى أية حال، فإن هناك الكثير من العوامل الأخرى التي لها أثرها على الاستهلاك [55]:

1-سعر الفائدة: يمكن القول بأن سعر الفائدة يمارس بعض الأثر على الطريقة التي يتم بها توزيع مستوى معين من الدخل المتاح بين الاستهلاك والادخار، إلا أننا لا نستطيع أن نقول أن نسبة أكبر من هذا الدخل سوف يخصص للادخار أو بالعكس. فالاستجابة لتغير ما في سعر الفائدة قد تكون بزيادة في المقدار الكلي للمدخرات أو بانخفاضها وذلك عند مستوى معين من الدخل المتاح. وبدراسة سلوك الادخار للفرد فإننا نستطيع أن نرى هذه الاستجابة في أي من الاتجاهين: بالزيادة أو النقصان.

2-مستوى الأسعار وتوقعات الأسعار: عامل آخر يؤثر في الانفاق الاستهلاكي الكلي هو مستوى الأسعار للسلع والخدمات الاستهلاكية. فهل إذا ارتفع أو انخفض المستوى العام للأسعار سيزيد أو ينخفض أو لا يتغير الانفاق الاستهلاكي الكلي؟

وقبل الإجابة على هذه التساؤلات يجب أن توضح نقطتين هامتين:

أ-إن اهتمامنا هو الانفاق الاستهلاكي الكلي وليس بالإنفاق على سلعة معينة أو خدمة معينة، فارتفاع سعر سلعة معينة يكون لها بديل جيد سوف يؤدي الى تحويل الانفاق الى هذه السلعة او الخدمة البديلة والعكس الصحيح. أما ارتفاع أو انخفاض المستوى العام للأسعار (أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية، أي الرقم القياسي لأسعار السلع الاستهلاكية)، فسوف لا يترتب عليه عملية إحلال سلع. فلا يوجد سلع وخدمات يمكن احلالها أو أن الانفاق يمكن أن يوجه الى سلع بديلة. والبديل الوحيد في هذه الحالة هو الادخار بدلا من الانفاق الاستهلاكي وذلك عن طريق إما الانفاق أكثر أو الانفاق أقل من الدخل على السلع والخدمات.

ب-كيف يكون رد فعل المستهلكين كجماعة للارتفاع في المستوى العام للأسعار؟ إنما ذلك يتوقف على التمييز بين التغير غير المتناسب (بالزيادة أو النقص) في الدخل النقدي الكلي المتاح. فلو أن الدخل النقدي الجاري المتاح ارتفع أو انخفض بنفس مقدار أو انخفاض المستوى العام للأسعار فإن الدخل الحقيقي المتاح سوف يرتفع أو ينخفض تبعا لذلك.

3-توزيع الدخل: يعتبر مستوى الدخل الكلي أهم عامل الذي يؤثر في الانفاق الاستهلاكي الكلي، ومع ذلك فإنه عند مستوى معين من الدخل المتاح فإن مستوى الانفاق الاستهلاكي

---

[55]- ميغاري كريمة، **دراسة دوال الاستهلاك في بعض بلدان شمال افريقيا باستعمال نماذج بيانات بانيل (1990-2009)**، أطروحة الدكتوراه، قياس اقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2013-2014، ص ص 10-19.

المترتب على مستوى الدخل المذكور يتجه الى أن يكون أكبر أو أقل متوقعا على توزيع هذا الدخل بين فئات المجتمع. فلو أن جميع المستهلكين كان لديهم الميل الحدي للاستهلاك نفسه فإن إعادة التوزيع من شخص الى آخر سوف تؤدي الى نقص الاستهلاك الخاص للفرد بالقدر نفسه تماما الذي يزداد به استهلاك فرد آخر، ولكن إذا كان الميل الحدي للاستهلاك للأفراد قد يختلف من شخص الى آخر، فإن مدى هذا الاختلاف هو الذي يجعل الاستهلاك الكلي يتغير، فتحويل مثلا 1000دينار من شخص يكون الميل الحدي لاستهلاكه هو 0.5 الى شخص يكون الميل الحدي للاستهلاك هو 0.75 سوف يؤدي الى زيادة الاستهلاك الكلي بمقدار 250 دينار. وهناك اختلاف في الميل الحدي للاستهلاك الخاص بالعائلات ذات الدخول المرتفعة، والخاص بالعائلات ذات الدخول المنخفضة. فالميل الحدي للاستهلاك الخاص بالعائلات الأخيرة إنما يكون أكبر من الميل الحدي للاستهلاك الخاص بالعائلات الأولى. وقد أوضحت ذلك إحصائيات ميزانية العائلات عند مستويات مختلفة من الدخل. وقد يدعونا ذلك الى استنتاج أن توزيع أكثر عدالة للدخل يؤدي الى زيادة النسبة من الدخل التي توجه للاستهلاك. ولو أن مثل هذه الإعادة في توزيع الدخل قد تبدو أنها تعمل في هذا الاتجاه، إلا أن هناك عددا من العوامل التي يجب ملاحظتها والتي تحد من الأهمية الكمية لمثل هذه المتغيرات بل أنها حتى تتشكك في اتجاه هذه المتغيرات.[56]

4-العادات والتقاليد الاجتماعية: هي مجموعة من العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين الفئات الاجتماعية، وداخل هذه الفئات والجماعات في مجرى النشاط المشترك، وتنقسم العلاقات الاجتماعية الى علاقات مادية تتشكل بصورة مستقلة عن حياة ووعي الأفراد وإدراكهم، وعلاقات أيديولوجية تظهر على أرضية الأفكار الاجتماعية التي تعكس مصالح الطبقات والفئات الاجتماعية، وتظهر على شكل أفكار سياسة وقانونية وأخلاقية ودينية...

5-الثقافة الاجتماعية: هي مجمل ألوان النشاط التحويري للإنسان والمجتمع، وتقسم الثقافة الى قسمين:

- الثقافة المادية، وتتضمن أساليب انتاج الخيرات المادية؛
- الثقافة الروحية، وتتضمن كافة أشكال الوعي الاجتماعي (كالفلسفة، الأخلاق، العلم، الحق، الفن، الدين....).

إن عناصر الثقافة المادية والروحية وثيقة الارتباط بعضها ببعض، وتضرب جذورها في التاريخ وهي حصيلة المعارف التي طورها الانسان، فالإنسان يسعى الى تغيير الوسط الطبيعي الذي يعيش فيه باتجاه الأفضل، ومع هذا التغيير تتطور العادات والتقاليد وأنماط الاستهلاك.

---

[56] -Kravis(I.B **), Relative, Income Shares in Fact and Theo**ry, In American Economie Review, December 1959, P917.

ان نماذج الثقافات المادية و الروحية قد ساعد على زيادة حجم الاستهلاك من المنتجات الأجنبية، ومن هذا المنطلق تسعى المنظمة العالمية للتجارة لتعميم النمط الثقافي الاستهلاكي الغربي على بقية دول العالم، ولا تستطيع أي ثقافة وطنية أن تتمسك بالاستهلاك الوطني وتحارب السلع الأجنبية إلا في حدود ضيقة، لأن وسائل الاتصال والدعاية توضح للمستهلك الذي يمكث في منزله مزايا وعيوب كل سلعة وأسعارها، أي لم يعد بالإمكان محاربة أنماط الاستهلاك الوافدة.

6-الدين : لقد نظم الدين الإسلامي الانفاق الاستهلاكي بشكل واضح، فمنع الاسراف ودعا الى التوسط في الانفاق، ولقد ربط الإسلام الاستهلاك بظروف المجتمع وحدد طرقه وأهدافه :[57]

-أوجب على الفرد اشباع الحاجات الفردية (طعام، ومسكن، ولباس....)؛

-اباح اشباع الحاجات شبه الفردية، واستهلاك الطيبات لمن كان دخله مرتفعا.

إن الإسلام بهذه الحالة يربط الاستهلاك بالدخل، فكلما ارتفع الدخل يزداد استهلاك الفرد للسلع الكمالية، ولا يجوز التقشف لمن لديه الإمكانيات والظروف المناسبة. وكانت السمة الأساسية للاستهلاك هي التوسط في الانفاق.

7-طريقة البيع: إذا اشتملت طريقة البيع في المجتمع على تسهيلات انتمائية كبيرة تؤدي الى إغراق المستهلكين، لزيادة مشترياتهم، فيزداد على أثرها حجم الاستهلاك. وينتشر هذا الأسلوب، الذي يعرف بالبيع التقسيط في حالة السلع المعمرة كالسيارات والبرادات وغيرها. كما أن انتشار استخدام بطاقات الائتمان، تساعد كثيرا في زيادة الشراء ومن ثم زيادة الاستهلاك. [58]

8-تغيير أذواق المستهلكين: يؤدي أسلوب الإعلان والدعاية، والتغيرات التي تحدث في أنماط الكثير من السلع كالملابس والسيارات. دورا هاما في جذب أنظار المستهلكين، والتأثير على أذواقهم، مما يؤدي الى زيادة حجم استهلاك هذه السلع.

9-السياسات الحكومية: تؤدي بعض السياسات الحكومية، كزيادة الضرائب على المداخيل، الى تخفيض الدخل المتاح. وهذا يؤثر على حجم الاستهلاك تخفيضا، وكذلك فرض رسوم جمركية عالية على بعض السلع، خاصة الكمالية منها، يؤدي الى تخفيض حجم الانفاق عليها.[59]

---

[57] -محمد عبد المنعم عفر، **الاقتصاد الإسلامي**، الجزء الأول، دار البيان العربي، جدة، 1985، ص 10.

[58] -بسام الحجار، وعبد الله رزق، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني للدراسات، لبنان، 2010، ص 161.

[59] - المرجع السابق الذكر، ص 162.

10-خداع النقود: يحدث أحيانا أن ترتفع المداخيل النقدية للمستهلكين، في وقت ترتفع فيه الأسعار بنسبة أكبر من ارتفاع المداخيل، مما يعني انخفاض في المداخيل الحقيقية. بداية ينخدع المستهلكون بارتفاع دخولهم النقدية، فيرتفع حجم الاستهلاك، ظنا منهم، أن هذه الزيادة في الاستهلاك إنما جاءت نتيجة لزيادة حقيقية في الدخل. ولكن بمرور الوقت يدرك المستهلكون أن دخولهم الحقيقية قد انخفضت عن ذي قبل. مما يدفع بالتالي الى تخفيض حجم الاستهلاك، أو الإبقاء عليه، ولكن على حساب مدخراتهم السابقة.[60]

المبحث الثامن: الإنتاج Production

تعتبر عملية الإنتاج من أهم مراحل النشاط الاقتصادي بل أول هذه المراحل، حيث ان الإنتاج صفة سابقة وضرورية للاستهلاك وبدون تلك المرحلة لا يمكن إشباع الحاجات. فكلما زاد حجم الإنتاج من السلع والخدمات في المجتمع، كلما زادت قدرته على إشباع حاجاته، بل ان قوة الدولة الاقتصادية أصبحت تقاس في عصرنا هذا بالقدرة الإنتاجية ممثلة في المصانع والمنشآت والأراضي الزراعية والموارد الطبيعية المختلفة، والطاقات الفكرية والفنية المختلفة...الخ. وكلما زاد نصيب الفرد من الإنتاج القومي كلما كان ذلك دليلا قويا على تقدم الدولة اقتصاديا واجتماعيا وارتفاع مستوى المعيشة أفرادها.

ويتكون عناصر أو عوامل الإنتاج لسلعة ما أو خدمة ما من خلال تضافر مجموعة من هذه العناصر الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم. فمثلا إنتاج الأثاث يتطلب توفير الأخشاب من مصادرها الطبيعية، وهي غابات الأشجار ونشرها وتصنيعها مع الاستعانة بالآلات والمعدات في أداء هذه العمليات.

المطلب الأول:مفهوم الإنتاج Definition Production

يعرف الإنتاج بأنه خلق منفعة أو إضافة منفعة جديدة للسلعة، وتأخذ المنفعة في الاقتصاد عدة أشكال هي:

1-المنفعة الشكلية: وتتمثل هذه العملية في تحويل المادة من شكل إلى آخر[61]، فعمل النجار ينحصر في تحويل مادة الخشب إلى كرسي وذلك باستعمال أدوات أخرى مثل المسامير وغيرها، فيكون بعمله هذا قد حول المواد الأولية إلى مادة مصنوعة.[62]

---

[60] - المرجع السابق الذكر، ص 162.
[61]- محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 51.
[62] - مناور فريح حداد وحازم بدر الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 171.

2-المنفعة المكانية: وتتمثل هذه العملية في نقل المنتجات من أماكن تصنيعها إلى أماكن استهلاكها أو نقل تلك السلع التي تكثر في مكان محدد إلى مكان آخر تشح فيه تلك المنتجات والطلب عليها متزايد من قبل المستهلكين. كنقل المنتجات الزراعية من المناطق الريفية إلى المدن والتجمعات السكنية الكبرى حيث الاستهلاك المرتفع.

3-المنفعة الزمانية: وتتمثل هذه العملية في الاحتفاظ بالمنتج إلى حين ظهور الحاجة اليه[63] وهي منفعة التخزين فترة من الوقت يكون فيها مواسم تكاثر المنتجات يسمح للجهات المختصة بالاحتفاظ بكميات كافية للقيام بعملية استهلاكها من خلال توزيعها أو بيعها في الأوقات التي تقل فيها تلك السلع مثل تخزين القمح من الصيف إلى فصل الشتاء حيث لا ينتج القمح في ذلك الوقت[64].

4-المنفعة التملكية (التبادلية): وهي ذلك النوع من الخدمات التي يقدمها بعض الأشخاص للآخرين مثل خدمات المحامي والوسطاء التجاريين، والسماسرة وغيرهم، وتتمثل هذه العملية خدمات هؤلاء تزيد من قيمة الشيء موضوع البحث لأنهم يتخذون الإجراءات اللازمة لإعطاء صاحب الشيء حقوق الملكية القانونية، كذلك يمكن القول أن إمكانية تدخل الوسطاء لمحاولة إيصال فائض الإنتاج (السلعة) من مراكز الإنتاج إلى مراكز الحاجة اليها (وهي الأسواق التي يتواجد فيها مختلف أنواع المستهلكين والذين يعملون على اختيار السلع التي قد يحتاجونها أو قد تلبي بعض الحاجات والرغبات لهم) أو تقديم الخدمة من شخص يرى فيها منفعة أقل من منفعة الثمن أو الأجر الذي يتقاضاه مقابل ذلك، إلى شخص آخر يرى في هذه السلعة أو الخدمة منفعة أكبر من منفعة الثمن أو الأجر الذي يدفعه، هي منفعة تملكية أي اكتسبت السلعة بانتقالها من بائع إلى مشتري منفعة إضافية تسمى بالمنفعة التملكية.

و يجدر الإشارة، أن الاقتصاديين الكلاسيك كان يقتصرون الإنتاج على الخلق المادي للسلعة أي لا بد من أن يكون إنتاجا ملموسا أما الخدمات فلم تدخل في نطاق هذا التعريف إلا في النظريات الحديثة .

المطلب الثاني : عناصر الإنتاج Production Factors

أولا : مفهوم عناصر الإنتاج

لكي نصل إلى عملية الإنتاج لابد من توفير المقومات الأساسية للقيام بهذه العملية، فقد أطلق عليها اسم عناصر الإنتاج. ويقصد بعناصر الإنتاج بأنها العوامل التي تستعمل وتشترك

---

[63] - محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 52.
[64] - مناور فريح حداد وحازم بدر الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 172.

في إنتاج السلع والخدمات، ويمكن تقسيم عناصر الإنتاج إلى أربعة أقسام رئيسية هي كالتالي: الأرض، والعمل، ورأس المال والتنظيم.[65]

ثانيا: عناصر الإنتاج

درج الاقتصاديون الكلاسيكي على تقسم الإنتاج إلى ثلاثة عناصر (عوامل) هي الأرض والعمل ورأس المال ومن ثم أضيف إلى هذا التقسيم عامل رابع هو التنظيم. فإنتاج أي سلعة وخلق أي خدمة، يتم عن طريق تضافر عناصر الإنتاج كلها أو بعضها. فبتضافر العمل وهو الجهد البشري، مع رأس المال في شكله العيني أو شكله النقدي مع الأرض (الموارد الطبيعية) ويجمع بينهما التنظيم بطريقة تمكن من التنسيق بينها بنسب معينة، حتى يمكن خلق السلعة أو خلق الخدمة التي ينتفع بها الفرد أو المجتمع. وسنتناول هذه العناصر الأربعة كلا على حده.[66]

الفرع الأول : الأرض(Land)

لم يكن الاقتصاديون في القرن السابع عشر يعترفون، بغير عنصرين لا ثالث لهما ،هما الأرض والعمل. فقد ذكر سير وليم بيتي Sir William Petty (1623-1687) مثلا" إن العمل هو أبو الثروة وعنصرها الفعال والأرض أمها". ولكن ما إن ابتدأ القرن السابع عشر حتى كان الاقتصاديون قد اعترفوا بالعناصر الأربعة جميعها، إلا إنهم استمروا في اعتبار الأرض أهم مورد طبيعي وبالأرض كانوا يعنون بالدرجة الأولى للأراضي الزراعية التي كانت تعتبر أهم مصدر للثروة. ولكن نمو التصنيع جعل تعريف الأرض أكثر شمولا فأصبحت الأرض تعرف الآن بالموارد الطبيعية، كما وجدت عليه في الطبيعة، وهي لا تقتصر على ما هو موجود من موارد على سطح الأرض، بل تشمل الأنهار والبحيرات الطبيعية ، والموارد المعدنية، والنباتات الطبيعية وباقي باطن الأرض. وينبغي النظر إلى الأرض ليس فقط من هده الزاوية فحسب، ففي الزراعة تعد الخصوبة خاصية مهمة، بينما في التصنيع فان الموقع يعد أهم خصائص الأرض[67]. ويقصد بالطبيعة أو الأرض جميع الموارد الطبيعية التي لا دخل للإنسان في وجودها والتي تعينه على تدبير وسائل إشباع حاجاته[68]، ويحصل عنصر الأرض على ريع Rent نظير مساهمته في العملية الإنتاجية[69]. ويقصد بالريع الاقتصادي الفرق بين أثمان المنتجات التي تحدد على أساس نفقات إنتاجها في الأراضي الأقل خصوبة وتكاليف الإنتاج في الأراضي الخصبة التي تم استزراعها في البداية، ويحصل على هدا الدخل أصحاب الأراضي، وهو يزداد باستمرار مع نمو السكان

---

[65] - محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 52.
[66] -مناور فريح حداد وحازم بدر الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 172-173.
[67] - كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 115- 116.
[68] - أحمد فوزي ملوخية، مرجع سبق ذكره، ص 146.
[69] - كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 116.

وزيادة الطلب على الحاصلان الزراعية من ناحية، ومع اضطرار المجتمع إلى زراعة الأراضي الأقل خصوبة لقلة الأراضي الجيدة من ناحية أخرى[70].

خصائص المميزة لعنصر الأرض:

تتم الموارد الطبيعية عن غيرها من العناصر بعدد من الخصائص يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

أ-الأرض هبة الله: رغم ثبات الأرض كما ونوعا، فهي ليس من صنع الإنسان ولا دخل له في نشأتها فالمعادن موجودة في باطن الأرض ولا فضل للإنسان في ذلك كما أن مناطق الغابات والجبال والبحار لا دخل للإنسان في وجودها ولا تخضع لسيطرته. ويصدق نفس القول بالنسبة لسطح القشرة الأرضية وللظروف المناخية التي لا يستطيع الإنسان التحكم فيها، اللهم إلا بقدر ضئيل[71] من خلال التطور التكنولوجي الذي أعطى العديد من الفرص في سبيل تحسين واستصلاح الأراضي وإضافة إلى الأسمدة واستخدام المزروعات المحسنة وراثيا.[72]

ب-الثبات النسبي للأرض: تتمتع الأرض بدرجة كبيرة من الثبات، على خلاف عناصر الإنتاج الأخرى فالمساحات الأرضية المتاحة للزراعة وللامتداد العمراني محدودة بطبيعتها وغير قابلة للزيادة إلا بدرجة طفيفة للغاية وبتكلفة اقتصادية عالية.[73]

ت -الأرض الدائمة: أي أن إنتاجية الأرض تتميز بالحدود، فعلى الرغم مما قد يصيب الأرض من كوارث تؤدي إلى تعطل الحصول على الموارد المتوفرة فيها وعليها إلا أنه قد تتوفر القدرة على إعادة استغلالها مرة أخرى المعالجات التي قد يتبعها الأفراد للحصول على ما تحتويه الأرض.

ث-الأرض غير متجانسة: من الصعب القول أنه يوجد تجانس بين مساحات الأراضي المختلفة. فلكل قطعة أرض لها خواصها المعينة من حيث الخصوبة أو احتوائها على كميات مختلفة من المعادن. فكل مساحة من الأراضي يمن أن تحتوي على عناصر مفيدة للبشرية لا توجد في أي مكان آخر حتى لو استخدمت أكثر من الأساليب تقدما في سبيل الحصول عليها.

ج-الأرض غير قابل للنقل: من المستحيل نقل قطعة أرض من مكان إلى آخر مما ينشأ عنه اختلاف عائد هذا العنصر أي الريع من أرض إلى أخرى بسبب اختلافات مواصفات كل مساحة عن أخرى.[74]

---

[70] - أحمد فوزي ملوخية، مرجع سبق ذكره، ص 148.
[71] -أحمد فوزي ملوخية، مرجع سبق ذكره، ص 148.
[72]- محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 53.
[73] - أحمد فوزي ملوخية، مرجع سبق ذكره، ص 148.

الفرع الثاني : العمل(Labor)

العمل وهو العامل الأول والأكثر أهمية من عوامل الإنتاج[75]، فهو يؤثر على عناصر الإنتاج الأخرى كالأرض ورأس المال فبدون توفر العمل والأيدي العاملة فإنه من الصعب جدا لحصول على خيرات الطبيعة واستغلال رأس المال. بالإضافة إنه لابد من ذكر أن كل ما يحصل عليه الفرد مقابل القيام بعمل محدد يعتبر عائدا لهذا العنصر وهو الأجر الذي يعتبر حاصل نشاط الفرد الذهني أو الجسدي في العملية الإنتاجية.[76]

وقد حظي هدا العنصر الإنتاجي بدراسة معمقة، فقد اعتبرته بعض المدارس الاقتصادية هو القيمة وبه تحدد. ووجدت المدرسة الطبيعية (الفيزيوقراط) أن العمل الزراعي هو العمل الوحيد المنتج، لأن القيمة المتحققة في الزراعة تفوق القيمة المستهلكة، في حين أن الصناعة والتجارة هما عقيمتان لأنهما لا يتضمنان خلقا للقيمة بقدر ما يقومان بتغيير أو تبديل شكل المادة (الصناعة)، أو نقل ملكيتها. بينما اعتبر آدم سميث أن العمل الصناعي يتضمن إنتاجا، على اعتبار إن الإنتاج لا يقتصر على خلق المادة بل إن تحويلها وتغيير شكلها يعد إنتاجا أيضا.[77]

ويقصد بالعمل حسب المفهوم الاقتصادي بأنه المجهود الإنساني الذي يبدله الإنسان سواء أكان فكريا أو جسديا ويؤدي إلى خلق المنفعة أو زيادتها لإشباع حاجاته المختلفة.[78] ومنفعة العمل يطلق عليها إنتاجية العمل أي القدرة على خلق وتحويل وتعديل الأشياء بغرض زيادة إشباع حاجات الأفراد[79]، ويتضح من هذا التعريف ما يلي:[80]

أن مفهوم العمل يقتصر على المجهود الإنساني فقط ولا يدخل في نطاقه وبالتالي مجهودات العناصر غير البشرية مثل عمل الدواب في جر العربات أو في حرث الأرض.

يضم العمل الإنساني كافة المجهودات البشرية سواء الفكرية أو العضلية مثل الزراع والصناع والتجار وكذلك خدمات الطبيب والمحامي.. الخ.

يرتبط العمل بتحقيق منفعة اقتصادية، بمعنى أنه يقابله إنتاج سلعة أو خدمة ذات منفعة فقد يبذل الفرد جهدا كبيرا فيصنع شيء غير قابل للاستخدام لا فائدة منه، لذلك المقصود بالعمل هو العمل الاقتصادي الذي يسفر عنه منفعة.

---

[74] - محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 53-54.
[75] -أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 12.
[76] - محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 54.
[77] -كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 116.
[78] -محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 54.
[79] -مناور فريح حداد وحازم بدر الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 174.
[80] -أحمد فوزي ملوخية، مرجع سبق ذكره، ص 149.

ويشترط بعض الاقتصاديين أن يكون العمل نظير ثمن أو أجر حتى يدخل في عداد الأعمال الاقتصادية. ولدراسة عنصر العمل تتضمن ناحيتين رئيسيتين هما:[81]

1-الناحية النوعية للعمل (الكفاية الإنتاجية)، ويقصد بها كفاية العمل الذي يؤديه الفرد.

2- الناحية الكمية أي عدد المشتغلين من العمال وهذه تتعلق بمسألة العدد السكاني.

أولا : الناحية النوعية للعمل(الكفاية الإنتاجية) Productive Efficiency

يتمثل هذا المظهر بكفاءة أداء العمل والتي تعني الاستغلال الأمثل العناصر الإنتاج وتقديم أكبر كمية من السلع والخدمات بأقل تكلفة ممكنة[82]. فنجد أن عمل زراعي أو صناعي أو تجاري أو خدمات المهن الحرة كالطبيب و صيدلي والمهندس وغيرهم تختلف مهاراتهم من عمل إلى آخر ولهذا تم تقسيم العمل إلى قسمين عمل ذهني وعمل يدوي، وهؤلاء جميعا يمكن تصنيفهم إلى فئات خمس:

- عمال مهرة.
- عمال نصف مهرة.
- عمال غير مهرة.
- موظفون.
- مديرون.

حيث تمثل الفئات الثلاث الأولى فئات الأعمال الفنية اليدوية المتخصصة وغير المتخصصة، وبعضها يحتاج إلى تدريب وخبرة وبعضها قد لا يحتاج إلى ذلك أما الفئة الرابعة والخامسة، فهما تتعلقان بالأعمال الذهنية والفكرية[83]. وهناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في كفاءة العمل يمكن ذكر أهمها على النحو الآتي:[84]

ا-العوامل الطبيعية والمناخية: المناخ المعتدل يساعد الأفراد على رفع مستوى إنتاجهم والعمل بطريقة أفضل وتحمل مشاق العملية الإنتاجية بينما قسوة الظروف المناخية سواء البرد القارص أو الحرارة المرتفعة يؤدي إلى تقاعس الإنسان عن أداء واجباته بالشكل الصحيح.

ب-المستوى العام التعليم: إن إتباع الأساليب العلمية الحديثة في إيصال المعلومات إلى الطلبة من المقومات الرئيسية التي تبني شخصية الأفراد للمهن المستقبلية فقدرتهم غالبا على

---

[81] - مناور فريح حداد وحازم بدر الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 174.
[82] -محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص 55.
[83] - مناور فريح حداد وحازم بدر الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 174-175.
[84] - المرجع السابق الذكر، ص ص 55-56.

تحمل صعاب الأعمال تكون نتاج ما تلقوه من دروس في كيفية مواجهة تلك الصعاب أثناء تواجدهم على تقاعد الدراسة.

ت-الصفات الشخصية للعامل: إذا توافرت الخصال البدنية المناسبة كالطول والوزن والحالة الصحية السليمة للفرد فإن ذلك يساعد في العملية الإنتاجية بالإضافة إلى توفر سمات الشخصية المناسبة القادرة على تحمل مشاق الأعمال والقدرات العقلية والإبداعية تجعل العامل فعلا منتجا.

ث-ظروف العمل: وتشمل كافة الأمور والعوامل على أداء العاملين في المؤسسات مثل الإضاءة والتهوية وتصميم المكان ومساحات العمل وطبيعة تأثيرها على العامل ومن ثم على عمليات الإنتاج.

ج-توجيه العمل: وتشمل هذه العملية آلية توجيه الفرد إلى العمل والذي يتناسب وقدراته من خلال الخيارات لمتوفرة للعمل وذلك في سبيل زيادة كفاءة العمل والعمال وعدم هدر الوقت والمال.

ح-التدريب: يعتبر التدريب هاما جدا لمختلف العمال وفي كافة المراحل، فيمكن أن يتم قبل البدء فعليا بالعمل أو حتى للعمال القدامى ويساعد دلك في فهم العمال لأنواع وسائل الإنتاج المستخدمة وإلمامهم بالتطورات المختلفة التي حدثت على هذه العملية.

خ-نوعية الآلات المستخدمة : فالمعدات الحديثة المتطورة تعمل دائما على زيادة إنتاج العمال وارتفاع مستوى أدائهم وتزايد الرضا عما قاموا بتقديمه.

د-مستوى المعيشة: كلما كان مستوى المعيشة مرتفعا وتوفرت في المؤسسة الضمانات المختلفة المتمثلة بإمكانية العامل الحفاظ على عمله والحصول على حقوقه كلما ارتفعت مستوى الإنتاجية لدى العمال.

ثانيا: الناحية الكمية للعمل

المقصود بالمظهر الكمي للعمل هو عدد العمال القادرين على العمل وخاصة أننا إذا استثنينا الشيوخ والأطفال والمرضى والنساء وغيرهم، ونعتبر من هم في سن 18-65 سنة هم الفئة القادرة على إعالة نفسها أو إعالة الآخرين في نفس المجتمع. وهكذا ظهرت العلاقة بين عدد العمال وعدد السكان وتأثيرها على الإنتاج ما يمهد الطريق للحديث عن النظريات السكنية التي نوقشت من قبل علماء الاقتصاد ومن أهمها النظرية السكانية (نظرية مالتوس) ونظرية الحجم الأمثل للسكان.[85]

[85] - محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 58.

1-نظرية السكانية " النظرية المالتوسية":

مؤسسها الاقتصادي الانجليزي توماس روبرت مالتوس سنة 1798 ، وتربط هذه النظرية بين العدد الكلي للسكان وبين عدد الأفراد القادرين على العمل وتأثيرها على الانتاج. عدد السكان، ومازالت هذه النظرية تعتبر بأنها رسالة تشاؤمية. إذ ان مالتوس أوضح فيها بأن عدد السكان يتزايد بنسبة متوالية هندسية أي بنسبة 16:8:4:2:1 ...الخ بينما الإنتاج يتزايد بنسبة متوالية عدية أي بنسبة 4:3:2:1...الخ، وهذا التباعد بين النسبتين اعتبره مالتوس نذير خطر يهدد البشرية بالفقر والجوع إذا ما استمر هذا الاختلال في التوازن بين زيادة عدد السكان وزيادة الإنتاج . ويقترح مالتوس الموانع التي تعمل على إيجاد التوازن بين مواد المعيشة وعدد السكان ويقسمها إلى ما يلي:[86]

- ✓ **الموانع الايجابية:** هي الموانع التي تؤدي إلى التوازن التلقائي بين عدد السكان والإنتاج وتؤثر على النمو السكاني عن طريق ارتفاع معدل الوفيات بسبب الكوارث والحروب والعمل الشاق...الخ.
- ✓ **الموانع الوقائية (السلبية):** وهي الموانع التي تؤثر على نمو السكان وازدياد معدل الولادات ويتم ذلك بأسلوبين:

أ-وسائل غير مناسبة: وتتمثل بتحديد النسل والإجهاض.

ب- وسائل مناسبة: وتتمثل في تأخير سن الزواج أو الامتناع عنه.

وقد وجهت العديد من الانتقادات لهذه النظرية حتى أثبتت فشلها وانهيارها نهائيا وخاصة أن العناية الصحية كانت ذات أثر بالغ في تخفيض عدد الوفيات بالإضافة إلى انخفاض نسبة المواليد وبالذات في أوروبا بسبب مشاركة المرأة في الحياة الإنتاجية واضطرار الأسرة إلى إجراءات تحديد النسل وأما كمية الإنتاج فقد ازدادت وتحسنت نوعية الإنتاج من خلال إتباع الوسائل التكنولوجية الحديثة فازداد الإنتاج الزراعي والصناعي وفاقت زيادته الزيادة في عدد السكان وارتفع مستوى معيشة الطبقة العاملة في العدد من دول العالم.

2-نظرية الحجم الأمثل للسكان:

يقوم التحليل الحديث للسكان على أن هناك حجما أمثل للسكان يتعين على كل دولة ان تسعى إليه ويتلخص هذا الحجم الحد الأنسب والأمثل في ذلك العدد الذي يتناسب والمجموع السكاني للدولة والموارد

[86] -محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 59.

والثروات الطبيعية المتوفرة لها، ويكون هذا طبعا في تحقيق أكبر متوسط إنتاجي ممكن، ويمكن توضيح الحجم الأنسب بهذا الجدول الافتراضي رقم (4).

جدول رقم (4): العلاقة بين حجم السكان والإنتاج

السكان بالملايين	الإنتاج الكلي (م د)	متوسط الإنتاج (م د)
4	800	200
6	1500	250
8	2400	300
10	4000	400
12	6000	500
14	8400	600
16	9600	600
18	9000	500
20	8000	400

نستنتج من الجدول (4) أن أعلى متوسط انتاج للفرد هو عند عدد السكان ما بين 14 مليون و16مليون نسمة حيث أن متوسط دخل الفرد عند هذا العدد هو 600 دينار، أما فوق هذا العدد من السكان أو دون ذلك فأن دخل الفرد أقل من 600 دينار، لذلك على الدولة أن تحافظ على هذا الحجم الأمثل للسكان.

وبناء على ذلك يمكن تعريف الحجم الأمثل لعدد السكان بأنه ذلك العدد من السكان الذي يجعل متوسط الإنتاج الحقيقي أكبر ما يمكن .

ويمكن القول أن افتراضات الحجم الأمثل للسكان قد تكون صحيحة في حالة المجتمعات البدائية أو في الدول النامية أو في حالة الاقتصاديات الزراعية التي تستخدم وسائل قديمة في الزراعة. في تلك الحالات يمكن الوصول إلى متوسط الإنتاج بسهولة وذلك من خلال قسمة الناتج الكلي على عدد العاملين. أما المجتمعات الحديثة التي نعيش فيها، فإنه من المستحيل تطبيق الحجم الأمثل للسكان ذلك أن مستوى المعيشة للأفراد لا يتوقف على عدد السكان فقط ومساحة الأراضي الزراعية أو توافر الموارد الطبيعية، ولكن على عوامل أخرى مثل الظروف الاقتصادية السائدة وهي بطبيعتها متغيرة وغير مستقرة. فاستخدام الآلة والنظم الإدارية الحديثة وتطور التبادل التجاري بين الدول. كل هذا أدى إلى زيادة الإنتاج بدون أن يتأثر نصيب الفرد في المتوسط. كما أن السلطات العامة تستطيع العمل على زيادة عدد السكان أو إنقاصهم وفقا لما تمليه عليها مصلحتها العامة، فقد ترى ان زيادة عدد السكان عن الحجم الأمثل كقوة سياسية أو حربية لها ولو أدى ذلك إلى انخفاض في مستوى المعيشة .

خصائص العمل: ويمكن إيجاز أهم هذه الخصائص فيما يلي[87]:

أ-شخصية العمل: وتعني هده الخاصية عدم إمكانية فصل العمل فصلا ماديا عن الشخص الذي يؤديه فلا يستطيع العامل أن يقبع في منزله مثلا بينما يستمر عمله في الحقل أو المصنع إذ يلزم للقيام بالعمل التواجد الشخصي لصاحبه. ومن هنا تبرز أهمية توفير البيئة والمناخ الملائم للعامل حتى يمكنه أداء عمله على أكمل وجه.

ب-استقلالية العمل: بمعنى أن العامل يعرض العمل ويظل مستقلا مالكا لذلك، وذلك على خلاف السلع التي تنتقل ملكيتها من يد إلى يد عن طريق التبادل.

ت-محدودية الأفق الزمني للعمل: يعرض العامل خدماته في سوق العمل لمدة زمنية محددة، وهي سنوات العمل، ويتوقف طول هذه المدة على فترة حياته وظروفه الصحية وقدرته على العطاء الذي يمر على العامل بمثابة اقتطاع لجزء من قوة عمله وهو جزء غير قابل للتعويض ولعل هذا هو السبب في ضعف القدرة التفاوضية للعمال إزاء أرباب العمل. فالعامل يقبل أجرا منخفضا بدلا من البقاء عاطلا لأنه يعلم تماما أن قبول أي أجر هو أفضل من أن يترك قوة عمله تضيع هباء بلا مقابل، بمعنى آخر، لا يوجد سعر احتياطي للعامل يدفع العامل إلى عدم قبول سعر أدنى منه.

ث-اختلاف درجة الاستجابة للمؤثرات المختلفة: تلعب الصفة الإنسانية والاجتماعية للعامل دورا هاما في اتخاذ قراراته الاقتصادية فنجد مثلا إن إحساس العامل بالراحة والسعادة في أداء عمل معين قد يجعله يتمسك به رغم توفر فرص عمل أخرى أعلى دخلا كما قد تدفعه الرغبة في الحفاظ على الروابط الأسرية والاجتماعية إلى نبذ فكرة الهجرة أو العمل خارج الدولة الأم وتفضيل البقاء في وظيفته الحالية بصرف النظر عن مستوى الدخل المحقق منها.

الآثار الايجابية والسلبية لتقسيم العمل:

أولا: الآثار الايجابية لتقسيم العمل

يعتبر تقسيم العمل مفيد وذلك من خلال النواحي التالية[88]:

أ-زيادة الإنتاجية: ذلك يعني أنه كلما تم تقسيم العمل على عدد العاملين داخل منشأة ما، زاد دلك من مهارة العامل الواحد في أداء واجباته بسرعة أكبر و بشكل أدق وبالتالي يؤدي إلى زيادة إنتاجيته.

ب-الاقتصاد في الوقت: وذلك من خلال ثبات العامل في عمل محدد أثناء العملية الإنتاجية لسلع محددة مما يوفر الوقت في التنقل من مكان إلى آخر والجهد الذي قد يبذل لفهم ما هو مطلوب في كل مرحلة.

ت-الرضى: حيث يكون العامل في قمة الدافعية للعمل وخاصة عند شعوره التام بالرضا عن العمل الذي يقوم به وخاصة أن هذا العمل يتناسب مع ميوله وقدراته الشخصية.

---

[87] - أحمد فوزي ملوخية، مرجع سبق ذكره، ص 149-150.
[88] - محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 55-56.

ث-إنتاج السلع بشكل متزايد: حيث أن تقسيم العمل أدى إلى حدوث ردود فعل اقتصادية ايجابية تمثلت بزيادة الإنتاج كما ونوعا وعاملا في تخفيض تكاليف الإنتاج.

ج-الاقتصاد في استعمال الآلات: وخاصة أن العامل وبعد عملية تقسيم العمل وفهمه لهذه العملية وتلقيه التدريب اللازم أصبح مدركا أنه بحاجة إلى معدات محددة للقيام بمهمته وحسب ما هو مطلوب منه وليس استخدام كل ما هو موجود بحوزة المنشأة.

ثانيا: الآثار السلبية لتقسيم العمل

أدى إلى تحويل الإنسان إلى شبه آلة وذلك من خلال اعتماد العامل على تكرار العملية الإنتاجية وخلال اليوم مرات عديدة مما خلق منه روتين قاتل للإبداع والتفكير وخلق فرص الجديدة مما أدى إلى إضعاف روح مسؤولية.

تعرض العاملين وبشكل كبير إلى البطالة وذلك أن العامل قد تعوج على انجاز مهمة محددة قيدت حريته من التنقل إلى أعمال أخرى للتعرف عليها وإتقانها ما يعرضه إلى فقدان عمله في حال توقف المنشأة التي يعمل بها أو حتى توقف القسم الذي كان يعمل به سابقا[89].

الفرع الثالث: رأس المال (Capital)

يعد رأس المال العنصر الثالث من عناصر الإنتاج وهو عنصر رئيسي في العملية الإنتاجية، حيث لا يكفي الاعتماد على عنصري العمل والأرض فقط في مباشرة النشاط الاقتصادي[90]. ويستخدم مصطلح رأس المال عند الاقتصاديين للإشارة إلى السلع المنتجة المستخدمة في إنتاج إضافي، فهو إذا وسائل الإنتاج من مكائن وآلات والمباني ومخزن وطرق والجسور...الخ التي تستخدم في إنتاج سلع وخدمات أخرى. وبهذا المعنى فإن رأس المال بمفهومه الاقتصادي يختلف عن المفهوم المحاسبي أو التمويلي حيث لا يشتمل رأس المال بمفهومه الاقتصادي أي مبالغ نقدية، ويحصل عنصر رأس المال على عائد(Return) مقابل مساهمته في العملية الإنتاجية هو الفائدة. إن رأس المال هو جزء من الثروة (Wealth) على اعتبار أن الأخيرة تتضمن أيضا السلع الاستهلاكية المعمرة وغير المعمرة والمخزون السلعي. ويقسم رأس المال من حيث المساهمة في الإنتاج إلى رأس رأس المال إنتاجي (الآلات، المواد الخام، السلع نصف المصنعة، المباني، وما شابه) ورأس المال الاجتماعي (الطرق، الجسور، السدود، المدار، المستشفيات وما شابه) ويسمى أيضا البنى التحتية[91].

ويضيف بعض الاقتصاديين إلى مفهوم رأس المال المواهب البشرية الخلاقة باعتبارها المحرك الأساسي للإنتاج والتقدم الاقتصادي، ويعرف رأس المال بأنه مجموعة الآلات المعدات والأدوات والتسهيلات والسلع التي صنعها الإنسان وتسهم في زيادة قدرته على الإنتاج[92]. وكما يعرف رأس المال من الناحية الاقتصادية بأنه جميع العناصر التي يتم إنتاجها بواسطة الإنسان من أجل استعمالها في عمليات إنتاجية لاحقة ويتضح من التعريف أنه يوجد نوعين من المنتجات هما:[93]

---

[89] -المرجع السابق الذكر، ص58.
[90] - أحمد فوزي ملوخية، مرجع سبق ذكره، ص 154.
[91] -كامل علاوي كاظم الفتلاوي وحسن لطيف كاظم الزبيدي،مرجع سبق ذكره، ص 117.
[92] -أحمد فوزي ملوخية، مرجع سبق ذكره، ص 154.
[93] - محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 60.

- **السلع الاستهلاكيةConsumer Goods:** هي تلك السلع التي يتم إنتاجها لأغراض الاستهلاك فقط وهي لا تمثل عناصر إنتاج لأنها لا تساهم في إنتاج سلع وخدمات جديدة. ومثال ذلك الأحذية والملابس.
- **السلع الرأسمالية (الاستثمارية)Capital of Investment Goods :** هي تلك السلع والخدمات التي يتم إنتاجها في سبيل استخدامها في إنتاج سلع وخدمات جديدة و تعتبر من عناصر الإنتاج مثل الآلات والمعدات و استخدامها في العملية الإنتاجية مقابل تقديم من يقوم باستخدامها في العملية الإنتاجية عائد يسمى الفائدة. وبناء عليه يمكن نصنف رأس المال إلى رأس المال ثابت ورأس المال المتداول.

وما يميز رأس المال تعرضه للزيادة والنقصان والنقصان: والنقصان هنا يعني تعرض رأس المال للاهتلاك مما يعني النقص في قيمة رأس المال المستخدم بسبب استخدامه في العملية الإنتاجية أو التطور التكنولوجي الذي يلغي أحيانا كثير من الأعمال من المعدات القديمة. وأما الزيادة في رأس المال فيطلق عليها اسم التكوين الرأسمالي. وللتوصل إلى الزيادة الصافية في رأس المال فإنه لابد من طرح قيمة الاهتلاك من الزيادة الإجمالية لرأس المال.

التكوين الرأسمالي الصافي = التكوين الرأسمال الإجمالي - قيمة الإهتلاك الرأسمالي.

التكوين الرأسمالي Capital Formatin

الادخار هو أحد المستلزمات الرئيسية لتكوين رأس المال وأن القسمة وينقسم إلى نوعين لكل منه أهميته الخاصة وهما: [94]

1-الادخار النقدي أو الاختيارية: وهي الأموال التي يتم ادخارها من قبل الأفراد لتأمين احتياجاتهم الرئيسية سواء العادية أو الطارئة منها وهذا النوع من الادخار لا يعود بالفائدة على تكوين رأس المال ويعود بالفائدة فقط على المدخر ويتضح هنا أن لعلاقة بين مستوى الدخل وبين إمكانية الادخار وطيدة جدا فكلما ارتفع مستوى الدخل كلما زادت احتمالات الادخار.

2-الادخار الحقيقي (الإجباري): وهي الأموال التي يتم ادخارها من قبل الأفراد في سبيل شراء الآلات والمعدات أو إنشاء المصانع حيث تعمل هذه الأمور على زيادة ثروة المجتمع ويساهم بشكل مباشر في العملية الإنتاجية وبالتالي فإنها تساهم في عملية تكوين رأس المال، و عادة هذا الادخار لا تتوفر الحرية للفرد أو المؤسسة في قيامه ويمكن أن يتم الادخار عن طريق الاحتفاظ بجزء من الأرباح الشركات والمؤسسات لتطوير المؤسسة أو عن طريق رفع أسعار بعض المنتجات وخاصة إذا كان هذه الجهة في وضع احتكاري مما يضطر الفرد إلى شيء نفس الكميات ولكن بأسعار أعلى أو حتى بواسطة الضرائب المفروضة على بعض السلع والدخول وإتباع سياسة التقنين في الكميات المسموح باستهلاكها لكل فرد حسب ما تراه مناسب.

أنواع رأس المال

يمكن تقسيم رأس المال من زوايا متعددة:

[94] -محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 62.

1- حسب الشكل: ويمكن تقسيم رأس المال من حيث الشكل إلى رأس المال النقدي ورأس مال عيني. ويتمثل الأول في النقود السائلة والأسهم والسندات ولا يعتبر هذا النوع من الرأس المال كعنصر من عناصر الإنتاج[95]، وإنما العبرة بما يقابلها من أصول مادية أو رأس المال عيني. أما رأس المال العيني فهو يتمثل في الأصول الثابتة من الآلات ومعدات والمباني المستخدمة في العملية الإنتاجية و بسبب الحاجة المؤسسة إلى تقييم رأس المال بصورة النقدية فقد نشأ رأس المال النقدي الذي يمثل النقود السائلة (كالأسهم والسندات)[96].

2-حسب طبيعة الاستعمال: ويمكن تقسيمها إلى رأس المال الثابت ورأس المال المتداول، فالأول هو رأس المال الحقيقي وهو العيني أو الإنتاجي[97]، وهو الذي يستخدم في العملية الإنتاجية مرة تلو الأخرى مثل الآلات والمعدات والأدوات والمباني والمرافق العامة[98]، أما المتداول فهو ذلك النوع من الأصول التي تنتهي منفعتها الاقتصادية بمجرد استخدامها مرة واحدة في العملية الإنتاجية مثل المواد الأولية والسلع نصف المصنعة .

3-حسب الغرض: ويقسم إلى رأس المال إنتاجي ورأس المال الايرادي، رأس المال إنتاجي يستخدم في العملية الإنتاجية ويساهم في صنع السلع المختلفة[99] ويتمثل في الآلات والمعدات والمنشآت أما رأس المال الإيرادي فهو الذي يعطي دخلا دون أن يستخدم في العملية الإنتاجية كالأسهم والسندات التي تصدرها الشركات الاكتتاب العام[100].

4- حسب طبيعة التكوين: ويقسم هنا إلى رأس المال مادي ورأس المال غير مادي، حيث أن المادي هو العيني[101]، وهو الذي يمكن استخدامه في العملية الإنتاجية لي لإنتاج السلع والخدمات مثل الآلات والمواد الخام، أما رأس المال غير المادي فهو يتمثل في المواهب البشرية التي تساهم في الابتكار والاختراع والتجديد ودفع عجلة الإنتاج إلى الأمام في مجال البحث العلمي[102].

5- حسب الملكية: ويمكن تقسيم رأس المال من حيث الملكية إلى رأس المال العام ورأس إلى مال الخاص، فرأس المال العام يعتبر من ممتلكات الدولة والقطاع الحكومي، أما رأس المال الخاص فيعتبر من ممتلكات الأفراد و القطاعات الخاصة[103].

6-حيث المصدر: ويقسم هنا إلى رأس المال الوطني و رأس المال الأجنبي، فرأس المال الوطني تمتلكه الدولة و مواطنيها بينما رأس المال الأجنبي هو الآتي من مصادر خارجية يعمل في اقتصاديات الدولة المختلفة104، أي رأس المال المملوك لحكومات أجنبية أو أفراد أجانب[105].

الفرع الرابع: التنظيم (Organize)

---

[95] -مناور فريح حداد وحازم بدر الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 181.
[96] - محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 61.
[97] - مناور فريح حداد وحازم بدر الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 181.
[98] - أحمد فوزي ملوخية، مرجع سبق ذكره، ص 154.
[99] - محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 61.
[100] - مناور فريح حداد وحازم بدر الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 181.
[101] - مناور فريح حداد وحازم بدر الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 181.
[102] - مناور فريح حداد وحازم بدر الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 182.
[103] - محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 62.
[104] - محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 62.
[105] - مناور فريح حداد وحازم بدر الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 182.

تهدف عملية التنظيم إلى المزج بين عناصر الإنتاج الثلاثة – الأرض والأيدي العاملة ورأس المال- لإنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها الأفراد في المجتمعات الاقتصادية ويعتبر عنصر التنظيم من العناصر البارزة في عملية الإنتاج وخاصة بعد تشعب العملية الإنتاجية وتطورها وظهور الحاجة الملحة للشخص الذي يملك القدرات الكافية على إدارة تلك الموارد في سبيل تحقيق الفوائد ودفع عجلة الإنتاج إلى الأمام[106]. والمنظم هو العقل المفكر للمشروع الذي يتولى كافة الوظائف والأعمال المتعلقة بالنشاط سواء في مرحلة التخطيط أو مرحلة التأسيس أو مرحلة التشغيل والمتابعة[107]، فهو يتحمل كافة المخاطر الفشل أو المكافأة لنجاح ولضمان مشاركته في العملية الإنتاجية فإنه يحصل على حد معين من العائد والذي يطلق عليه اسم الربح[108]. وأصبح دور المنظم طليعيا في النظام الاقتصادي الرأسمالي في العصر الحديث. وللمنظم عدد من الوظائف الهامة يمكن إبرازها على النحو الآتي[109]:

- ✓ اتخاذ قرار الاستثمار.
- ✓ تخطيط إنشاء المشروع وإدارته.
- ✓ تنسيق وتنظيم جميع عناصر الإنتاج للبدء في التشغيل من خلال تحديد موقع وشكل وحجم المشروع.
- ✓ تحمل مخاطر النشاط .
- ✓ اتخاذ كافة القرارات الاقتصادية المتعلقة بطاقة المشروع وحجم الإنتاج وتوليفة المنتجات وطريقة التصنيع والتكنولوجيا المستخدمة وسياسات التوظيف والتسعير والتسويق...الخ.
- ✓ تحديد كمية ونوعية الإنتاج.

التجديد والابتكار في العملية الإنتاجية ويتم من خلال:

- ✓ إدخال طرق جديدة للإنتاج وتطوير السابقة منها.
- ✓ إدخال سلع جديدة للأسواق.
- ✓ اكتشاف أسواق جديدة.
- ✓ اكتشاف موارد أولية جديدة كمناجم المواد الخام والبترول.

ونجد أن هذه الوظائف موجودة في النظام الاقتصادي الحديث للمنظم باستثناء التجديد والابتكار حسب وجهة نظر شومبيتر- نظرية حديثة في دور المنظم في المشروعات الاقتصادية- من أجل الحصول على أكبر عائد من الربح، فالمنظم يحاول إحداث تطوير في الصناعة بل حتى في الاقتصاد القومي، وكما يعتقد بأن المنظم لا يتحمل المخاطرة بصفة أساسية نظرا لأنه ليس دائما صاحب رأس المال المستثمر في المشروع [110].

---

[106] -محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 63.
[107] -أحمد فوزي ملوخية، مرجع سبق ذكره، ص 155.
[108] - محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 63.
[109] - أحمد فوزي ملوخية، مرجع سبق ذكره، ص 155.
- محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 63.
[110] -مناور فريح حداد وحازم بدر الخطيب، **مبادئ الاقتصاد الجزئي**، دار الأمل، الأردن، 1998، ص 183.
*: لم يعترفوا الاقتصاديين الكلاسيكيين صراحة بدور عنصر التنظيم والمنظم في العملية الإنتاجية، فلم يتصور كل من ادم سميث وريكاردو وغيرهم من إتباع المدرسة الاقتصادية التقليدية (الكلاسيكية) أن هناك فرقا بين صاحب المشروع كمالك لرأس المال وبين المنظم. أي أنهم لم يتصوروا انفصال ملكية رأس المال عن دور المنظم نظرا لأنه في تلك الفترة من الزمن لم تكن المشروعات الاقتصادية تقدم على اقتراض رؤوس الأموال ، حيث لم تكن مؤسسات الائتمان من بنوك ودور التسليف قد قويت شوكتها الاقتصادية في مضمار الاقتراض لآجال طويلة بغرض إنشاء المشروعات الصناعية ذات الأحجام الكبيرة.

ومنه يمكن القول أن الجمع بين المفهوم التقليدي (الكلاسيكي) للمنظم ولعملية التنظيم كأحد عناصر الإنتاج*، وبين نظرية شومبيتر التي نادى بها حديثا، وجعل المنظم مسؤولا فقط على التجديد والابتكار. من يقوم بهده الوظيفة وتحمل أيضا عبء المخاطرة وتجميع عناصر الإنتاج ورسم السياسات الإدارية والتخطيط للمستقبل، قد يجمع دلك شخص واحد أو قد يقوم بتقسيم هده الوظائف بين أفراد داخل المشروع تحت إشراف فرد أو أكثر.[111]

يختلف عنصر التنظيم اختلافا جوهريا عن عنصر العمل رغم اشتراكهما في أن كل منهما يعتمد على الجهد البشري.[112]

المبحث الثامن: الاستثمار

[111] -مناور فريح حدادو حازم بدر الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 183.
[112] -أحمد فوزي ملوخية، مرجع سبق ذكره، ص 155.

يقوم الاقتصاد أساسا على عمليات اقتصادية هامة يقوم مزجها وربطها ببعضها البعض إلى تطوير البنية الاقتصادية للدولة ومواكبة عجلة التقدم. ومن أبرز العمليات الاقتصادية التي توليها الدولة اهتماما كبيرا، الاستثمار، الذي أصبح من المواضيع الهامة التي تتبوأ مكانا رئيسيا في مختلف الدول المتقدمة والنامية على حد سواء من أجل رفع معدلات تنميتها الاقتصادية وتحقيق استقرارها الاقتصادي والعمل على اشباع احتياجاتها الأساسية وتنمية ثروتها الوطنية. والهدف من الاستثمار هو تحقيق عائد يساعد على زيادة ثروة المستثمر من خلال تعظيم المنفعة وتنمية الاقتصاد عن طريق هذا الاستثمار.

المطلب الأول : مفهوم الاستثمار

هناك عدة مفاهيم منها:

يعرف الاستثمار على انه استثمار للأموال في أصول سوف يتم الاحتفاظ بها لفترة زمنية على أمل أن يتحقق من وراء هذه الأصول عائدا في المستقبل.[113]

وكما يعرف الاستثمار من بعض الاقتصاديين على أنه توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الدخل أو الربح والمال عموما، قد يكون الاستثمار على شكل مادي ملموس أو على شكل غير ملموس.[114]

وكذلك يعرف الاستثمار على انه استخدام المدخرات في تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات، والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها. [115]

و يشير في التعريف إلى أن الاستثمار هو وثيق الصلة بالادخار من جهة وبالاستهلاك من جهة أخرى، وعلى هذا فالاستثمار ذو علاقة مزدوجة[116]:

-**علاقة تمويلية:** حينما توجه المدخرات في المجتمع كرأس مال عيني حقيقي.

-**علاقة إنتاجية:** الاستثمار هو أداة التي لا غنى عنها في إنتاج السلع الاستهلاكية، بمعنى ان الاستثمار هو وثيق الصلة بالاستهلاك والعلاقة بينهما هي علاقة إنتاجية.

المطلب الثاني: خصائص الاستثمار وأهميته

الفرع الأول: خصائص الاستثمار

يتميز الاستثمار بمجموعة من المميزات المشتركة والخصائص العامة نذكر ما يلي:

- ✓ ان الاستثمار عملية اقتصادية، فهو عبارة عن مجموعة من النشاطات الاقتصادية تهدف إلى تحقيق عوائد اقتصادية؛
- ✓ بتعلق الاستثمار بتوجيه الاصول الرأسمالية بمختلف أشكالها المادية، المالية، البشرية والمعلوماتية، واعتمادا على ذلك فان الاستثمار يوجه لتحقيق عوائد متباينة ويتوقف نوع هذه

---

[113] -محمد الحناوي، نهال فريد مصطفى، **مبادئ واساسيات الاستثمار**، قسم إدارة الاعمال، مصر، 2005، ص ص 18-19.
[114] -طاهر حيدر حردان، **مبادئ الاستثمار**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 1997، ص13.
[115] -حسين عمر، **الاستثمار والعولمة**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2000، ص 37.
[116] -معين أمين السيد، مرجع سبق ذكره، ص 102.

العوائد على الهدف الرئيسي للمستثمر وعلى أبعاد التأثيرات الاستثمارية في الاقتصاد والمجتمع.[117]

- ✓ وجود قيم حالية تم التضحية بها؛
- ✓ وجود فترة زمنية للاستثمار تقع ما بين لحظة البدء بالتضحية الى حين الحصول على العوائد المستقبلية؛
- ✓ ثمة مخاطر تصاحب الاستثمار نظرا لعدم تأكد تحقق العائد في المستقبل؛[118]
- ✓ إذا فالاستثمار مبني على توقعات معينة تخص تحقيق عوائد غير مؤكدة في المستقبل، وهذا ما يتطلب إجراء دراسات معينة ترتكز على أسس ومبادئ علمية تسمح بتقليل درجة المخاطرة وعدم التأكد ونوع من الرشادة والعقلانية في اتخاذ القرار الاستثماري.

الفرع الثاني: أهمية الاستثمار

ان الاستثمار له أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية للمجتمع وإذا أردنا أن تظهر الأشياء التي تجعل من الاستثمار ظاهرة هامة فإننا نذمر ما يلي:

- ✓ مساهمة الاستثمار في زيادة الدخل القومي وزيادة الثروة الوطنية وذلك لأن الاستثمار يمثل نوعا من الإضافة إلى الموارد المتاحة أو تعظيم هذه الموارد أو تعظيم درجة المنفعة التي تنجم عن الموارد المتاحة؛
- ✓ مساهمة الاستثمار في احداث التطور التكنولوجي وذلك من خلال إدخال تكنولوجيا الحديثة والمتطورة، وتكيفها مع الظروف الموضوعية للمجتمع.
- ✓ مساهمة الاستثمار في محاربة الفقر والجهل بعض الاشكال التخلف ومكافحة البطالة من خلال استخدام الايدي العاملة، ذلك لأن للعمل انعكاسات هامة على حياة الأفراد ومستقبلهم، فكلنا يعلم ان العمل يمكن العامل من الحصول على دخل يستطيع به أن يعيش من ناحية وأن ينفق على التعليم والثقافة وهذه بدورها، تشكل الاحتياجات العليا للبشرية التي تساهم بدورها تطوير أساليب الإنتاج وزيادة الطاقة الإنتاجية؛
- ✓ مساهمة الاستثمار في دعم البنية التحتية للمجتمع لان الاستثمار في مشروع ما قد يتطلب بإقامة بناء وشق طريق أو إقامة جسر...الخ؛
- ✓ مساهمة الاستثمار في الأمن الاقتصادي للمجتمع، كما يساهم الاستثمار في استخدام الموارد المحلية كالموارد الخام، والموارد الطبيعية؛
- ✓ مساهمة الاستثمار في دعم الموارد المالية للدولة وذلك من خلال سدد ما يترتب على المشروع من ضرائب للحكومة لكي تقوم هذه الأخيرة باستخدام هذه الموارد وفق مقتضيات المصلحة العامة.
- ✓ مساهمة الاستثمار في تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة من خلال التوجيه الى إنشاء المشروعات التي تحقق هذه السياسة ومساهمة الاستثمار في توظيف اموال المدخرين وهنا يمكن دور الاستثمار في توظيف هذه المدخرين وتقديم العوائد المدخرين.[119]
- ✓

---

[117] -مروان شموط، كنجو عبود كنجو، **أسس الاستثمار**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد، ب ط، القاهرة، 2008، ص 18.

[118] -المرجع السابق الذكر، ص ص 6-7.

[119] - المرجع السابق الذكر، ص ص 94-95.

المطلب الثالث: أهداف الاستثمار

يقتضي التميز بين الاستثمار العام الذي تقوم به الحكومة والاستثمار الخاص الذي يقوم به الافراد والمستثمرين في القطاع الخاص، ففي الاستثمار العام، يمكن ذكر بعد الأهداف مثل:[120]

- ✓ تقديم خدمة معينة للجمهور؛
- ✓ تنمية قطاع معين من القطاعات الاقتصادية؛
- ✓ مكافحة البطالة؛
- ✓ محاربة الفقر ورفع مستوى المعيشة؛
- ✓ تحسين وضع ميزان المدفوعات.

أما أهداف الاستثمار على صعيد الخاص فهي:

1- **المحافظة على رأس المال المستثمر:** ان ثمة مقولة بتداولها عامة الناس تقول بان صاحب المال جبان بمعنى صاحب المال يخاف على أمواله، فهو يريد أن تبقى أمواله بدون نقصان تبدو هذه المقولة على درجة من البساطة إلا أن فيها الكثير من المصداقية، فلا شك في ان كل مستثمر يهتم بالحفاظ على رأسماله بالدرجة الأولى، فهو يسعى إلى عدم تبديد ثروته ولهذا فانه يحاول بالدرجة الأولى، فهو يسعى إلى عدم تبديد ثروته ولهذا فان يحاول أن يوجه استثماراته وفقا لذلك.

2- **تحقيق اقصى عائد ممكن:** يمثل الربح أهم الدوافع التي تدفع بالمستثمر للتخلي عن أمواله ووضعها في حوزة أشخاص آخرين قد يكونون بنكا أو مصنعا أو مزرعة....الخ. ولا شك في ان العائد الذي يحصل عليه المستثمر يشكل أحد أهم المعايير التي يتخذ بموجبها المستثمر قراره في الاستثمار في مشروع دون آخر أي أن المشروع الذي يحقق له أكبر قدر ممكن من الأرباح هو المشروع المفضل للمستثمر.

3- **تحقيق السيولة:** يقصد بتحقيق السيولة للمستثمر أن يتوفر بحوزته نقدية جاهزة للدفع عند اللزوم، وإذا تعمقنا أكثر في حالة الاستثمار والحديث عن مشروع ما فان السيولة لهذا المشروع هي قدرته على الدفع قدرته على الدفع أو قدرته على سداد الالتزامات المترتبة عليه في وقت استحقاقها أو قدرته على تحويل ما بحوزته من أصول إلى نقدية بدون خسارة من أجل تجنب المشاكل الناجمة عن عدم السداد.

المطلب الرابع: محددات الاستثمار

تشير محددات الاستثمار إلى مختلف العوامل التي تدفع المستثمرين إلى اتخاذ القرار الاستثماري وتحدد حجمها، وفي هذا الإطار توجد العديد من المحددات التي يمكن أن تؤثر على قرار المستثمرين نذكر منها ما يلي:

1-سعر الفائدة: يعتبر سعر الفائدة من بين العناصر الرئيسية المحددة للاستثمار، ذلك ان ارتفاعه يدفع المستثمرين الى تقليص حجم الاقتراض الموجه لتمويل الاستثمارات المختلفة نظرا لارتفاع في التمويل المتعلقة بهذه القروض، ومنه فان انخفاض سعر الفائدة يعتبر دافعا نحو التوسع في الاقتراض ومن ثم

[120]-احمد فوزي الحصري، **الأنظمة الاقتصادية ودورها في جذب الاستثمار**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2017، ص ص 98-99.

الاستثمار، وعليه يمكن القول أن العلاقة السائدة بين حجم الاستثمارات ومعدل الفائدة السائدة في السوق هي علاقة عكسية. والشكل التالي يبين تغير سعر الفائدة بدلالة الاستثمار:

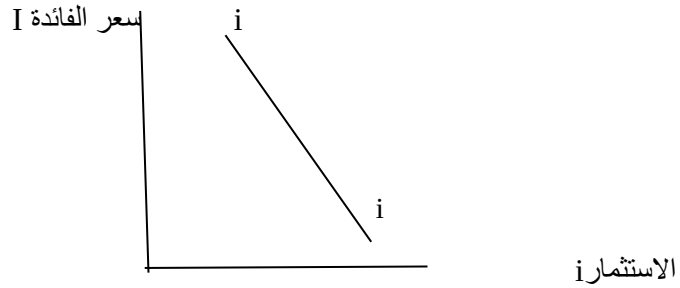

الشكل رقم (13): دالة الاستثمار

2-العائد المتوقع: ينطوي الاستثمار على انفاق مبالغ مالية في سبيل الحصول على عائد في المستقبل من هذا الإنفاق، والذي يكون غالبا في شكل صافي تدفقات نقدية متولدة منه، ولا يمكن للمستثمر أن يتخذ قراره هذا إلا إذا توقع أن مجموع هذه التدفقات تفوق القيمة الإجمالية للاستثمار، وهو الأساس الذي تستند عليه نظرية الكفاية الحدية لراس المال.

حيث تعبر الكفاية الحدية لرأس المال عن معدل العائد المتوقع بالنسبة لتكلفة الأصل الرأسمالي[121]، ولا يقبل المستثمرين على الاستثمار إلا إذا كانت الكفاية الحدية لرأس المال تزيد عن سعر الفائدة في السوق، أي المقارنة بين معدل العائد المتوقع وبين معدل الفائدة الذي سيدفعه المستثمر لو اقترض مبلغ الاستثمار[122].

3-الثقة وتوقعات المستثمرين: فعند توقع وجود حالة من الانتعاش الاقتصادي في المستقبل، فإن الاستثمارات تزيد من قبل المستثمرين ويحدث العكس في حالة الركود خوفا على استثماراتهم، ذلك باعتبار أن الطلب الكلي يتناقص في ظل الركود الاقتصادي ويتزايد في ظل الانتعاش، وهذا ما قد يؤثر على حجم الأرباح التي تؤثر بدورها على حجم الاستثمارات.[123]

4-السياسات الاقتصادية للدولة: إذ أن للسياسة الاقتصادية للدولة دور كبير في التأثير على قرارات المستثمرين كونها تعمل على تبسيط إجراءات الاستثمار وتخلق المحفزات للمستثمرين وتمنحهم الإعفاءات الضريبية[124]، كما يمكنها التأثير أيضا على الاستثمار باتجاه الركود أو الرواج نظرا لما تتمتع به الدولة من إمكانيات كبيرة في التأثير على السياسات المالية والنقدية والدخول كمستثمر ومشجع للاستثمارات[125] أو العكس ما يمكن استنتاجها من خلال ما سبق ذكره، أن كل هذه العوامل والمحددات لها تأثير بشكل أو بآخر على العائد الذي يأمل تحقيقه من جراء الإنفاق الاستثماري، وعليه نرى نحن أن المحدد الرئيسي للاستثمار وكذا حجم الموارد المنفقة عليه يتمثل أساسا في مقدار العائد المتوقع تحققه من ذلك.

---

[121] - إسماعيل عبد الرحمان، حوبي محمد عريقات، **مفاهيم ونظم اقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي**، دار وائل، الأردن، 2004، ص119.

[122] -مرزاق سليماني، **دراسة الجدوى الاقتصادية كأداة لاتخاذ القرار الاستثماري**، مذكرة ماجستير، فرع التخطيط والتنمية، علوم الاقتصادية، 2006، ص 7.

[123] -كاظم جاسم العيساوي، **دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات**، دار المنهج ن، الأردن، 2002، ص ص 34-35.

[124] -إسماعيل عبد الرحمان، حوبي محمد عريقات، مرجع سبق ذكره، ص ص 127-128.

[125] -دريد كامل ال شبيب، **مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة**، دار المسيرة، الأردن، 2007، ص 271.

المبحث التاسع :الادخار

يكتسي الادخار أهمية بالغة، سواء تعلق الأمر بالأفراد أو بالاقتصاد ككل، ويستمد هذه الأهمية من المكانة التي يلعبها في تكوين رأس المال الضروري لإحداث النمو المطرد، وحفظ التوازنات الاقتصادية، فإذا كانت سياسة الادخار تتمتع بالتنويع من حيث مصادرها، فإنها من شأنها التقليل من فوارق التوزيع في المداخيل بين الأعوان المقترضين، ولا يجب إغفال دور الادخار في احتواء الضغوط التضخمية التي قد تنشأ لو يتم توجيه كل المداخيل إلى الاستهلاك (ارتفاع الميل المتوسط للاستهلاك)

كما أن التخصيص الجيد للادخارات المجمعة وتوجيهها نحو تمويل الاستثمارات المنتجة للثروة والتي تخلق مناصب شغل، يعد من أولويات السياسات الاقتصادية في الدول. لهذا حظي الادخار بقدر كبيرا من التحليل والدراسة والبحث، ويرجع هذا الاهتمام إلى الدور المهم الذي يلعبه باعتباره متغيرا أساسيا بل محوريا إذا ما تعلق الأمر بالتنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم الادخار

تعريف الادخار تشتق كلمة ادخار في اللغة العربية من كلمة "زخر" والتي تعني خبأ لوقت الحاجة أو احتفظ بالشيء لوقت آخر، أما بالنسبة للمفردات والمرادفات لمدلول الادخار مثل التوفير، الاقتصاد، الاحتياط، وأحيانا الاكتناز. أما مدلوله اقتصاديا، فيتمثل في الجزء المحتفظ به من الداخل المحصل عليه (المتاح) بحيث تختلف غايات المدخر، سواء كان فردا أو مؤسسة أو دولة من تكوينه تبعا لدوافعه والتي قد تكون لأجل استهلاكه لاحقا أو تخصيصه لمواجهة أحداث طارئة مستقبلا أو تسديد دين أو نفقات متوقعة مستقبلا أو توجيه نحو الاستثمار للرفع من قدرته الإنتاجية أو توظيفه لدى المؤسسات المتخصصة...

أهم التعاريف الواردة حول الادخار هو:

-ناتج النشاط الاقتصادي الذي لا يستهلك بل يوجه بطريقة بطريقة تجعل له في المستقبل قدرة أكبر على إشباع الحاجات[126].

-نقل قوة شرائية معينة من المدخر إلى العمال الذين يقومون ببناء رؤوس أموال جديدة. وفي هذا السياق يرى الاقتصادي الكلاسيكي آدم سميث ان ما يدخر سنويا يستهلك سنويا بصورة منتظمة وفي الوقت نفسه.[127]

-القسم من الدخل الذي يوجه لاقتناء رؤوس الأموال، أو هو تحرير لكمية من عوامل الإنتاج (الأرض والعمل) من الاستهلاك لاستخدامها في تنشئة رؤوس أموال جديدة.[128]

ومنه نستنتج أن التعاريف السابقة تتفق في أن غاية الاحتفاظ بجزء من الدخل المتاح، هو استعماله في الرفع من رأس المال وتوسيع الإمكانات الإنتاجية وبالتالي الحصول على دخل أكبر مستقبلا.

---

[126] -محمد عبد الغفار، **مشكلة الادخار في مصر: الأبعاد-الأساليب- سياسات العلاج**، مكتبة زهراء الشرق، مصر 1997، ص 1.

[127] -منى يونس حسين، **الوصول إلى الرفاهية: علاقة بعض المتغيرات بتوزيع الدخل والثروة الوطنية**، دار الخلود، دار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، 2010، ص 178.

[128] - المرجع السابق الذكر، ص 178.

أما بالنسبة **لتمييز بين الادخار والاكتناز**: حيث يتلازم استخدام المصطلح اكتناز كثيرا مع الادخار، إذ يتشابهان في كونهما جزء من الدخل المتاح لم يتم إنفاقه على الاستهلاك، إلا أنهم يختلفان في جوانب أخرى. ففي اللغة العربية يشتق الاكتناز من كنز يكنز كنزا، إذا جمع المال بعضه إلى بعض سواء كان مدفونا في الأرض أو على ظاهرها، وإن كان أصل الكنز يتعلق بتجميع جميع أصناف المال ولا يختص ببعضها كالذهب والفضة والنقود وغيرها...[129] أما إصلاحا، فمدلول الكنز يتعلق بجمع المال وحجبه عن التداول، وكل مال بهذا الوجه لا يوجه لأغراض التداول والإنتاج بل للاكتناز، قد حرمه الخالق عز وجل صراحة في سورة التوبة الآيتان (34-35) نظرا لما له من آثار سيئة على المجتمع.

ويقترب مفهوم الاكتناز الذي مفاده الاحتفاظ بالثروة في شكل نقدي، من مفهوم كينز لما أطلق مفهوم "تفضيل السيولة" وهو يعني لجوء الأفراد للاحتفاظ بالسيولة لغرض مواجهة المخاطر. ويمكن اعتبار انه إذا كان الاستهلاك هو بديل الادخار، فإن الادخار والاستهلاك هما بديلا الاكتناز[130]، وإذا كان الادخار يتضمن التضحية بالاستهلاك الحاضر فان الاكتناز يتضمن التضحية بالاستهلاك الحاضر والفوائد التي لن تعود على الفرد عندما يمتنع عن إقراض أو الاستثمار الفائض الذي يتبقى من دخله بعد الاستهلاك. ويتخذ الاكتناز صورا وأشكالا عديدة منها الاحتفاظ بالذهب والمعادن النفيسة، والعملات الأجنبية والنقود السائلة كما يمكن أن تختلف المدة من قصيرة إلى طويلة، وهناك من يعتبر الاكتناز قصير الأمد على أنه ادخار احتياطي لأن هذه الأموال تمثل غالبا احتياطا لمواجهة الاستهلاك المستقبلي، تماما كما يفعل الموظف الذي يحتفظ بمرتبه لينفقه خلال الشهر بانتظام، وهذا الاكتناز القصير المدة لا يمكن تحويله إلى رأسمال عيني لأنه لا يتعدى فترة قصيرة من الاحتفاظ بالنقود، ولا يسهم في زيادة دخل أو ثروة المجتمع، ويبقى الاكتناز في نظر الاقتصاديين ظاهرة تضر التنمية الاقتصادية ولها انعكاسات سلبية على الدول، وهي منتشرة في الدول النامية، فعلى الرغم من أن تقدير حجم أو قيمة المكتنزات يظل أمرا صعب المنال، إلا أن بعض الدراسات أوضحت أن الأفراد يكتنزون حوالي 10% من الدخل الوطني في الدول الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا.[131]

فالاكتناز الذي يعني الاحتفاظ بالنقود أو أي رصيد نقدي سائلا عاطلا، والأكثر من ذلك أن الاكتناز السلبي هو الاحتفاظ برصيد نقدي عاطل ومدخرات نقدية جارية، يحمل انعكاسات سلبية على الصعيد الاقتصادي، بحيث يؤدي إلى تباطؤ في سرعة الدورة النقدية ومن ثم إحداث انكماش في الاقتصاد، أما في حالة ما إذا تم تحرير قسم من الاكتناز فقد تؤدي إعادة إدماجها ضمن وسائل الدفع الحالية إلى رفع مستويات التضخم. وإجمالا تحدث ظاهرة الاكتناز إذا ما انتشرت في اقتصاد ما اختلالات في الأسواق، وتشوهات في المتغيرات الاقتصادية، كالأسعار والتكاليف والنفقات ومعدلات الفائدة وأسعار الصرف... مما ينجم عنه تفويت للمنفعة العامة والخاصة أيضا بتعطيل المشروعات الإنتاجية وإعاقة التنمية الاقتصادية.

أما بالنسبة إلى التمييز بين الدخل والثروة حيث يتقارب مفهوم الثروة أو الأرصدة أو رأس المال مع مفهوم الادخار في كونهما أصول مالية يتم الاحتفاظ بها، إلا أن التمييز بينهما يقتضي البحث في مفهوم الثروة والتي تعني التراكم في لحظة ما والمحصل خلال عدد من السنوات أو الفترات السابقة، ويضم

---

[129] -أحمد عبد الرؤوف ابراهيم، **أثر الترشيد في الاقتصاد الإسلامي**، ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 1995، ص 69.

[130] -محمد عبد الغفار، مرجع سبق ذكره، ص 4 .

[131] -محمد عبد الغفار، مرجع سبق ذكره، ص 11.

الأصول العينية مضافا إليها الأصول المالية، في حين أن الادخار فيعبر عن التدفق النقدي لجزء من الدخل أو الناتج بعد اقتطاع الاستهلاك منه، مما يعني أن الادخار ظاهرة اقتصادية نقدية، على الرغم من أن هناك تفاعلا مستمرا بين الظواهر النقدية والعينية. ويجري التمييز بين ثروة المجتمع وثروة الفرد، أي أن الثروة على المستويين الكلي والجزئي، فإذا كانت الأخرة تستعمل للدلالة على الأصول الحقيقية والمالية التي يحوزها الفرد (العقارات، الأوراق المالية، الحسابات البنكية..)[132]، فإن الأولى تقتصر على مجموع القيم المادية التي يملكها الأعوان (مباني، موارد الطبيعة، مخزونات السلع...). وبذلك الثروة على المستوى الكلي تمثل الحيازات المادية خلال لحظة زمنية معطاة، وبذلك فهي لا تشمل على الخدمات و الأصول المالية (نقود وأوراق مالية..) لأنها لا تمثل في حقيقتها سندات ملكية لأصول حقيقية، ولا يمكن التسليم بحساب الأصول المادية والقيم النقدية المتمثلة لها (أي الأوراق المالية) لأن ذلك سيؤدي إلى ازدواج في الحساب، ويضاعف من حجمه الثروة الكلية بما لا يعكس الحقيقة.

ومنه، فالدخل يمثل تدفق نقدي يخلق قوة شرائية ويعبر عنه خلال فترة زمنية معينة كالدخل الشهري أو السنوي.. أما الثروة فيمثل رصيد في لحظة معينة قد يمثل هذا الرصيد سلعا مادية أو غير مادية، ويرتبط الدخل بالثروة في كون الثروة أو الرصيد هي التي تعمل على تدفق الدخل، حيث أن الآلات والأراضي وغيرها... تندرج ضمن الأصول وهي تدر دخلا، كما أن تراكم الدخول بعد خصم الاستهلاك يؤدي إلى زيادة الثروة وهكذا....[133]

وأما بالنسبة **الفصل بين الفائض الاقتصادي والادخار** حيث يعتبر الفائض الاقتصادي الفعلي الفرق بين الإنتاج الفعلي الجاري المجتمع واستهلاكه الفعلي الجاري، وهو بذلك يتطابق مع الادخار الجاري، ولكنه يتميز عنه من حيث أن الادخار يأخذ مفهومه من الفرق بين الدخل الفعلي والاستهلاك الفعلي، ولذلك فإن الفائض الاقتصادي في نظر الاقتصاديين أكثر إيجابية من الادخار، وله التأثير الإيجابي على الاقتصاديات، فهو أداة لتوسعة الجهاز الإنتاجي وضبط وعقلنة استخدام الموارد لتحسين مستوى الدخل الحقيقي، ولذلك يجب العمل على ترشيد العوامل المؤثرة فيه وهي: الإنتاج، الدخل والاستهلاك (أي ترشيد استخدام الموارد بين ما هو استهلاك ضروري وغير ضروري والعمل المنتج و غير منتج).

المبحث الثاني: أهمية الادخار

يظهر دور الادخار جليا في حياة جميع الأعوان الاقتصاديين بدون استثناء، فهو مصدر أمان بالنسبة للأفراد فيما يتعلق بغموض المستقبل لديهم، بحيث يمكنهم من مواجهة زيادة متطلبات الحياة اليومية، وتحقيق مشاريعهم المستقبلية التي ترمي في الغالب إلى تحسين ظروفهم المعيشية والوصول إلى الرفاهية، ومن الأفراد من يخطط لتمكين أبنائه من ثروة من بعده.

فبفضل الادخار المجمع، يمكن للأفراد استهلاك قدر أكبر من السلع والخدمات مستقبلا، ولأجل بلوغ ذلك يجب عليهم التضحية أولا بمقدار من الاستهلاك في الوقت الحالي، أي الامتناع عن إنفاق كل الدخل الحاضر على الاستهلاك الحاضر للوصول إلى ادخار جزء منه[134]، ويبقى هذا الادخار ضروري خاصة إذا تم توجيهه إلى اقتناء أصول تصدر هي الأخرى مداخيل لأصحابها وتعمل على توسعة ثروتهم

---

[132] - كاظم جاسم،على العيساوي ،محمود حسين الوادي، **الاقتصاد الكلي**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص 25.

[133] -فايز بن ابراهيم الحبيب، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، تهامة، العربية السعودية، 1988، ص 23.

[134] -حسام دادو، مصطفى سليمان، عماد الصعيدي، خضر عقل، يحي الحضاونة، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الميسرة، الطبعة الثالثة، الأردن، 2003، ص 117.

مستقبلا. أما على الصعيد الوطني، فإن الادخار وبالإضافة إلى تمويل التنمية الاقتصادية الطموحة، فإنه يقوم بوظيفة هامة تتمثل في معالجة ميزان المدفوعات، فالدول في العادة تلجأ إلى مدخراتها من ذهب ومعادن نفيسة وعملات أجنبية لمواجهة التقلبات الدورية في موازينها[135].

وكما سبق الإشارة إليه سابقا، فإن الادخار من شأنه أن يساهم في سد الطريق أمام المصادر التضخمية وضغوطه، وبالتالي يعد وسيلة لتحقيق الاستقرار النقدي للاقتصاد، ويكون ذلك من خلال توجيه الموارد المالية الفائضة نحو الادخار بدل التوسع في العملية الاستهلاكية، والذي قد يزيد من مستوى الطلب الكلي مما يدفع بمستوى الأسعار إلى الارتفاع وبالتالي إحداث التضخم الذي يعيق تحقيق التنمية و يؤدي إلى تآكل المدخرات المالية. وفي حالة عدم التمكن من تلبية الطلب المحلي المرتفع بالسلع والخدمات المحلية، فسوف يتم اللجوء إلى الاستيراد من الخارج، وهذا مما سيؤدي إلى تبديد الادخارات المجمعة.

وبالعودة إلى الفكر الاقتصادي، نجد أن أهمية الادخار كانت محل دراسة وتحليل من جميع المدارس الاقتصادية، فالمدرسة الكلاسيكية التي اهتمت بضرورة تكوين التراكم الرأسمالي لزيادة الاستثمار وتحقيق الثروة، قد ركزت على فكرة أساسية لأجل بلوغ ذلك، فوفقا لنظرهم فإن رفع أرباح الطبقة الرأسمالية هو السبيل الأمثل على اعتبار أن هذه الطبقة هي التي تقوم بالادخار والتراكم الرأسمالي.

ولقد نادى دافيد ريكاردو بفكرة "أجر الكفاف" وأن يوجه الدخل نحو الأرباح، أي أرباب العمل وليس الأجور أي الموظفين، لأن الرفع من أجور العمال يعد قيدا على التراكم، وبالتالي يجب الحفاظ على مستوى أجري يغطي احتياجاتهم اليومية فقط.

وبالتالي فإن المشكل المطروح في نظرت الفكر الكلاسيكي، هو البحث عن رفع التراكم الرأسمالي لزيادة الإنتاج، أي هو مشكلة العرض كما تنص عليه الفريضة الأساسية في البناء الفكري الكلاسيكي، والمتمثلة في قانون المنافذ لجون باتيس ساي. كما أولى جون مينارد كينز، والذي انطلق من انتقاد فرضيات الفكر الكلاسيكي، جانبا من الأهمية في دراسة وتحليل ظاهرة الادخار/الاستهلاك، فكانت أهم أفكاره حول هذه الظاهرة الاقتصادية تتمثل في اعتباره أن الدخل هو حجر الزاوية في نظرية المستهلك (العوامل المتحكمة الاستهلاك تحديد كذلك الادخار)، وخلاصة ما توصل إليه هو أن الادخار يتأثر في الفترة القصيرة بالدخل المتاح فقط لأن العوامل الأخرى (الموضوعية والشخصية) لا تتغير في الأجل القصير، ولقد فتح هذا التحليل المجال أمام اهتمامات الباحثين الآخرين مثل (kuznets، 1946) الذي قام بدراسة العلاقة بين الاستهلاك والدخل في الو.م.أ فترات طويلة (1938-1969)[136] ومن جملة توصل اليه التحفظات حول التحليل الكنزي، ولقد تبلور ذلك في إعادة توضيح نظرية كينز فيما يخص الدخل والتي أصبحت تعرف بنظرية الدخل المطلق، و نظرا لأهمية الادخار كمتغير اقتصادي يتأثر ويؤثر بدوره في متغيرات أخرى، فقد واصل الباحثون الاهتمام بالبحث فيه وكان ظهور كل من نظرية الدخل النسبي ونظرية الدخل الدائم.

المطلب الثالث: أنواع الادخار ودوافعه

الفرع الأول: أنواع الادخار

---

[135] -على مهرة، **الادخار ودوره في التنمية**، وزارة الثقافة، سوريا، 1996، ص: 10.

[136] - سمير محمد عبد العزيز، **التمويل العام: المدخل الادخاري والضريبي والمدخل الإسلامي والمدخل الدولي**، الطبعة الثانية، مكتبة الإشعاع، مصر، ص: 47.

ينقسم الادخار حسب طبيعة المدخرين الى نوعين وهما:

1-ادخار اختياري: ويتمثل في ذلك النوع من الادخار الذي يصدر عن الأفراد عن طواعية وبمحض إرادتهم واختيارهم وبحرية تامة ويقدم فيه عنصر الإكراه، وتتولى الدولة القيام بالإجراءات الكفيلة بتحفيزهم إلى القيام بالادخار وتوجيه المدخرات إلى القطاع الإنتاجي مثل مدخرات القطاع العائلي ومدخرات قطاع الأعمال الخاص.

2- ادخاري اجباري: ويقصد به ذلك الادخار الذي تنعدم فيه حرية أطراف النشاط الاقتصادي ويتمثل في احتجاز جزء من الدخل عن الانفاق ويفرض على الافراد أو المشاريع بمقتضى قوانين ولوائح لا يستطعون مخالفتها وله أربعة أنواع وهي:

- ✓ فائض الميزانية العامة.
- ✓ فائض قطاع الأعمال.
- ✓ التأمينات الاجتماعية.
- ✓ التضخم النقدي.

الفرع الثاني: دوافع الادخار

تختلف دوافع الإنسان نحو الادخار من شخص لآخر بسبب قوتها أو ضعفها وهذا الاختلاف قد يرجع للعوامل التالية:

1-الطبقة العمرية: التي ينتمي اليها الإنسان فبالقطع تختلف ميول ودوافع الادخار لدى الطفل عن الشاب عن كبار السن.

2-البيئة الاجتماعية المحيطة بالفرد : وتتمثل في الطبقة الاجتماعية والمستوى التعليمي والثقافي.

3- الحياة الثقافية: الذي يحي خلاله الإنسان حيث أن التنشئة الثقافية تلعب دورا هاما في تأثيرها على شخصية الإنسان اتجاه كل أمور حياته.

ويمكن إجمال أهم دوافع الادخار بصفة عامة فيما يلي:

قد تقوم بعض المؤسسات أو الشركات باقتطاع جزء من أرباحها والاحتفاظ بها (ادخارها) بهدف استغلالها لفرص استثمارية جديدة وتعظيم أرباحها.

أما بالنسبة للأفراد فقد يقوم بالادخار لأغراض مختلفة:

- ✓ قد يدخر الفرد لغرض الإنفاق في المستقبل لقضاء حاجة في نفسه (شراء منزل، سيارة...)
- ✓ قد يدخر لكي يؤمن لنفسه ضد عاديات الزمن.
- ✓ قد يدخر لأنه يتطلع لترك ثروة إلى ذريته من بعده.
- ✓ يدخر لأنه يسعى للاستمتاع بجمع المال حبا في المال.
- ✓ قد يدخر لأنه يتطلع للقوة والجاه والأمان مما ينطوي عليه جمع الثروات واقتناء المال الوفير.

- ✓ قد يدخر لأن توفير الاعتدال في الإنفاق عادة متأصلة في نفسه لها قيودها وانعكاساتها على سلوكه الاقتصادي ونلخص من ذلك أن مختلف الأفراد يقومون بالادخار والاستثمار لأغراض مختلفة مستقلة بعضها عن البعض الآخر إلى حد كبير.

المطلب الرابع: محددات الادخار

أولا: محددات الداخلية

1-الدخل ونظرياته: بما أن الادخار جزء من الدخل الذي لم يستهلك فإننا نجد أن العوامل التي تحدد الاستهلاك تحدد في نفس الوقت الادخار، وعلى هذا فإن كينز اعتبر أن الدخل المتاح هو المحدد الأساسي لكل من الادخار والاستهلاك عكس التقليدين الذين أعطوا أهمية بالغة لسعر الفائدة واعتبروها المتغير المستقل والوحيد المحدد لمتغيرات الادخار.

2- سعر الفائدة: إذا كان الادخار يعبر عن ذلك الحرمان من الاستهلاك لفترة من الوقت فإن سعر الفائدة هي المكافأة التي يستفيد بها المستهلك نتيجة لحرمانه المؤقت ولهذا فإن تأثير سعر الفائدة على الادخار كان محل جدل ونقاش الكثير من الاقتصاديين. فلقد اعتبر الكلاسيك أن الفائدة هي عائد الادخار ولذلك فإنهم ذكروا أنه كلما زاد سعر الفائدة كلما زاد مستوى الادخار وبالتالي قل مستوى الاستهلاك ولكن يلاحظ ان هذا الغرض لا يكون صحيحا إلا إذا كان الهدف من الادخار هو مجرد تحقيق عائد في المستقبل، أما في الحالات التي يكون فيها الادخار بغرض الطوارئ المستقبلية أو لأغراض اجتماعية كالتعليم مثلا فإن ارتفاع الفائدة في الوقت الحاضر قد يقلل من مستوى الادخار، وبالتالي يزيد من مستوى الاستهلاك. بينما سعر الفائدة في نظر كينز هو ذلك السعر الذي يحقق التعادل بين كمية النقود التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها وبين الكمية الاجمالية للنقود التي عليه بعد التوظيف.

3-حجم الثروة: هناك من يشير الى وجود علاقة طردية بين مستوى الاستهلاك والادخار وحجم الثروة فلو أن شخصان يتساوى دخلهما الشهري ولكن أحدهم يستمد دخله من العمل والآخر يستمد دخله من ثروة يملكها كالأرض مثلا فإنه من المتوقع أن ينفق الثاني نسبة من دخله على الاستهلاك أكبر من التي ينفقها الأول والسبب في ذلك هو أن الأول عليه أن يدخر جزءا أكبر من دخله لمواجهة الطوارئ المستقبلية أو ليعيش منه عندما يتقاعد عن العمل أما الثاني فإنه يدخر نسبة أقل من دخله لاطمئنانه على مستقبله من حيث وجود مصدر شبه دائم للدخل حاضرا أو مستقبلا، وهذا يعني أنه كلما زاد حجم الثروة زادت نسبة الاستهلاك من الدخل وقله نسبة الادخار.

ثانيا: محددات الغير الدخيلة

وتشمل على الآتي:

1-معدل التضخم: ويعرف على أنه " الارتفاع العام في المستوى العام للأسعار المصاحبة للزيادة في كمية النقود المتداولة في السوق، وهو يعني أن التضخم يتوافق ويتلائم تماما مع الزيادة في كمية النقود. وينشأ التضخم في حالة اختلال التوازن بين كمية السلع والخدمات المعروضة في السوق والطلب عليها وذلك بزيادة هذا الأخير بشكل مستمر خلاف العرض الذي يكون شبه ثابت أو مستقر، ويعمل التضخم على اضعاف ثقة الأفراد بالعملة وبالتالي حافز الادخار في بعض الحالات.

2-العوامل الديمغرافية: لقد احتلت العلاقة بين النمو السكاني والادخار مكانا بارزا في العديد من نماذج النمو، حيث توصلت الدراسات الحديثة الى أن العوامل السكانية يمكن أن تؤثر على الادخار، إذ كلما ارتفع معدل النمو السكاني تباطؤ معدل نمو رصيد رأس المال العامل في المجتمع، ويمكن هذا التأثير في أثر معدل الاعالة على كل من الادخار الخاص والحكومي.

3-حصيلة الصادرات: تعتبر الصادرات من مكونات الدخل إذ تعتبر من الانفاق الأجنبي على السلع والخدمات المنتجة في الداخل والتي تم بيعها خارج الوطن، ويتسبب هذا الانفاق الأجنبي في خلق دخل للبلد المصدر، مما يؤدي الى خلق أصول رأسمالية، لذا تعتبر حصيلة الصادرات مصدر دخول مرتفعة العوامل المؤثرة على الدخل القومي والذي بدوره يؤثر على الادخار القومي الذي يعتمد على الدخل.

4-حصيلة الضرائب: تعتبر الضريبة أداة فعالة في التحفيز على الادخار وتوجيهه نحو الاستثمارات المنتجة وتستخدمها الدولة للتأثير في الطلب الكلي ومستوى الناتج القومي وفي توزيعه بين الفئات الاجتماعية والأقاليم المختلفة داخل الدولة، كما أن للضريبة أثر على كل من الادخار الحكومي والخاص.

5-التمويل الخارجي: التمويل الخارجي هو ذلك التدفقات المالية التي تعترضها من الخارج لسد فجوة الموارد المحلية الناتجة عن قصور المدخرات المحلية عن الوفاء بحجم الاستثمارات المطلوبة وقصور الصادرات عن تغطية الواردات، ومن ثمة لا بد من تغطية هذه الفجوة عن طريق الموارد المالية الأجنبية الإضافية وهذه الموارد أنواع منها: المعونات الأجنبية والقروض الأجنبية الخاصة، وللتمويل الخارجي آثار سلبية إذ أنه يمكن أن يؤدي الى تباطؤ جهد الدولة للتنمية وتعبئة الادخار المحلي، كما يمكم أن يكون له آثار إيجابية على الادخار الإجمالي من خلال تأثيرات القروض والاستثمارات الأجنبية على الدخل المحلي.

6-العوامل الاجتماعية والسياسية: إن عملية الادخار لها نظرة مختلفة عند مستوى كل من الفرد والمجتمع وهذا راجع الى عدة اعتبارات وعوامل من بينها اختلاف الحالات الاجتماعية والسياسية والثقافية للأفراد ومدى تمسكهم بالمعتقدات الدينية وبالعادات والتقاليد واختلاف وعيهم الادخاري، فالبعض يعتبر أن الادخار فيه عالية بمعنى أن هناك علاقة طردية بين الادخار والدخل أي أن زيادة الدخل تؤدي بالضرورة الى زيادة الادخار والبعض الآخر ينظرون عكس ذلك.

المبحث العاشر: الدخل القومي

المطلب الأول: تعريف الدخل القومي National Income

إن قياس مستوى النشاط الاقتصادي في أي مجتمع يتطلب تطوير مقياس اقتصادي للحكم عليه، ويعد الدخل القومي من المقاييس الأكثر استخداما لقياس الأداء الاقتصادي ومعرفة مستوى الرفاهية التي وصل إليها البلد كما يساعد على إجراء المقارنة بين الدول.

يعرف الدخل القومي بأنه" مجموع صافي قيم السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد من خلال مدة زمنية معينة عادة ما تكون سنة". كما يمكن أن تعريفه بأنه" مجموعة عوائد عناصر الإنتاج المساهمة في العملية الإنتاجية سواء كانت داخل أم خارج البلد خلال مدة زمنية معينة عادة ما تكون سنة". وبما أن العوائد المستلمة من قبل عناصر الإنتاج تمثل القوة الشرائية في الاقتصاد فهي لابد أن تكون مساوية للإنفاق القومي على مختلف السلع والخدمات.

وكما يعرف على أنه "مجموعة الدخول المكتسبة التي تعود على مالكي عوامل الإنتاج مقابل خدمات هذه العوامل التي يبيعونها بمعنى آخر هي عبارة عن مجموعة أجور العمل Wages (W) وريع الأرض Rent (R) و فائدة رأس المال Interest (I) والربح Profit(P).

$$NI=W+R+I+P$$

فيمثل الدخل القومي من وجهة نظر مالكي عوامل الإنتاج الدخول التي تعود عليهم من عوائد خدمات عوامل الإنتاج التي يملكونها، أما من وجهة نظر المنتجين وأصحاب الأعمال فإنهم يقيس تكاليف العملية الإنتاجية لديهم أو ايرادات السلع والخدمات التي أنتجوها. وفي ظل اقتصاد مغلق فإنه قيمة الإنتاج من السلع والخدمات تطابق قيمة عوائد عوامل الإنتاج ولكن على أرض الواقع تختلف تلك الحقائق وعليه تلعب والحكومة دورا مهما في الحياة الاقتصادية من خلال الانفاق العام و الضرائب التي تفرضها على قطاع الأعمال وقطاع المنزلي فهناك ضرائب غير مباشرة تفرضها الحكومة حيث تجعل سعر السوق أعلى من سعر التكلفة مثل الضرائب الجمركية وضرائب الانتاج على السلع والخدمات المنتجة أو المستهلكة.[137]

الدخل القومي= الناتج القومي الصافي-الضرائب غير المباشرة

NI= NNP-IT (Indirect Taxes)

الدخل القومي= الناتج القومي الاجمالي- قيمة استهلاك رأس المال- الضرائب غير المباشرة

NI=GNP-D-IT

وعند دراسة الدخل القومي يجب التأكيد على:

-من خلال تعريف الدخل القومي فهو يتضمن جميع الدخول التي يحصل عليها مواطنو البلد سواء كانوا داخله أم خارجه، أي يجب استبعاد الدخول التي يحصل عليها الأجانب داخل البلد، ويضاف إليه الدخول التي يحصل عليها أبناء البلد في الخارج.

[137] -ادم مهدي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 58-59.

-ان الدخل القومي يجب أن يكون ناتج من خدمات اقتصادية، والمعيار الذي يستخدم لتحديد فيما إذا كان الدخل المستلم يحتسب ضمن الدخل القومي أم لا هو إذا ما مثل المبلغ المدفوع مساهمة أحد العوامل الإنتاجية. ووفقا لذلك فإنه المساعدات والهبات والهدايا والفائدة على القروض الحكومية والدخول المتأتية من نشاطات غير اقتصادية لا تدخل ضمن حسابات الدخل القومي. كما ان الخدمات العرضية مثل الحصول على الأرباح من خلال شراء دار أو سند وبيعه بسعر أعلى فإنها لا تدخل في الدخل القومي وإنما تعد من قبيل الأرباح القدرية، كذلك فإن الإرث لا يدخل ضمن حسابات الدخل القومي لأنه لما لا يعدو أن يكون انتقال ملكية[138].

المطلب الثاني :حسابات الدخل القومي

بدأ الاهتمام بدراسة الدخل القومي في أعقاب الحرب العالمية الثانية حيث ارتفعت أسعار السلع والخدمات ارتفاعا حادا فقدت النقود قيمتها، وقد انعكس هذا الأمر على مستوى المعيشة والرفاهية العامة للمواطنين وهذا أدى بدوره إلى الاهتمام بفكرة الدخل القومي ومحاولة تقديره وقياسه على أسس سليمة، ويمكن التمييز بين خمسة افكار تستخدم في حسابات الدخل القومي وهي:[139]

1- **الناتج القومي الإجمالي Gross National Product GNP:** هو مجمل القيمة السوقية لكل السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع أو الاقتصاد القومي خلال فترة زمنية محددة وهي السنة. وعليه يعتبر الناتج القومي:

أ-مقياسا نقديا أي يقاس بالنقود:

مثال: إذا كان انتاج بلد ما لثلاثة مجموعات من السلع هي أ، ب، ج وكانت الكمية المنتجة هي 80، 50، 100 وحدة على التوالي وكانت أسعارها 50 ،40 ،30دينارا على التوالي، المطلوب حساب الناتج القومي الإجمالي؟

مجموعة السلع	الكميات المنتجة	أسعار الوحدة المنتجة	قيمة الانتاج
أ	80	50	80X50=4000
ب	50	40	50X40=2000
ج	100	30	100X30=3000
اجمالي الناتج القومي			9000

ب- يحسب الناتج القومي الإجمالي على أساس قيمة السلع والخدمات النهائية خلال السنة، ولا يحسب قيمة السلع والخدمات الأولية والوسيطة التي استخدمت في إنتاج غيرها من السلع وخدمات قبل أن تأخذ شكلها النهائي ولكن إذا أريد قياسه في فترة معينة وكانت تلك المنتجات الأولية والوسيطة موجودة تحسب بمثابة سلع نهائية.

ومثال على ذلك: إذا أردنا حساب الناتج القومي لمحصول القمح فنجده يمر بعدة مراحل ابتداء من زراعته ثم إنتاجه ثم طحنه وأخيرا خبزه، فعليه يمكن حساب قيمة الناتج الإجمالي منه أثناء السنة من كمية النهائية المنتجة على شكل خبز. أما إذا كان هناك مخزون من الطحين عند احتساب الناتج الإجمالي ولم يتم تحويله إلى خبز فإنه يحتسب في قيمة الناتج الإجمالي وكذلك يحسب مخزون القمح الذي لم يتحول إلى المراحل التالية من الإنتاج.

---

[138] -كامل علاوي كاظم الفتلاوي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 195-196.
[139] -ادم مهدي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص57-59.

ج- الناتج القومي الإجمالي هو مقياس ينجز الاقتصاد القومي خلال السنة

2-الناتج المحلي الإجماليGross Domestic Product GDP: هو صافي قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة في الاقتصاد القومي خلال السنة وذلك بعد استبعاد قيمة استهلاك رأس المال. فالفرق بين الناتج القومي الإجمالي والناتج المحلي الاجمالي هو استبعاد تحويلات العاملين في الخارج عن الناتج المحلي الإجمالي وعليه فإن في حالة اقتصاد مغلق لا أثر فيه للمعاملات وعليه فإن الناتج القومي الاجمالي يساوي الناتج المحلي الاجمالي.

يعتبر الناتج القومي الصافي أكثر دقة وموضوعية في قياس أداء وإنجاز الاقتصاد القومي عن فكرة الناتج القومي الإجمالي.

الناتج القومي الصافي = الناتج القومي الإجمالي- قيمة استهلاك رأس المال.

NNP=CNP-D

Net National Product (NNP)=Gross National Product- Depreciation

ومثال على ذلك: إذا بدأ مزارع موسمه الزراعي بزراعة واحد طن بذار قمح وفي نهاية موسم الحصاد أعطت هذه البذار انتاج قدره عشرة أطنان فعليه يكون انتاج الصافي من القمح تسعة أطنان.

3-الدخل الشخصي Personal Income (PI): يمثل الجزء من الدخول المكتسبة التي تعود لمالكي عوامل الإنتاج التي يستلمونها فعلا فالدخول المكتسبة تمثل مجموع الدخول أو العوائد التي يكسبها أو يحصل عليها الأفراد نتيجة بيعهم خدمات عوامل الإنتاج التي يمتلكونها. أما الدخول المستلمة فهي مجموع الدخول أو العوائد التي يحصل عليها الافراد ويتسلمونها فعلا سواء كان مكتسبة أو غير مكتسبة وعليه فإن الدخول المكتسبة ليست بالضرورة أن تساوي الدخول المستلمة.

PI=NI ± TRP (Transfer Payments)

4-الدخل المتاح او معد للإنفاق Disposable Income:هو الدخل الذي يستطيع الافراد التصرف به أو الانفاق منه لأغراض الاستهلاك أو الادخار. وهو يساوي الدخل الشخصي مطروحا منه الضرائب الشخصية Personal Taxes (PT) وأهم انواع الضرائب الشخصية هي ضرائب الدخل وضرائب الملكية الخاصة و الضرائب الإرث....الخ.

الدخل المتاح او معد الإنفاق= الدخل الشخصي- الضرائب الشخصية

DI=PI-TP

والدخل المتاح ينفق عادة لأغراض الاستهلاك الجاري (C)Consumption أو الادخار (S) Saving وثم لأغراض الاستثمار وفي بعض الأحيان يضطر الأفراد لدفع جزء من دخولهم المتاحة كفوائد عن ديونهم الشخصية Personal Payment (PP)وعليه فإن:

الدخل متاح او معد للإنفاق= الاستهلاك+ الادخار

DI= C+ S

وإذا كان هناك تسديد فوائد ديون شخصية فان المعادلة تصبح:

الدخل المتاح أو معد للإنفاق = الاستهلاك + الادخار – فوائد ديون شخصية

DI =C + S - PP

المطلب الثالث: طرق قياس الحسابات القومية

من نموذج التدفق للإنتاج والدخل يمكن التمييز بين طريقتين مختلفتين لقياس الناتج القومي وهما:

1- طريقة الانفاق
2- طريقة الدخل

وهناك طريقة ثالثة هي:

3- طريقة القيمة المضافة

أولا: طريقة الانفاق

يتم حساب الدخل القومي وفق هذه الطريقة من خلال احتساب المبالغ المنفقة من قبل أصحاب عوائد عناصر الإنتاج المساهمين في العملية الإنتاجية على السلع والخدمات بصورة مباشرة أو من خلال استخدام السلع والخدمات في إنتاج سلع وخدمات أخرى ويتكون الانفاق القومي من البنود الآتية:

- الانفاق الاستهلاكي سواء كان الانفاق الاستهلاكي خاص أو الانفاق الاستهلاكي على السلع والخدمات المخصصة للاستهلاك عام.
- الإنفاق الاستثماري ويتضمن الاستثمار الخاص والاستثمار العام.

أي أن:

الانفاق القومي = الانفاق الاستهلاكي الخاص + الانفاق الاستهلاكي العام + الاستثمار الخاص + الاستثمار الحكومي

ان الدخل القومي والناتج القومي ما هما إلا مظهرين لحقيقة واحدة، حيث ان قيمة الناتج هي مصدر لدخول اصحاب عناصر الانتاج الذين يقومون بدورهم بإنفاق هذه الدخول للحصول على السلع والخدمات المنتجة أي أن:

الدخل القومي = الناتج القومي

وان الدخل الذين يحصل عليه اصحاب عناصر الإنتاج اما أن يقوموا باستهلاك جزء منه في شراء السلع والخدمات ويدخروا الجزء المتبقي. أي أن الدخل القومي يساوي حسب المفهوم الكينزي :

الدخل القومي = الاستهلاك + الادخار

إن الجزء الذي لم يستهلك فإنه يذهب إلى الادخار وبالتالي يوجه نحو الاستثمار، أي:

الدخل القومي= الاستهلاك + الاستثمار

أما الجزء الذي يذهب إلى الادخار ولا يستثمر فهو يمثل المخزون السلعي الذي يعد في نهاية العملية استثمار.

إن بعض السلع والخدمات سواء كانت الاستهلاكية أو الانتاجية لا يمكن تغطيتها في السوق المحلية. لذا فهي تستورد من الخارج وبذلك ينفق جزء من الدخل على استيرادها وهو يمثل استنزافا للدخل وتسربا منه. كما ان هناك بعض السلع تصدر إلى الخارج، ويحصل البلد من خلال ذلك على عوائد تدخل ضمن دورة الدخل، لذا فان الحساب النهائي للدخل القومي وفق هذه الطريقة يكون وفق المعادلة الآتية:

الدخل القومي = الانفاق الاستهلاكي (العام + الخاص) + الانفاق الاستثماري (العام + الخاص)± المخزون السلعي ± الفرق بين الصادرات والاستيرادات

وبالرغم من عدم وجود مشاكل من الناحية النظرية في احتساب الدخل القومي وفق هذه الطريقة، إلا ان من الناحية العملية تبرز بعض المشاكل الإحصائية وخاصة المشاكل المتعلقة بالإنتاج غير السوقي مثل خدمات ربات البيوت والإنتاج المخصص للاستهلاك العائلي وريع المساكن التي يسكنها أصحابها. ومن المشاكل الأخرى هي وجود الضرائب غير المباشرة والتي تفرض على السلع فهي لا يقابلها دخل وانما تذهب إلى الحكومة وبالمقابل فإن الحكومة تقدم الإعلانات والدعم لذا فإن احتساب الدخل القومي وفق هذه الطريقة يجب طرح الضرائب غير المباشرة واضافة مبالغ الدعم والإعلانات.[140]

ثانيا: طريقة الدخل

يحسب الناتج القومي الإجمالي على أساس وتقدير وجمع قيمة الدخول المكتسبة التي يحصل عليها مالكو عوامل الإنتاج خلال وحدة الزمن" سنة". وتصنف هذه العوامل الى أرض وعمل ورأس مال ومقدرة تنظيمية وأن مجموع عوائد هذه العوامل هي ريع (الأرض) و أجور(العمل) وفائدة (راس المال) وربح (المنظم) ويمكن توضيح هذه البنود:[141]

أ-الأجور (العمل) Wages(W) :

تمثل عائد عنصر العمل. ويندرج تحتها الرواتب والأجور التي يتقاضاها العاملون في الاقتصاد القومي وكذلك تشمل العمولات والمكافآت والدخل من المهن الحرة مثل الأطباء والمحامين وأي إيرادات أخرى.

ب- الريع (الأرض) Rent (R): يندرج تحت صافي الناتج القومي من الغلات الزراعية والملكيات العقارية وغيرها.

ج- الفائدة (رأس المال) Interest (I): وتشمل كل الفوائد التي تدفع على القروض والاستثمارات.

د- الربح (المنظم) Profits (P): تشمل الأرباح الإجمالية التي تحققها المؤسسات التجارية والشركات ومؤسسات قطاع الأعمال. وتحسب هذه الأرباح قبل توزيعها إلى اصحابها و مستحقيها من مالكي الأسهم وكذلك قبل خصم الضرائب عنها أو دفعها.

---

[140] -كامل علاوي كاظم الفتلاوي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص199-201.

[141] -ادم مهدي احمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 61-62.

الدخل القومي = ريع (الأرض) + أجور (العمل) + فائدة (رأس المال) + ربح (المنظم)

NI = W+R+I+ P

فالضرائب تؤثر على الناتج القومي حيث ان زيادة الضرائب الغير مباشرة إلى تكاليف الإنتاج يؤدي إلى زيادة أسعار السلع والخدمات المبيعة مما ينقل عبئها إلى المستهلك كذلك مخصصات اهلاك رأس المال Debreciation (D)يؤثر على الصافي من الناتج القومي. ويمكن أن نفرق بين ثلاثة حسابات للدخل القومي و نحدد الفوارق بينها:

الدخل القومي = أجور + ريع+ فائدة + ربح

NI = W+R+I+ P

الناتج القومي الصافي = الدخل القومي + الضرائب غير المباشرة

NNP = NNP+TI

الناتج القومي الإجمالي =الناتج القومي الصافي + قيمة استهلاك رأس المال

GNP=NNP+D

الناتج القومي الإجمالي = الدخل القومي + الضرائب الغير مباشرة + استهلاك رأس المال

GNP= NI+ TI + D

ثالثا: طريقة القيمة المضافة Add Value:

وتعتمد هذه الطريقة في حساب الناتج القومي على أساس جمع القيمة المضافة في كل مرحلة من مراحل الإنتاج في المؤسسات أو القطاعات المختلفة. وتمثل القيمة المضافة في أي مرحلة من مراحل الإنتاج قيمة الناتج النهائي في نهاية تلك المرحلة مطروحا منها قيمة نفقات مدخلات الإنتاج من مواد أولية وسلع وسيطة ووقود واجور عمال وغيرها من خدمات عوامل الإنتاج المستخدمة في تلك المرحلة. لتوضيح هذه الفكرة يمكن أن نأخذ مثالا بسيطا وهو عملية إنتاج الخبز.

و تتكون هذه العملية من ثلاث مراحل، تبدأ بمرحلة إنتاج القمح من المزارع، ثم مرحلة الطحن، ومرحلة الخبز، فإذا فرضنا أن مزارع يبيع صافي ناتجه من القمح إلى صاحب المطحنة بمعدل 50 دينار/طن. وأن صاحب المطحنة يطحن القمح ويبيعه إلى صاحب المخبز بمعدل 70 دينار/طن. وفي المرحلة الثالثة يقوم صاحب المخبز بخبز الطحين وبيعه الى المستهلك النهائي بمعدل 100 دينار/طن. وهكذا يمكن حساب القيمة المضافة في كل مرحلة من مراحل الإنتاج كالاتي:

-في مرحلة إنتاج القمح: تعتبر قيمة صافي انتاج المزارع من القمح هي ناتجة الإضافي وهي 50 دينار/طن.

-في مرحلة الطحين: تعتبر القيمة المضافة في هذه المرحلة هي الفرق بين قيمة ناتج الطحين وقيمة القمح المستخدم في بداية المرحلة. أي أن القيمة المضافة تساوي 70-50= 20 دينار/طن.

-في مرحلة الخبز: وقياسا على المرحلة السابقة، فأن القيمة المضافة تمثل الفرق بين مخرجات المرحلة من الخبز ومدخلاتها من الطحين. وهي تساوي بالأرقام 100-70=30 دينار/طن.

وعليه فإنه يمكن الوصول إلى تقدير قيمة صافي الإنتاج الحقيقي من الخبز عن طريق جمع القيمة المضافة في كل مرحلة من مراحل الإنتاج وهي 50+20+30 =100دينار/طن. وهذه القيمة تتطابق تماما مع قيمة الخبز المنتج والمباع فعلا في نهاية المرحلة الثالثة.

وهي تعتبر القيمة المضافة مفيدة ونافعة لأنها تساعد في تجنب الازواج في القيد. فلو أردنا مثلا نحسب قيمة الناتج الحقيقي بطريقة الانفاق، فقد يقع المحظور والوقوع في أخطاء ازدواج القيد. فمثلا قد يعتبر البعض أنه كلا من القمح والطحين والخبز في حد ذاتها نواتج حقيقية يجب تضمينها في تقدير قيمة الإنتاج. وتقدر هذه القيمة على أساس 50+70+10= 212 دينار/طن. وهذا طبعا خطأ، اذ ان القمح والطحين لم يستهلكا كسلعة نهائية، وإنما استخدام كسلعة وسيطة في إنتاج الخبز (السلع النهائية). وأن قيمة الخبز وكلفة انتاجه تضمنت قيمة هذه المدخلات كسلعة وسيطة. وطريقة القيمة المضافة قد أوضحت ذلك. ويمكن إعادة ترتيب المثال السابق على النحو التالي:

جدول رقم (5): طريقة حساب القيمة المضافة

المرحلة الانتاجية	المنتج أو البائع	المشتري	السعر السوقي	القيمة المضافة
مرحلة انتاج القمح	المزارع	صاحب المطحنة	50دينار /طن	50دينار /طن
مرحلة انتاج الطحين	صاحب المطحنة	صاحب المخبز	70 دينار / طن	70 دينار / طن
مرحلة انتاج الخبز	صاحب المخبر	المستهلك	100 دينار/ طن	100 دينار/ طن
المجموع				100

وهكذا، فإنه طريقة القيم المضافة تساعد في تجنب الوقوع في خطأ ازدواجية القيد في العمليات الحسابية لقيمة الإنتاج القومي بينما هي سلع نهائية أو وسيطة حيث انه من الصعوبة التمييز بين ما هو سلع نهائية او وسيطة. ولكن القمح الذي يعيد المزارع استخدامه كبذار يعتبر سلعة نهائية. وكذلك الطحين الذي يستخدمه صاحب المخبز هو سلعة وسيطة. ولكن الطحين الذي تستخدم ربات البيوت مباشرة لأغراض الاستهلاك النهائي (صنع الكيك) هو سلع نهائية.[142]

ومن المشاكل التي تعترض حساب الدخل القومي وفق هذه الطريقة تتعلق بصيغة الحساب، بمعنى هل يحسب بشكل إجمالي او صافي، فالأول تم توضيح سابقا، اما الثاني فهو عبارة عن الناتج المحلي الإجمالي مطروحا منه استهلاك رأس المال (الاندثار) الذي يراد به مقدار التلف التي تصيب الطاقة الإنتاجية في البلد لذا عند تحديد الاستثمار الإجمالي في البلد يجب أن يحدد ما يحل محل الاندثار للمحافظة على الطاقة الإنتاجية بشكل سليم ثم تحديد صافي الاستثمار

الناتج المحلي الصافي = الناتج المحلي الإجمالي - الإندثارات

[142] -احمد زهير شامية، صالح خصاونة ومحمد ظافر محبك، مبادئ الاقتصاد2، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2008، ص ص 41-43.

أما إذا أضفنا صافي عوائد عناصر الإنتاج في الخارج نحصل على الناتج القومي الإجمالي. وعند طرح الاندثارات من الناتج القومي الإجمالي نحصل الناتج القومي الصافي بسعر السوق أي:

الناتج القومي الصافي = الناتج المحلي الصافي ± صافي عوائد عناصر الإنتاج الوطنية في الخارج والأجنبية في الداخل

وإذا طرحنا الضرائب غير المباشرة من الناتج القومي الصافي نحصل على الناتج القومي بسعر عناصر الإنتاج أي أن:

الناتج القومي الصافي بأسعار عناصر الإنتاج = الناتج القومي الصافي - الضرائب غير مباشرة

اما إذا طرحنا الضرائب المباشرة من المعادلة اعلاه نحصل على الدخل القومي قابل للتصرف أو المتاح:[143]

الدخل القومي القابل للتصرف = الناتج القومي الصافي بأسعار عناصر الإنتاج- الضرائب المباشرة

المطلب الرابع : الصعوبات والثغرات في تقدير الحسابات القومية

1-عدم ثبات الأسعار:[144]

التغير في أسعار السلع والخدمات ينعكس مباشرة على تقدير قيمة الناتج القومي وهذا بدوره يؤدي إلى صعوبة الوصول إلى تقديرات حقيقية ومعبرة عن منجزات الاقتصاد القومي. ولتلافي هذه المشكلة فهناك طريقتان لتقدير الناتج القومي وهي باستخدام الأسعار الجارية في السوق والتي تتغير من سنة لأخرى والثانية باستخدام أسعار ثابتة وموحدة لكل السنوات المراد تقديرها ولتحقيق هذه الغاية نأخذ أسعار السنة السابقة أو متوسط الأسعار لعدة سنوات سابقة ويشار اليها الا بسنة الأساس او أسعار الأساس وعليه تصبح المقارنات في قيم الناتج القومي قاصرة على التباين في كميات الإنتاج الحقيقي

2-ضرورة تجنب ازدواج القيد في الحساب السلع الوسطية:

ان الناتج القومي الإجمالي يشمل جميع السلع والخدمات النهائية ولا يشمل السلع نصف المصنعة ولا الوسيطة ولا المواد الأولية لأن ادخالها ضمن الناتج القومي الإجمالي يكون هناك ازدواجا ولذا يمكن التفادي من هذه المشكلة كالآتي:

- ✓ احتساب القيم السوقية للسلع والخدمات النهائية فقط.
- ✓ احتساب القيم المضافة في كل مرحلة من مراحل الإنتاج.

3-اعتبار كل العمليات الإنتاجية واستثناء العمليات غير الإنتاجية:

نجد ان الكثير من العمليات الإنتاجية تصل إلى السوق ولا يتحدد لها سعر سوقي وكذلك بالمقابل نجد بعض العمليات السوقية غير الانتاجية تصل إلى السوق ويتحدد لها سعر سوقي ومن العمليات الإنتاجية غير السوقية التي يجب أخذها في الاعتبار عند حساب الناتج القومي الإجمالي هي:

أ- **إيجار البيوت والمنازل التي يسكنها مالكوها:**

حيث ان قيمة الإيجار الذي يدفعه المستأجرون يعتبر ثمنا لخدمات السكن أما اصحاب المساكن أي مالكيها ويسكنون فيها لا يدفعون بالمقابل أجرة بالرغم من انها تمثل خدمة انتاجية فيجب أخذها في الاعتبار.

ب- المستهلكات الزراعية التي يستهلكها منتجوها:

---

[143] -كامل علاوي كاظم الفتلاوي واخرون، مرجع سبق ذكره، ص 199.

[144] -ادم مهدي احمد، مرجع سبق ذكره، ص ص65-67.

فالمنتجات الزراعية التي ينتجها المزارعون ويستهلكونها مباشرة لا تصل إلى الأسواق بالتالي لا تحسب من قيمة الناتج القومي ولذا يجب أن تأخذ في الاعتبار لأنها تمثل جزء أساسي وحقيقي من الناتج القومي

ت- خدمات ربات البيوت:

وهي تشمل أعمال الطبخ والاعتناء بالبيت كأعمال الصيانة وخلافه فهذه أيضا يجب أن تأخذ في الاعتبار حيث وتضع لها تقديرات لقيمة الجهد المادي المبذول.

أما العمليات السوقية غير الإنتاجية التي يجب استثناؤها من حساب الناتج القومي هي:

أ- **العمليات المالية البحتة:** مثل

1-المدفوعات التحويلية وهي المدفوعات التي تحول من الحكومة إلى الأفراد دون أن تتضمن المشاركة في الإنتاج الحالي. مثل راتب التقاعد، الضمان الاجتماعي ....الخ

2- العمليات الخاصة مثل نقل ملكيات الأسهم والسندات والأوراق المالية الأخرى ويستثنى منها عمولات البيع والشراء التي يحصل عليها السماسرة في تعتبر خدمات انتاجية وبالتالي تحسب في قيمة الناتج القومي.

ب- بيع السلع المستعملة :

فهي تمثل انتاجا جاريا أي إضافة جديدة للإنتاج القومي عن السنة الحالية التي تتم فيها عملية البيع فهي تمثل انتاجا قديما عن فترة زمنية سابقة تم تقديرها في تلك الفترة.

مما سبق نخلص بأن الناتج القومي ليس مؤشرا جيدا لقياس مستوى الأداء والإنجاز الكلي في الاقتصاد القومي للآتي:

- ✓ يفشل في قياس بعض العمليات الإنتاجية غير السوقية في قيمة الناتج القومي كخدمات ربات البيوت.
- ✓ لا يأخذ في الاعتبار أوقات الفراغ.
- ✓ لا يراعى طبيعة تركيب وتوزيع الثروة والدخل بين المواطنين.
- ✓ لا يأخذ في الاعتبار استهلاك الناتج القومي.
- ✓ لا يأخذ في الاعتبار استعمالات البديلة للموارد الاقتصادية.
- ✓ لا يأخذ في الاعتبار حجم السكان ولا توزيعهم العمري ولذلك يعتبر حساب متوسط نصيب الفرد من الدخل هو أفضل لقياس درجة الرفاهية العامة في المجتمع.

$$\text{متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي} = \frac{\text{الدخل القومي}}{\text{عدد السكان}}$$

المبحث الحادي عشر: النقود والبنوك Money &Banks

المطلب الأول: النقود: تعريفها، نشأتها وخصائصها

الفرع الأول: تعريف النقود Definition of Money

تعرف النقود (Money) بأنها أية وسيلة يمكن من خلالها تبادل السلع والخدمات وسداد الدين وتقبل قبولا عاما[145]. ويمكن تعريف النقود بأنها تلك السلعة أو شيء الذي يلقى قبولا عاما كوسيط للتبادل أو كوسيلة للدفع حيث كان هذا الوسيط في بداية الأمر يعد سلعة محددة تتميز بقبولها من الجميع في عملية المبادلة وكانت مثل هذه السلع تعتبر أول أشكال النقود والتي يمكن نسميها النقود السلعية، ولا بد من ملاحظة أن السلعة التي يتم اختيارها كنقود تختلف من مجتمع لآخر ولكنه تتفق في كونها سلعة هامة تتمتع بتقدير عام بقيمة عالية من قبل أفراد المجتمع ومن الأمثلة على النقود التي تم اختيارها ولاقت قبولا من أفراد المجتمع: الأرز، والقمح، والبدور، الملح، الماشية..الخ. ثم سرعان ما تخلت تلك المجتمعات عن هذه الأنواع من النقود نظرا للصعوبات التي واجهتها كما أشرنا سابقا. فتخلت عن السلع الاستهلاكية كنقود وتحولت إلى أنواع أخرى مثل الأصداف والقواقع البحرية والحجارة النادرة، ثم استخدموا النقود المصنوعة من المعادن من النحاس والحديد ثم الذهب والفضة، وهكذا استمرت التطور في استخدام النقود إلى أن وصلت إلى وضعها الحالي[146].

الفرع الثاني : نشأة النقود

لا يمكن فهم طبيعة النقود ودورها في الحياة الاقتصادية إلا بالتعرف في مرحلة أولى من نشأتها وتطورها مع اقتصاد المبادلة[147]. وكان نشاط الاقتصادي في المجتمعات البدائية يتم بغرض الاستهلاكي الذاتي[148]. حيث كان الإنسان يسعى في حياته اليومية إلى إشباع حاجاته المختلفة عن طريق استهلاكه ما ينتجه بنفسه وما ينتجه غيره من أفراد المجتمع من سلع وخدمات[149]. حيث كانت المجتمعات صغيرة وبعيدة عن بعضها حيث يستهلك ما ينتج ولا حاجة للتبادل. ومن صعوبات التي واجهت مرحلة الاكتفاء الذاتي، تتمثل فيما يلي:

- ✓ لا يهتم أصحابها بالتطور.
- ✓ عدم وجود فائض أي لا حاجة للتبادل أي لا حاجة للنقود.
- ✓ انخفاض جودة المنتجات أي عدم وجود بديل لها.
- ✓ عدم امكانية تحسين مستوى المعيشة
- ✓ عدد السكان محدود.

---

[145] - كامل علاوي كاظم الفتلاوي وحسن لطيف كاظم الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 231.

[146] -محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 331-332.

[147] -محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي- الجزء الثاني الاقتصاد النقدي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ، لبنان، 2003، ص 80.

[148] -سكينة بن حمود، **مدخل لعلم الاقتصاد**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009، ص 39.

[149] - محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 331.

ومع مرور الزمن ونمو حجم السكان ظهر التخصص في إنتاج السلع. فهذا يزرع قمحا والآخر قطنا، وذاك يعمل بصيد الأسماك أو الحيوانات وما إلى ذلك. وبظهور هذا التخصص وجد فائض من السلع لدى الوحدات التي تنتجها. ومن ناحية أخرى هناك حاجات لهذه الوحدات تريد أن تشبعها. ومن ثم نشأة الحاجة إلى مبادلة الفائض عن الاستهلاكي الذاتي بالأشياء التي ينتجها الآخرون والتي تفيض بدورها عن حاجتهم الشخصية وهنا نشأ التبادل، وهو من صور التبادل[150] التي عرفها الإنسان وهي المقايضة(Barter)[151]. وهذا يدل على التطور هذه المجتمعات في العصور الأولى من التاريخ.

والفكرة المقايضة هي عبارة عن مبادلة سلعة بسلعة أخرى يكون الفرد في حاجة إليها. فمنتج القمح مثلا يتخصص في إنتاجه، ويحصل على حاجته من الصوف عن طريق مبادلة كمية من القمح الفائض عن حاجته مع منتج الصوف الذي يحتاج إلى القمح وعنده فائض من الصوف، فيكون التقاء المنتج بالمستهلك مباشر دون وسيط. ومع تزايد حاجات الناس وتنوعها وانتشار تقسيم العمل على نحو بدائي، أن دعوا إلى التوسع في المبادلات، وعندئذ أصبحت المقايضات وسيلة بدائية للتبادل، لا يمكن أن تفي بالحاجة وبخاصة في الجماعة الواحدة[152]. ومن خصائصه:

- ✓ التخصص وتقسيم العمل: أصبح الانسان يحسن في انتاجه.
- ✓ التخصص أدى الى وجود فائض من السلعة التي ينتجها وحاجة الى السلع الأخرى.
- ✓ كان نظام المقايضة ناجحا عندما كان عدد السلع قليلا.

وقد واجه هذا نظام المقايضة عدة صعوبات قبل التمكن من إتمام عملية المبادلة نذكر من بين هذه الصعوبات الآتي[153] :

أولا: صعوبة التوافق المزدوج بين الرغبات: أي تلاقى رغبة البائع مع رغبة المشتري في آن واحد، حيث يكون كل منهما قادرا على تلبية رغبة الآخر، ففي ظل نظام المقايضة، على البائع أن يجد من يرغب في الحصول على سلعته أو خدمته ويملك في ذات **الوقت** السلعة أو الخدمة التي يبحث عنها عند المشتري. إلا أن مثل هذا التوافق بين الرغبتين لم يكن ليتحقق إلا بعد ضياع كبير في الجهد والوقت.

ثانيا: صعوبة تجزئة بعض السلع: تتمثل في عدم قابلية معظم السلع للتجزئة. فكثير من السلع تتميز بكبر حجمها وارتفاع قيمتها، وقد لا يرغب أصحابها استبدالها بكميات كبيرة من سلعة واحدة.

ثالثا: عدم وجود وحدة قياس: أي عدم وجود وحدة عامة مشتركة يمكن بها قياس قيم السلع والخدمات المختلفة، وعلى ذلك لابد من تحديد معدل استبدال يتفق عليه كل من البائع والمشتري عن كل عملية مبادلة، وعند عدم وجود وحدة قياس مشتركة، لا يمكن التعبير عن قيمة أي سلعة أو خدمة بمقدار ثابت بل سيعبر عن قيمة كل سلعة بعدد قيم السلع والخدمات المطروحة في السوق.

---

[150] - سكينة بن حمود، مرجع سبق ذكره، ص 39.
[151] -المرجع السابق الذكر، ص 39.
[152] -محمد دويدار، مرجع سبق ذكره، ص 81.
[153] - سكينة بن حمود، مرجع سبق ذكره، ص ص 40-41.

رابعا:عدم وجود شيء يحظى بالقبول العام يستخدم عند تسديد المدفوعات الآجلة: إذ كثير ما تنص العقود على قيام أحد الطرفين بتسديد قيمة الصفقة في فترة لاحقة، وفي ظل نظام المقايضة يتم التسديد المؤجل بالسلعة، إلا أن مثل هذا الاتفاق من شأنه أن يثير المشاكل التالية:

- ✓ الخلاف حول تحديد نوعية السلع أو الخدمة.
- ✓ المخاطر الكبيرة التي يمكن أن يتعرض لها أي من الطرفين المتعاقدين عند ارتفاع أو انخفاض قيم السلع المنصوص عليها في العقد خلال فترة العقد، أي الفترة الفاصلة بين تاريخ توقيع العقد وتاريخ استحقاقه.

خامسا: عدم وجود وسيلة عامة لاختزان القيمة: في ظل المقايضة يتم خزن السلع في صورة السلع الأصلية ذاتها، مما يؤدي بصاحبها إلى تحمل نفقات خزن باهضة، إضافة إلى إمكانية تعرض المخزون إلى التلف أو السرقة، وعلى سبيل المثال، إن الاحتفاظ بالثروة على شكل أغنام يتطلب الإنفاق على تغذيتها، كما قد تتعرض إلى الهلاك عند إصابتها بالأمراض والأوبئة، أو قد تنخفض قيمتها بس ظروف في العرض والطلب يرى البعض أن خزن الثروة بهذه الصورة قد يجلب وحسد الآخرين، مما يجعل الثروة عرضة للسرقة.

لقد أدت الصعوبة التي رافقت نظام المقايضة، وتطور النشاط الاقتصادي إلى ضرورة إيجاد وسيلة أخرى تقوم بمهمة تقدير قيمة الأشياء وتعمل كوسيط للمبادلة[154] ، بعدما كانت المقايضة في البداية وسيلة لتيسيرها، أصبحت عند مرحلة معينة من التطور قيدا على المبادلات ذاتها. ومن هنا دعت ضرورة التوسع في المبادلات إلى ظهور وسيلة أخرى للتبادل وهي ما نسميها النقود. ويقوم النظام النقدي على تجزئة المقايضة الى وحدتين:

- ➢ **البيع :** وهو التخلي عن السلعة مقابل النقود.
- ➢ **الشراء :** وهو الحصول على السلعة مقابل النقود.

الفرع الثالث: خصائص النقود

إن ما يمكن اتخاذه كنقود يعتمد على الموارد المتاحة إضافة إلى توفر بعض الصفات الهامة حتى تقوم بدورها كوسيط يتمتع بصفات جيدة، ومن أهم هذه الصفات:[155]

- ✓ أن تتمتع النقود بصفة القبول من جميع الأفراد المجتمع.
- ✓ أن تصنع النقود من مواد غير مكلفة في المجتمع، حتى لا يكون هدر للموارد.
- ✓ أن تصنع النقود من مواد سهلة النقل أي خفيفة الوزن صغيرة الحجم.
- ✓ أن تصنع النقود من مواد معمرة وتتحمل التلف نظرا لكثرة التداول.
- ✓ أن تكون النقود متماثلة وقابلة للتجزئة إلى وحدات صغيرة القيمة تتناسب مع عمليات البيع والشراء المختلفة.
- ✓ أن تتمتع النقود بثبات نسبي في قيمتها أي لا تتغير قوتها الشرائية من حين لآخر بشكل كبير.

---

[154] -كامل علاوي كاظم الفتلاوي وحسن لطيف كاظم الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 231-232.

[155] -محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 332.

✓ يجب أن تصنع النقود من مواد صعبه التزييف.

المطلب الثاني: أهمية النقود، أنواعها ووظائفها

الفرع الأول: أهمية النقود

للنقود أهمية كبيرة في حياة الفرد والمجتمع بشكل عام في النقاط التالية:

- باتت النقود وسيلة أمان للفرد لتنفيذ التزامه عن طريقها؛
- تمثل النقود وسيلة لحصول الفرد على الرفاهية والمتعة؛
- تعد النقود عصب أي دولة اقتصاديا أي مدى قوتها؛
- تساعد النقود في تنمية الدولة وتنفيذ مشاريعها بسهولة أكثر؛
- النقود تمكن المجتمعات من شراء لوازمها.

الفرع الثاني: أنواع النقود

لا يمكن فهم طبيعة النقود ودورها في الحياة الاقتصادية إلا بالتعرف في مرحلة أولى على نشأتها وتطورها مع اقتصاد المبادلة. وقد بدأت المجتمعات مبادلاتها الأولى كما نعرف عن طريق المقايضة، ثم لم تلبث المقايضة أن مهدت السبيل لظهور النقود، ولم تكن النقود في أول الأمر ورقة من أحد البنوك ولا قطعة معدنية، ولكنها كنت إحدى السلع التي يتم استهلاكها أو التي تستخدم في الإنتاج. لقد كانت سلعة من السلع. ثم تطورت النقود من سلعية إلى معدنية ثم صارت نقودا ورقية وأخيرا نقود مصرفية. ويمكن تلخيص أهم أنواع النقود في الآتي:

1-النقود السلعية: دفعت الرغبة في التغلب على صعوبات المقايضة، إلى اختيار سلعة من السلع الرئيسية، لكي تلعب دور النقود، والذي يستطيع أن يتصوره المرء، أن هذه السلع التي وقع اختيار الجماعات عليها للقيام بوظيفة النقود، لابد أنها كانت تختلف من بيئة الى أخرى تبعا لعوامل تميز البيئات المختلفة، من النواحي الاقتصادية والاجتماعية، كإمكانية الحصول على هذه السلعة بكميات كافية، ودرجة تمثيلها للثروات المعروفة في ذلك الحين.

كما ان اختيار مثل هذه السلع لابد أن يكون قد خضع لاعتبارات تتصل بمستوى التفكير السائد وأذواق الجمهور وعاداته، وبعض السلع التي استخدمت كنقود هي الأرز، الشاي، الملح، الفضة ،الذهب، البرونز، النحاس، الجلود، الصوف، اسنان الحوت، العبيد، الماعز، ...الخ.

في البداية استلمت النقود السلعية، حيث لا تختلف قيمتها النقدية عن قيمتها الحقيقية كسلعة، أي أن قيمتها لا تتغير سواء استعملت كنقود او استخدمت الاغراض أخرى كالتزيين بالذهب والفضة مثلا. وقد تمثلت الأنواع الأولى للنقود بتلك الأشياء، التي تميزت بقدرتها الاستعمارية العالية في المجتمعات المختلفة. ويمكن أن نتصور أن الأحوال تطورت شيئا فشيئا حتى عم استخدام المعادن النفيسة في صنع مسكوكات صيغت بأشكال معينة، حيث يسهل تقدير كمية المعادن الذي تحويه، وبالتالي تحديد قيمة كل وحدة منها بالنسبة لوحدة النقد او وحدة التحاسب. ومن الأسباب التي أدت إلى تفضيل المعادن النفيسة

كالذهب والفضة في الاستعمال النقدي عن سائر السلع الأخرى، هي تلك الصفات التي تتمتع بها هذه الانواع من المعادن. فالذهب والفضة يمتازان عن غيرهم من السلع بالصلابة.[156]

2-النقود المعدنية: انتقلت النقود الى مرحلة أخرى من مراحل التطور فانتشر استعمال المعادن نقودا إذ يسهل صياغتها وصكها في شكل معين وبقيمة محددة. فكانت النقود البرونزية والنحاسية أول أنواع النقود المعدنية، ومع تطور التجارة الخارجية استخدمت الفضة والذهب. فالفضة والذهب تلافيا عيوب المعادن الأخرى وأصبحتا أقدر أنواع على القيام بوظائف النقود، [157] كما أن النقود التي تصنع منهما يسهل جعلها متجانسة، وقابلة للتجزئة، كما يسهل حملها وتخزينها. ولكن أهم من هذا كله، أنهما يتمتعان بالتدرة النسبية، فالذهب لا يمثل انتاجه السنوي إلا جزاءا ضئيلا من الكميات المستخرجة منه، وعليه فالزيادة السنوية في عرضه الكلي لا تؤثر تأثيرا محسوسا في قيمته.

3-النقود الورقية: في عصر التجاريين وظهور طبقة التجار ازداد حجم المبادلات التجارية المحلية والعالمية مما اضطر التجار الى حمل كميات كبيرة من النقود المعدنية من الفضة والذهب ونظرا المخاطر التي يتعرض لها التاجر ظهرت مجموعة من القواعد العرفية والتقاليد تساعد على تداول الحقوق بين التجار فكان انتشار مهنة الصرافة حيث تمتعت الأوراق المتداولة الصادرة عن الصيارفة بالثقة والقبول العام. ومع الحاجات إلى المصارف تطور نظام المصارف فأصبحت تقوم بأعمال الإقراض ومع مرور الزمن أصبحت السندات التي يصدرها المصرف لحاملها تتداول من يد إلى أخرى. وفي مرحلة ثانية أصدرت الدولة القانون الذي يلزم الأفراد بقبول النقود الورقية وتداولها دون أن يكون للأفراد الحق في استبدالها بأي عملة أخرى في المجتمع الواحد.[158]

4-النقود الدولية: وهي التي يستخدمها صندوق النقد الدولي في تسوية المدفوعات الدولية فيما تعرف بحقوق السحب الخاص التي تقتصر على الدول أعضاء في الصندوق ولها نظام معين للتعامل بها ضمن منظمة النظام النقدي الدولي.

الفرع الثالث: وظائف النقود Functions of Money

إن وظائف النقود تطورت من وظيفتها كأداة للمحاسبة أو مقياسا للقيمة إلى وظيفتها كوسيط للتبادل، وكانت هاتان الوظيفتان هما الوظيفتين الأصليتين النقود. ولكن هناك أيضا وظيفتان مشتقتان وهما مقياس للمدفوعات الآجلة ومستودع للقيمة. وفيما يلي نحاول مناقشة هذه الوظائف الأربعة كالآتي:

أولا: النقود كوسيلة للتبادل: تعتبر هذه الوظيفة أقدم وظيفة تؤديها النقود وأهمها. ولربما يعود ظهور النقود منذ البداية إلى الحاجة الناس لأداة مبادلة، لتذليل صعوبات المقايضة وتسهيل عملية التبادل بين أفراد المجتمع[159]. فالنقود كوسيط للتبادل تمكن الأفراد من أن يتبادلوا وبسهولة وحرية إنتاجهم بإنتاج الآخرين[160]. فالنقود تعني أنها تتوسط عملية مبادلة السلع والخدمات بالنقود (عملية البيع)، ثم مبادلة النقود بالسلع والخدمات (عملية الشراء). فالنقود هي من تسمح بمبادلة سلعة أو خدمة بسلعة أو خدمة أخرى

---

[156] - سكينة بن حمود، مرجع سبق ذكره، ص ص45-46.
[157] -ادم مهدي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 89.
[158] -المرجع السابق الذكر، ص 90.
[159] - سكينة بن حمود، مرجع سبق ذكره، ص 41.
[160] -محمود حسين الوادي والآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 332.

بطريقة غير مباشرة، وبهذا فهي تفكك عملية البيع والشراء الموحدة في ظل المقايضة إلى عمليتين منفصلتين وغير متزامنتين[161]، حيث تستبدل السلع بنقود في المرحلة الأولى، ثم تستبدل النقود بالسلع في المرحلة الثانية، خلافا لما كان عليه في نظام المقايضة كأداة مبادلة، لم يعد صاحب النقود بحاجة إلى مبادلة سلعته بسلعة أخرى. وذلك وفر استخدام النقود على البيع والمشتري الجهد والوقت الضائع عند مبادلة سلعة بسلعة أخرى في ظل نظام المقايضة، وقد ساعد استعمال النقود كأداة مبادلة على ظهور التخصص في بعض أنواع الإنتاج، ثم تقسيم العمل داخل النوع الواحد من الإنتاج. إذا أصبح من الأفضل تخصص الفرد بإنتاج فرع واحد من سلعة معينة و بيعها، وقد ترتب على مبدأ التخصص وتقسيم العمل داخل المؤسسة الواحدة، ان تحققت زيادة كبيرة في حجم الإنتاج خاصة بعد إتباع سياسة الإنتاج الواسع النطاق، اعتبارا من القرن التاسع عشر[162]. كما يترتب على وساطة النقود في المبادلة أنها تمكن الأفراد من تأجيل الإنفاق، لأن استلام النقود كثمن للسلع المباعة لا يكون مصحوبا بالضرورة بإنفاق فوري لها، بل بالإمكان الاحتفاظ بها لمدة حتى تحين الحاجة إليها، فهي توفر إمكانية ادخارها بشكل أرصدة نقدية يمكن إعادة استخدامها في وقت لاحق.

ثانيا: النقود كمقياس للقيمة: تستخدم النقود لقياس قيم جميع السلع والخدمات المتداولة داخل الاقتصاد الوطني[163]، وتسمح النقود بتحديد عدد الوحدات النقدية اللازمة التي تدفع للحصول على السلع والخدمات، كالدينار الجزائري أو دولار...الخ[164]، وإن أهم ما يميز النقود هو أنها معادل عام مقيم للسلع والخدمات، أي مقياس عام للقيمة، وبهذا يكون باستطاعة جميع المتعاملين في السوق المقارنة بين القيم النسبية لمختلف السلع عن طريق تقدير عدد الوحدات النقدية اللازمة للحصول على كل سلعة. وعادة ما يعبر عن العلاقة بين كمية الوحدات النقدية وكمية السلع والخدمات التي تجري مبادلتها بها بالسعر أو الثمن. وهو التعبير النقدي لقيم الأشياء[165]. وبهذا يصبح السعر مؤشر القيمة مشيرا إلى عدد الوحدات النقدية المطلوبة للحصول على أي من السلع والخدمات، فيقال أن ثمن كيلو البرتقال 50 دينار جزائري، وثمن متر القماش 200 دينار جزائري...الخ. وباستخدام النقود أصبحت جميع السلع والخدمات تبادل بشيء واحد. وقد ساعد استعمال وحدة حساب عامة على سرعة تداول المعلومات الاقتصادية بين أفراد المجتمع. إذ أن التعبير عن مختلف السلع والخدمات بوحدة حساب موحدة ساعد البائعين والمشترين على تحديد اختياراتهم في البيع والشراء وتحديد كميتها وأنواعها فاتسع مجال التخصص وتقسيم العمل خارج النطاق العائلي الضيق[166]. وبهذا المعنى، فإن النقود كوحدة لقياس القيم الاقتصادية تشبه وحدات القياس الأخرى، فعلى سبيل المثال يستخدم المتر لقياس الطول واللتر لقياس السوائل، مع ذلك فإن هناك فرقا جوهريا بينها وبين وحدة القياس الأخرى يكمن في إن قيمة النقود متغيرة نتيجة التغير الحاصل في المستوى العام للأسعار[167].

ثالثا: النقود كمستودع للقيمة: يمكن النظر إلى هذه الوظيفة على أنها امتداد للوظيفة الأولى، أي وظيفة النقود كوسيط للتبادل. فعندما يحصل الفرد على أرصدة نقدية نتيجة لعمليات بيع أو تأجيل، فقد يستعمل هذه الأرصدة مباشرة، أي في الحال في شراء سلع وخدمات ولكنه عادة ما يدخر جزءا من هذه

---

[161] - كامل علاوي كاظم الفتلاوي وحسن لطيف كاظم الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 231-232.
[162] - سكينة بن حمود، مرجع سبق ذكره، ص ص41-42.
[163] - المرجع السابق الذكر، ص41.
[164] - المرجع السابق الذكر، ص41.
[165] - كامل علاوي كاظم الفتلاوي وحسن لطيف كاظم الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص235.
[166] - سكينة بن حمود، مرجع سبق ذكره، ص41.
[167] - كامل علاوي كاظم الفتلاوي وحسن لطيف كاظم الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص235.

المبالغ النقدية، أي بدلا من إنفاقها على سلع وخدمات حاضرة يختزنها بغرض استخدامها في المستقبل، وهذا يعني أن النقود هنا تقوم بوظيفة مخزن أو مستودع للقيمة. ويمكن القول أن إقبال أفراد على استعمال النقود مستودعا للقيمة، يرجع إلى كونها تمثل قوة شرائية عامة، يستطيع حائزها إنفاقها على أي سلعة أو خدمة و في أي وقت يشاء. وحتى تقوم النقود بوظيفة مستودع للقيمة، لابد من عدم تعرض قيمتها إلى الانخفاض بمرور الزمن، وقبول استبدالها بالسلع والخدمات المطلوبة. والنقود لا تعدو ثروة بحد ذاتها وإنما هي مجرد وسيلة للحصول على السلع والخدمات. وعلى سبيل المثال فقد تضاعف كمية النقود في إنجلترا خلال الفترة الحربين العالميتين الأولى والثانية، إلا أن زيادة كمية النقود إلى الضعف لا يعني زيادة الثروة القومية في إنجلترا.

رابعا: النقود كمقياس للمدفوعات الآجلة: هي الوظيفة لا تعو أن تكون امتداد للوظيفة الثانية للنقود، أي مقياس للقيم الحاضر، فهي هنا تقيس المدفوعات التي يقع ميعاد استحقاقها في المستقبل. والمدفوعات الآجلة تقرر في عقود تتفاوت مدتها وطبيعتها. ومن هذه العقود السندات التي تصدرها الهيئات العامة والهيئات الخاصة كالحكومات والشركات على التوالي. فالذي يشتري سندا حكوميا قيمته الاسمية 100 دينار وفائدته السنوية 3% ومدته عشر سنوات، يدفع للحكومة 100 دينار عند شراء السند، ومقابل هذا يحصل على هذه الوثيقة التي تخول له الحق في الحصول على فائدة سنوية قدرها ثلاثة دنانير واستعادة قيمة الأصل 100 دينار في نهاية العشر سنوات فتحتوي عملية شراء السند الحكومي على دفع آجل لحق مقوم بوحدات نقدية. وينبغي أن نضيف هنا أن هذه الوظيفة بجانب كونها امتدادا للوظيفة الثانية، إلا أنها ترتكز أساسا على صفة القبول العام الذي يجب أن تتمتع بها النقود ليس فقط في الوقت الحاضر بل في المستقبل أيضا. ونستطيع أن استنتج أيضا أن قبول الأفراد التنازل عن نقودهم في الوقت الحاضر لتسلمها في المستقبل، لابد أن يتضمن اعتقادا من جانبهم أن القوة الشرائية للنقود أو قيمتها مقدرة بسلع والخدمات، سوف لا تنخفض في المستقبل وخاصة في الوقت الذي يتسلمون فيه المبالغ التي أقرضوها فلو حدث أن ساد الأفراد اعتقادا بأن القوة الشرائية للوحدة النقدية سوف تنخفض في المستقبل، فلابد أنهم يحجمون عن إقراض نقودهم، خوفا من الخسارة الحقيقية التي قد تلحق بهم نتيجة لهذه العملية[168].

المطلب الثالث: البنك المركزي: نشأته، خصائصه ووظائفه

الفرع الأول: نشأة البنك المركزي

نشـأت البنوك المركزية (Central Banks) اعتبارا من منتصف القرن السابع عشر عندما بدأ احد المصارف في العديد من البلدان بتولي مهمة إصدار الأوراق النقدية والقيام بدور الوكيل المالي والمصرفي للحكومة. ويمكن القول أن البنك السويدي المعروف باسم Riks Bank والدي أنشئ عام 1656 و بنك إنجلترا(Bank of England) عام 1694 يعدان من أوائل البنوك المركزية، تبعتها بعد ذلك باقي البلدان(انظر الجدول رقم (6)).

[168] - سكينة بن حمود، مرجع سبق ذكره، ص 42.

جدول رقم (6) تأسيس البنوك المركزية في بعض الدول

البنك	تاريخ التأسيس
بنك فرنسا	1800
بنك هولندا	1814
البنك الوطني النمساوي	1817
البنك الوطني الدنماركي (بنك كوبنهاكن سابقا)	1818
البنك الوطني البلجيكي	1850
بنك اسبانيا	1856
بنك روسيا	1860
دوتشي بنك (بنك ألمانيا)	1875
بنك اليابان	1882
بنوك الاحتياطي الفيدرالي (الولايات المتحدة الأمريكية)	1914
البنك المركزي العراقي (المصرف الوطني العراقي سابقا)	1947
مصرف سوريا المركزي	1953
البنك الوطني الليبي	1955
البنك المركزي الأردني	1959

المصدر: كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي ،دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص252.

ويعتبر البنك المركزي مؤسسة نقدية حكومية تهيمن على النظام النقدي والمصرفي للبلد، ويقع على عاتقها مسؤولية إصدار العملة ومراقبة الجهاز المصرفي وتوجيه الائتمان لتدعيم النمو اقتصادي والمحافظة على الاستقرار النقدي عن طريق توفير الكميات النقدية المناسبة داخل الاقتصاد وربطها بحاجات النشاط الاقتصادي[169]. ويمكن تعريف البنك المركزي بأنه:

- مؤسسة تتعامل بالنقود، حيث تقوم البنوك عادة بتلقي الأموال الفائدة من المودعين وتقوم بإقراضها إلى من يحتاجها من أجل تمويل المشروعات المختلفة.[170]

-مؤسسة وحيدة تقوم بجهة الإصدار النقدي وتشرف على الائتمان (حيث أن لكل اقتصاد وطني بنك مركزي واحد).

[169] - كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص252.
[170] -محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 334.

-مؤسسة نقدية قادرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية والعكس، كما أن له القدرة على خلق وتدبير النقود القانونية.

- مؤسسة عامة مملوكة للدولة هدفه المصلحة العامة وتنظيم النشاط النقود والائتمان وربطه بحاجة المعاملات والسياسة النقدية وليس هدفه تحقيق أكبر قدر من الأرباح.

-ليس بنك أو مؤسسة عادية بل يعتبر بنك الدرجة الأولى في الجهاز المصرفي حيث يمثل سلطة الرقابية العليا على البنوك التجارية.[171]

الفرع الثاني: خصائص البنوك المركزية

تتميز البنوك المركزية بعدد من الخصائص أهمها:[172]

- ✓ أنها مؤسسات نقدية ذات ملكية عامة، فالدولة هي التي تتولى إدارتها والإشراف عليها من خلال القوانين التي تسنها والتي تحدد بموجبها أغراضها وواجباتها.
- ✓ إن أغلب أعمالها تكون مع المؤسسات الحكومية والخزينة العامة والمؤسسات المصرفية الأخرى، وقلما تتعامل مع الأفراد.
- ✓ إن البنك المركزي هو الذي يحتكر إصدار العملة في البلد.
- ✓ يوجد في جميع دول العالم بنك واحد يكون هو البنك المركزي، ماعدا الولايات المتحدة التي يوجد فيها اثنتي عشرة مؤسسة للإصدار النقدي خاضعة لسلطة نقدية واحدة هي مجلس الاحتياطي الفيدرالي.

يعتبر البنك المركزي ممثلا للسلطة النقدية التي تدير النظام النقدي وتشرف على سير العمل المصرفي والنشاط الائتماني والتحكم في عرض النقد بما يحقق المحافظة على القيمة الخارجية للنقد الوطني وتعزيز الإنتاج والاستخدام وتحقيق التوازن في المدفوعات الخارجية للبلد. كما إن البنك المركزي يمتلك الأدوات التي تمكنه من فرض سيطرته على المصارف التجارية وجعلها تستجيب للسياسة النقدية التي يرغب تنفيذها.

الفرع الثالث: الوظائف البنك المركزي

يقوم البنك المركزي بالوظائف التالية:

1-**إصدار النقود من عملات ورقية ومسكوكات معدنية حسب حاجة الاقتصاد**[173]. وإن عملية الإصدار أو خلق النقود ما هو إلا تحويل الأصول الحقيقية إلى وحدات نقدية على أساس تعادل الإمكانيات النقدية (الأصول) مع وحدات النقد المتداولة (الخصوم) بهدف تحقيق التوازن بين الإنتاج الحقيقي وتداول هذا الإنتاج بواسطة وحدات النقد وبالتالي المحافظة على قيمة النقود وثبات الأسعار والمحافظة على القدرة الشرائية للوحدات النقدية. أي أن البنك المركزي يصدر كمية معينة من أوراق النقد كخصوم تقبلها أصول حصل عليها بقدر قيمتها.[174]

---

[171] -أحمد فوزي ملوخية، مرجع سبق ذكره، ص 328.
[172] -كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص252.
[173] -المرجع السابق ذكره، ص 253.
[174] -أحمد فوزي ملوخية، مرجع سبق ذكره، ص 329.

2-البنك المركزي بنك الحكومة: حيث أن كافة أرصدة الحكومة تحتفظ بها لدى البنك المركزي، يقوم البنك المركزي بتأدية خدمات لها فهو ينظم حساباتها وحساب مشروعاتها العامة ويقوم بعمليات التمويل الخارجية، وتجميع العملات الأجنبية، والمدفوعات الأجنبية، وينظم الدين العام، ويصدر القروض العامة، ويقدم القروض للحكومة لمواجهة عجز ميزانية، كما أنه الوكيل والمستشار المالي للحكومة خاصة في مسائل الصرف والتمويل.

3-البنك المركزي بنك البنوك التجارية: يعمل البنك المركزي كبنك للبنوك من خلال الآتي:

- ✓ الالتزام البنوك التجارية بإيداع جزء من رصيدها النقدي في البنك المركزي يعادل نسبة معينة من التزاماتها هذه النسبة يحددها البنك المركزي كاحتياطي ولحفظ حقوق المودعين.
- ✓ رقابة البنوك التجارية والإشراف الإداري والفني عليها.
- ✓ ملجأ لإقراض البنوك التجارية.
- ✓ يقوم بدور الوسيط بين البنوك التجارية بعضها ببعض.

4- البنك المركزي والسياسة النقدية: البنك المركزي باعتباره خالق النقود القانونية ومؤثرا في قدرة البنوك التجارية على خلق نقود الودائع يستطيع أن يتحكم في حجم وسائل الدفع بالزيادة أو النقصان تنفيذا لسياسة نقدية معينة لتحقيق أهداف اقتصادية.[175]

5- إدارة الاحتياطات النقدية الأجنبية لي البلد. [176]

الوسائل والأساليب التي يستخدمها البنك المركزي التأثير في سيولة البنوك التجارية:[177]

1-سياسة سعر الخصم: وهي عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل تقديم القروض وخصم الأوراق التجارية وله أثر فيما يلي:

تغيير سعر الخصم يؤثر في حجم الائتمان المصرفي: فانخفاض سعر الخصم يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة في السوق النقدية وهذا يشجع الأفراد والمشروعات على الاقتراض فيزداد حجم الائتمان والعكس صحيح.

انخفض سعر الخصم لدى البنك المركزي يشجع البنوك التجارية على تحويل جزء من أصولها المتمثلة في أوراق تجارية وسندات إلى نقود قانونية وهذا يؤدي إلى زيادة إمكانياتها في خلق النقود الودائع وبالتالي يزداد حجم الائتمان.

أما فعالية سعر الخصم فهي عبارة عن وسيلة توجيه للتأثير في أسعار الفائدة وفي حجم الائتمان و اتجاهات السوق النقدية، وتقتصر فعالية سياسة سعر الخصم على النجاح في إمداد أو سحب الأرصدة النقدية القانونية من البنوك تجارية.

---

[175] -أحمد فوزي ملوخية، مرجع سبق ذكره، ص 329.
[176] - كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص254.
[177] - أحمد فوزي ملوخية، مرجع سبق ذكره، ص ص 330-331.

2-سياسة السوق المفتوح: وهي عبارة عن دخول البنك المركزي في السوق النقدية بائعا لبعض الأصول الحقيقية والأوراق المالية والتجارية بهدف تحويلها إلى أصول نقدية يمتصها من السوق فتقل سيولة السوق النقدية، أو يدخل مشتريا لبعض الأصول بهدف إمداد السوق النقدية بالسيولة.

-قيام البنك المركزي بيع أصول حقيقية وأوراق مالية ← تشتريها البنوك تجارية ←نقل سيولتها النقدية ← تقل مقدرتها على خلق الائتمان.

-قيام البنك المركزي بشراء أصول حقيقية وأوراق مالية ← تبيعها البنوك التجارية ← تزيد سيولتها ← تزيد مقدرتها على خلق الائتمان يمكن البنك المركزي التأثير في حجم الائتمان عن طريق التغيير في كمية وسائل الدفع (السيولة)

أما بالنسبة لفعالية سياسة السوق المفتوحة تتحدد فعالتها بقدر نجاحها في تحقيق سيولة أو عدم سيولة السوق النقدية.

3-سياسة الاحتياطي الإجباري: يقوم البنك المركزي بتحديد نسبة معينة يجب أن يحتفظ بها كل بنك تجاري تمثل نسبة من أصوله النقدية وودائعه يحتفظ بها لدى البنك المركزي وهده السياسة من شأنها التأثير على قدرة البنوك تجارية على خلق الائتمان.

نسبة الاحتياطي مرتفعة ← تقل السيولة لدى البنوك تجارية ←تقل القدرة على الإقراض والعكس صحيح.

4-**الرقابة على عمليات الاقتراض لتمويل الأنشطة الاستثمارية للبنوك التجارية**: يتم ذلك من خلال الآتي:[178]

-فحص ومراقبة سياسة المقترض من حيث المركز المالي وقدرته التمويلية..الخ.

-فحص ومراقبة نوعية الأصول المقدمة للخصم أو لضمان الاقتراض من حيث درجة السيولة ونطاق الضمان...الخ.

-العمل على تفضيل القروض وتوفير الائتمان المرتبط بالاحتياجات الأساسية والضرورية للاقتصاد القومي.

-استخدم الودائع الحكومية كعامل هام للتأثير على سيولة السوق النقدية باعتبار الحكومة والمشروعات العامة والمحلية من أكبر عملاء البنوك التجارية سواء كمدخرين أو كمقترضين.

-التدخل في سوق الصرف الأجنبي حيث أن كافة التحويلات بين العملة الوطنية والعملات الأجنبية تتم عن طريقه.

-تنظيم الجهاز المصرفي من خلال تبادل المعلومات المشتركة مع البنوك التجارية والاشراف على قوانين المنافسة المصرفية ومراقبة المشروعات المصرفية الدولية.

[178] -أحمد فوزي ملوخية، مرجع سبق ذكره، ص 331.

المطلب الرابع: أنواع البنوك ووظائف البنوك التجارية

الفرع الأول: أنواع البنوك

لقد نشأت أنواع مختلفة من البنوك كنتيجة لتطور الحاجات الاقتصادية منها:[179]

1-البنوك التجارية: وهي متخصصة في تمويل التجارة الداخلية واستقبل الودائع وتقديم القروض والعمل على خصم الأوراق التجارية.

2-البنوك الصناعية: وتتخصص في تمويل المشروعات الصناعية للمساهمة في رفع مستوى القطاع الصناعي.

3-البنوك الزراعية: وهي متخصصة بتقديم القروض طويلة أو قصيرة الأجل من أجل تمويل العمليات الزراعية بأنواعها المختلفة.

4-البنوك المتخصصة: بشراء وبيع العملات الصعبة.

5-بنوك الادخار والاستثمار العقارية: وتقوم بتقديم القروض المتعلقة بالإسكان كما أنها تقبل الودائع الادخارية لخدمة الهدف العقاري.

6-البنوك المركزية: هي الأهم بين جميع الأنواع السابقة حيث تمارس إصدار العملة كما تراقب سيرة و نشاط البنوك الأخرى.

الفرع الثاني: وظائف البنوك التجارية

للبنوك التجارية وظائف متعددة منها:[180]

1-قبول الودائع من الأفراد: حيث يستقبل هذه الأموال ويقوم بحفظها لديه تحت حساب يفتح لكل مودع، والإيداعات نوعان: ودائع تحت الطلب (حسابات جارية)، ودائع لأجل وتتعامل البنوك عادة بالعملة الورقية أو الصكوك ولا يدفع أية فائدة على الحسابات الجارية في حين يدفعها على الودائع لأجل (الادخار).

2-منح القروض: حيث تقوم البنوك في العديد من الحالات بإقراض رجال الأعمال والأفراد مبالغ معينة لأغراض استثمارية وأخرى، وتقسم إلى قسمين: قصيرة الأجل وطويلة الأجل وفقا لطبيعة القرض، ويحصل البنك على فائدة نظير هذه القروض، وتسمى عملية منح القروض من قبل البنوك بعملية خلق النقود أو الودائع.

3-خصم الأوراق التجارية: وتعني بالإقراض لفترة قصيرة حيث يقدم تاجر عادة على الحصول على ديونه عن طريق سحب كمبيالة على المدين وخصمها لدى المصرف فيحصل بذلك على نقوده المستحقة له مقابل خصم معين يقابل الفائدة أو عمولة للبنك، وهذه الكمبيالات تكون لمدة ثلاثة أشهر وعندما يحين موعد استحقاقها يحصل البنك على القيمة الاسمية للكمبيالة.

---

[179] -محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 334-335.

[180] -المرجع السابق الذكر، ص 335.

4- تلك هي أهم الوظائف التي تمارسها البنوك التجارية وهناك بعض الوظائف الثانوية مثل تأجير خزائن للعملاء لحفظ المجوهرات والأوراق ذات القيمة واستبدال العملات الأجنبية والوطنية و التعامل بالأوراق المالية....

المبحث الثاني عشر : التضخم Inflation

أصبحت ظاهرة التضخم من أكثر الظواهر شيوعا في عالمنا المعاصر، مهما كانت الدول نامية أو متطورة، غير أن الأسباب هذه الظاهرة تختلف من بلد لآخر مما يترتب عليه تباين الآثار المترتبة عليه سواء ما يتعلق بالآثار الاجتماعية أو الاقتصادية خاصة على معدلات نمو الناتج الوطني، وبالتالي اختلاف وسائل معالجتها. وعليه، فقد أصبح هذا الموضوع من أكثر الموضوعات التي كرست لها أبحاث عديدة في السنوات الأخيرة خاصة في الدول النامية بشكل أكثر حدة من البلدان المتقدمة.

المطلب الأول: تعريف التضخم وطرق قياسه

الفرع الأول: تعريف التضخم

في هذا الجزء سنقوم بتعريف التضخم من خلال مفهومين، كون التضخم ظاهرة نقدية أم ظاهرة سعرية.

1-التضخم ظاهرة نقدية:

والمقصود بكلمة التضخم في الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين هو: إصدار النقود الاعتبارية بصفة مطلقة دون النظر إلى عوامل أخرى كونها تغطية لهذه النقود الصادرة. في حين أصبح مفهوم التضخم بعد الحرب العالمية الثانية: هو فائض النقد على فائض السلع والخدمات بصورة دائمة ومستمرة، بحيث تصبح الزيادة تصاحبها في السلع والخدمات.[181]

يعرف التضخم أنه زيادة كمية النقود بدرجة تنخفض معها قيمة النقود.[182]

وكما يعرف انه: النقود كثيرة تطارد سلعا قليلة. وانه: ينتج عن الزيادة في عرض النقود والائتمان.[183]

ويعرف التضخم وفقا هذا الاتجاه على انه: تلك الزيادة في النقود التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، سواء ظهرت تلك الزيادة في عرض النقود، الإصدار النقدي، التوسع في خلق الائتمان أومن خلال الطلب على النقود.[184]

2-التضخم ظاهرة سعرية:

التضخم هو الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار. لذا لا يعد تضخما الزيادات الطارئة في الأسعار سواءا بسبب العوامل الموسمية أو العرضية. كما أن الزيادة في الأسعار لا تعني أن تكون جميع السلع فقط فقد ترتفع أسعار بعض السلع فيما يبقى البعض الآخر ثابتا، إضافة إلى أنه لا يشترط أن تكون زيادات الأسعار متساوية لجميع السلع فقد تكون الزيادات متباينة. وبغض النظر عن الأسباب المؤدية إلى ارتفاع الأسعار إلا أنها تعني انخفاض القوة الشرائية بحيث تصبح الكتلة النقدية كبيرة تطارد سلعا قليلة

---

[181]-غازي حسين عناية، **التضخم المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2000، ص ص 9-10.

[182]-حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد: التحليل الكلي**، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2006، ص 155.

[183]-نبيل الروبي، **التضخم في الاقتصاديات المختلفة**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، مصر، بدون ناشر، ص 13.

[184]-كمال بن يخلف، **سياسات النقدية والمالية ومشكلة التضخم: حالة الاقتصاد الجزائري**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، 2007، ص31.

بحيث تؤدي إلى ارتفاع الأسعار بمعنى حدوث فائض في الطلب النقدي عن قدرة العرض السلعي. وفي أوقات التضخم فإن المستهلكين سيدفعون أسعارا أعلى مقابل ما يحصلون عليه من سلع وخدمات.[185]

ويعرف التضخم أنه ارتفاع معدل العام للأسعار خلال فترة زمنية محددة والتي تكون عادة سنة واحدة أو أكثر.[186]

كما يعرف أنه: الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في دولة ما و الناجم عن فائض الطلب عما هو معروض من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة.[187]

ومن خلال التعاريف السابقة، يمكن القول بأن التضخم هو عبارة عن الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار للسلع والخدمات ككل.

الفرع الثاني: كيفية قياس التضخم

تعتمد عملية قياس ظاهرة التضخم في الاقتصاد بشكل خاص على قياس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار، لذا فمن الضروري التطرق الى كيفية قياس التغير في الأسعار عن طريق ما يعرف بالأرقام القياسية للأسعار باعتبارها الأداة الأساسية لقياس التغيير في قيمة النقود بشكل كمي وبدقة.

وتعرف الأرقام القياسية للأسعار بأنها عبارة عن متوسطات مقارنة نسبية وزمنية لأسعار مجموعة من السلع حيث تبرز مدى تطور النقود والأسعار، وتقوم باستخدام للمقارنة أساس يسمى سنة الأساس، وبذلك يتم مقارنة التطورات الحاصلة في النقود والأسعار بسنة الأساس، ويعتمد لاختيار سنة الأساس على مدى الثبات النسبي لمستوى الأسعار في تلك السنة. توجد عدة صيغ للأرقام القياسية نذكر منها صيغة لاسبير، صيغة باش، صيغة فيشر.

فاستخدام احدى هذه الصيغ لقياس المستوى العام للأسعار يكون له مزايا ومساوئ ولكن صيغة لاسبير لها مزايا قيمة من الناحية العملية لاستخدام الأوزان الثابتة. فإذا عرفنا المستوى العام للأسعار، يمكننا مباشرة حسابه. نستعمل هذه الصيغة للتعبير عن التضخم كميا، يمكن حساب معدل التضخم[188]، باستخدام الصيغة التالية:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{الرقم القياسي لأسعار السنة الحالية - الرقم القياسي لأسعار السنة الماضية}}{\text{الرقم القياس لأسعار السنة الماضية}}$$

المطلب الثاني: أنواع التضخم Types of Inflation

سنتناول انواع التضخم حسب الفكر الرأسمالي والفكر الاشتراكي، حيث يحتوي كل منها على مجموعة من المعايير المحددة لأنواع التضخم

---

[185]- كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي،مرجع سبق ذكره، ص271.

[186]-نزار سعد الدين العيسى وابراهيم سليمان قطف، **الاقتصاد الكلي: مبادئ وتطبيقات**، دار الحامد للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص 257.

[187]-حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص 155.

[188]-نزار سعد الدين العيسى وابراهيم سليمان قطف، مرجع سبق ذكره، ص 257.

1-التضخم في الفكر الرأسمالي:

هناك أنواع مختلفة للتضخم مبنية على أساس مجموعة من المعايير في الفكر الرأسمالي نذكر منها:

1-1-التمييز على أساس إشراف الدولة على الاسعار:

هنا تقوم الدولة بالتحكم في المستويات العامة للأسعار والتأثير فيها، وينطوي تحت هذا المعيار ثلاثة أنواع للتضخم:

-**التضخم الطليق (المفتوح/الظاهر):** يتميز هذا النوع من التضخم بارتفاع كبير في الأسعار والأجور وكذا النفقات الأخرى المتميزة بالمرونة، وتتجلي في ارتفاع عام في الدخول النقدية، ويحدث هذا دون تدخل الدولة (أو السلطات الحكومية في الحد من هذا الارتفاع أو محاولة التأثير فيها مما يؤدي هذا إلى تفشي ظاهرة التضخمية، وتسارع في تضخمها و تراكمها، فترتفع المستويات العامة للأسعار بنسبة أكبر من ازدياد التداول النقدي للكميات النقدية المتداولة. وهناك عوامل أخرى إلى جانب الدولة تؤدي إلى رفع مستويات الأسعار، كالظروف الاقتصادية السائدة في بعض القطاعات، وكذا العوامل النفسية للأفراد من بائعين و مشترين....

-**التضخم مكبوت (المستتر/المقيد):** يتمثل هذا النوع في تدخل الدولة بالتحكم في سير حركة الأسعار وهذا من خلال التحكم في جهاز الأسعار للبلاد فتحدد الدولة بالإجراءات التشريعية المختلفة الخاصة بها، وكذا الإدارية المستويات العليا للأسعار مانعة تعديلها للحد الأقصى من ارتفاعها، ومن ثم جعل ارتفاع معدلاتها دون ارتفاع التداول النقدي. وهنا تدخل الدولة في تحديد الأسعار ليس بهدف الحد من ظاهرة التضخم بل للحد من استمرار الأسعار في الارتفاع ومن ثم الحد من حركة الاتجاهات التضخمية المتفشية وبالتالي الحد من استفحال آثارها في المجتمع.

-**التضخم الكامن(الخفي):** في هذا النوع من التدخل يظهر أن الدخول النقدية في ارتفاع ملحوظ دون إيجاد لها انفاق، وهذا لتدخل إذ قامت بإجراءاتها المختلفة لمنع إنفاق هذه الدخول المتزايدة، فيبقى التضخم كاملا وخفيا ولا يسمح له بالظهور في شكل انكماش في الانفاق على السلع الاستهلاكية والاستثمارية.

1-2- التميز على أساس القطاع: هنا تتنوع اتجاهات التضخم بتنوع القطاعات الموجودة، فالتضخم الذي يحدث في سوق السلع يختلف عن التضخم الموجودة في سوق عوامل الإنتاج الى غير ذلك، ونرى أن كينز قسم التضخم إلى نوعين، حسب القطاع الاستهلاك وقطاع الاستثمار كما يلي:

-**التضخم السلعي:** هو عبارة عن التضخم الذي يحدث في مجال السلع الاستهلاكية مما يؤدي إلى شيوع أرباح القدرية في صناعات إنتاج سلع الاستهلاك.

- **التضخم من رأس المال:** وهي عبارة عن التضخم في السلع الاستثمار مما يؤدي إلى شيوع أرباح قدرية في صناعة إنتاج سلع الاستثمار. وقام كينز بجمع النوعين السابقين وأطلق عليها ما يسمى بالتضخم الربحي وهو نوع من ينشأ نتيجة زيادة الاستثمار عن الادخار مما يؤدي إلى ظهور أرباح قدرية في كل من الصناعة الاستهلاك والسلع الاستثمارية.

3-1- التميز على أساس حدة الضغط التضخمي: في هذا الأساس فإن اتجاهات التضخم تتنوع بتنوع قوة أو حدة الضغط التضخمي ونجد في هذا التمييز نوعان هما:

-**التضخم الزحف:** إن هذا النوع من التضخم يحدث جراء تزايد القوة الشرائية بصفة دائمة و بنسب الزيادة في عرض كل من السلع وعوامل الإنتاج بالأخص خدمات العمل.

- **التضخم الجامح**: يتمثل هذا النوع هذا النوع في زيادة الأسعار زيادة كبيرة جدا وتليها زيادة مماثلة في الأجور، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج، وتفقد النقود قوتها الشرائية وقيمتها كوسيط للتبادل ومخزن القيمة، مما يدفع الأفراد إلى التخلص منها، واستثمارها في قطاعات غير انتاجية مبددة للثروة. سبب نشوء هذا النوع من التضخم ناتج عن التوسع غير الطبيعي في كمية النقود أو التغير المستقل في التوقعات والزيادة اللاحقة في عرض النقود وكذا النقص غير الطبيعي في عرض السلع كحالات الحروب والإضرابات سياسية.

المطلب الثالث: الآثار المترتبة عن ظاهرة التضخم

ان للتضخم تأثيرات سلبية على بعض فئات وايجابية على فئات أخرى من نفس المجتمع، أي انه يؤدي إلى انتفاع بعض الفئات من ارتفاع الأسعار وتضرر فئات أخرى.

الفرع الأول: الآثار الاجتماعية للتضخم

للتضخم آثار مختلفة الجوانب ويمكن أنتمس الفئات الهاشمة والمتوسطة في المجتمع، حيث تأثر عليها بشكل مباشر أو غير مباشر ولكن الضرر الناجم عنه من الجانب الاجتماعي يختلف من فئة الى أخرى. إذ يمكن جراء انخفاض القدرة الشرائية إلى مستوى معين ظهور اضطرابات اجتماعية التي ينتج عنها عدة آفات اجتماعية مثل السرقة...الخ. وعادة الفئات التي يمكن أن تضرر من ارتفاع الأسعار هي:[189]

- ✓ أصحاب الدخول الثابتة، أي التي دخولهم لا ترتبط بتغير الأسعار منهم العمال والموظفين و المتقاعدين...الخ.
- ✓ أصحاب المدخرات النقدية سواء كانت بفائدة أو بدون فائدة.
- ✓ المقرضون لمبالغ نقدية بسعر فائدة ثابت بموجب كمبيالات أو سندات قرض أو بأي شيء من شكل من الأشكال القروض الأخرى التي لا ترتبط بتغير الأسعار.
- ✓ المتقاعدون تجاريا على تسليم بضائع في المستقبل بسعر محدد مسبقا.

كما يمكن أن تتأثر بعض الفئات إيجابيا من التضخم مثل:

- ✓ أصحاب الدخول المتغيرة أي التي تتغير مع تغير الأسعار كالتجار، أصحاب المهن الحرة وأصحاب المعامل والمزارعين.
- ✓ أصحاب الثروات المادية بأشكالها المختلفة كالأراضي والعقارات والذهب والفضة والتحف الفنية..الخ.

[189]-نزار سعد الدين العيسى وابراهيم سليمان قطف، مرجع سبق ذكره، ص264.

- ✓ المقرضون بأسعار فائدة ثابتة على اختلاف أنواعهم سواء كانوا مقرضين لأغراض استهلاكية (كشراء منزل، شراء سيارة، شراء أدوات منزلية) أو مقرضين لأغراض التمويلية (القرض الحكومية، المقرضين لأغراض استثمارية).
- ✓ أصحاب المدخرات بالعملات الأجنبية، عند تأثير ارتفاع الأسعار على أسعار الصرف العملة الوطنية تجاه العملات الاجنبية.

الفرع الثاني : الآثار الاقتصادية للتضخم Effect of Inflation

للتضخم أيضا آثار اقتصادية متعددة والتي نلخصها فيما يلي:

1-أثر التضخم على اعادة توزيع الثروة والدخل الحقيقي:

ذكرنا أن التضخم يؤدي الى انخفاض القوة الشرائية للنقود ويتم ذلك من خلال:

- ✓ يستفيد المدين من ظاهرة التضخم لأن القيمة الحقيقية للدين الذي سيدفعه سوف تنخفض، وبالمقابل يتضرر الدائن الذي يسترد الدين.
- ✓ يتضرر أصحاب الدخول الثابتة والمرتبات[190](الموظفون ، المتقاعدون...) لأن دخولهم ترتبط بعقود قانونية ليس من السهل تغييرها عند تغير الأسعار، ويزداد تضرر هذه الفئات كلما كان ارتفاع الأسعار أعلى،[191] مما يؤدي الى انخفاض القيمة الحقيقية لدخولهم وبالتالي التأثير على حجم الاشباع لديهم.
- ✓ يستفيد من التضخم أصحاب الأعمال والمنتجون كنتيجة لارتفاع الارباح الناتجة عن ارتفاع الأسعار.[192]

2-أثر التضخم على الاستثمار:

يؤثر التضخم سلبا في اتجاهات الاستثمار[193]، حيث يؤدي الارتفاع المستمر في الأسعار الى شيوع خالة اللايقين في اتخاذ قرارات الاستثمار، إذ يجد المستثمرون صعوبة في تقدير تكاليف الانتاج في المستقبل وتقدير الأسعار المستقبلية لذا فإنهم سوف يلجأون الى المشروعات التي تمتاز بمدة استرداد قصيرة [194] وتتمثل في نشاطات هامشية وسريعة الربح[195] ويعزفون عن الاستثمار في المشروعات الانتاجية الضخمة[196]التي تتضمن ارتفاع أسعار المواد الاستثمارية مما يؤدي الى ارتفاع تكلفة اقامة هذه المشروعات بالرغم من أنها تعتبر الأساس في التطور الاقتصادي والاجتماعي[197] أو أنهم يستثمرون في أسواق المال والمضاربة بمعنى الاستثمار في النشاط غير المنتج وهو ما يخلف آثارا ضارة على الاقتصاد.[198]

---

[190]-محمود حسين الوادي، ابراهيم محمد خريس، نضال على عباس، مبادئ علم الاقتصاد، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2009، ص ص 311-312.

[191]-كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص275.

[192]-محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 312.

[193]-معين أمين السيد، مرجع سبق ذكره، ص 132.

[194]-كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص276.

[195]-معين أمين السيد، مرجع سبق ذكره، ص 132.

[196]-كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص276.

[197]-معين أمين السيد، مرجع سبق ذكره، ص 132.

[198]-كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي،مرجع سبق ذكره، ص276.

3-أثر التضخم على الاستهلاك والادخار:

يخصص جزء من الدخل القومي للاستهلاك والادخار، وفي أوقات التضخم يحدث اختلال للعلاقة بين الاستهلاك والادخار. فارتفاع المستوى العام للأسعار يعني انخفاض القوة الشرائية أو الدخل الحقيقي. لذا يلجأ الأفراد الى تقليص مدخراتهم للمحافظة على استهلاكهم السابق. كما تفقد النقود وظيفتها كمستودع للقيمة، إذ يلجأ الأفراد للتخلص من مدخراتهم وتحويلها الى أصول مادية. ونتيجة لذلك ينعدم الحافز للادخار ويزداد الاستهلاك.[199]

4-أثر التضخم على ميزان المدفوعات:

ان ارتفاع أسعار السلع المحلية في أوقات التضخم يجعلها أعلى من مثيلاتها في الدول الأخرى مما يفقدها قدرتها التنافسية ويقلل الصادرات منها وهذا يفقد البلد موردا مهما من ايرادات الدولة. وبالمقابل يجعل الأسعار الأجنبية أدنى من أسعار السلع المحلية مما يؤدي الى زيادة الاستيرادات واستنزاف قدر من موارد الدولة.[200]

5-أثر التضخم على هيكل الانتاج:

ظاهرة التضخم تؤدي الى ارتفاع الأسعار أي ارتفاع أسعار عناصر ومستلزمات الانتاج، ومنه ارتفاع تكاليف قيام المشاريع بإنتاجها بعد اقامتها، وهو الأمر الذي يرفع أسعار منتجاتها وهذا يؤثر على ارتفاع كلف المعيشة وانخفاضها بسبب ارتفاع في المستوى العام للأسعار هذا كون دخول المستهلكين النقدية لا تسمح لهم إلا بشراء قدر أقل من السلع والخدمات.[201]

المطلب الرابع : سياسات معالجة التضخم Policy Instruments to control Inflation

من أجل معالجة التضخم تستخدم الدولة عادة السياسات الكلية التي تؤثر على الاقتصاد بشكل عام، سواء أكانت المالية أم النقدية، حيث تقوم بمجموعة من لإجراءات التي

تساهم في الحد من ظاهرة التضخم والتي تنحصر فيما يلي:

أ.إجراءات السياسة النقدية Monetary Policy Instruments

1.**عمليات السوق المفتوحة Open Market**Operation: حيث يقوم البنك المركزي من خلال هذه السياسة التأثير على عرض النقود بحيث يدخل السوق المالي لبيع ما لديه من سندات حكومية، ويتلقى مقابلها نقودا ورقية يتقلص من خلالها حجم النقود الزائدة في السوق، الأمر الذي يؤدي الى رفع القوة الشرائية للنقود الشرائية للنقود مرة أخرى بسبب انخفاض عرضها في السوق وبالتالي التخفيف من حدة التضخم.

2. **سياسة الاحتياطي الإلزامي Required Reserved Ratio**: يقوم البنك المركزي في العادة بفرض نسبة معينة تلتزم البنوك التجارية بالاحتفاظ بها كاحتياطي مقابل الودائع لديها، ويسمى ذلك

---

[199]-كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي،مرجع سبق ذكره، ص275.
[200]-المرجع السابق ذكره، ص 275.
[201]-فليح حسن خلق ، **الاقتصاد الكلي**، عالم الكتب الحديث للنشر، الأردن، 2007 ، ص 318.

بالاحتياطي القانوني أو الإلزامي، ويلتزم كل بنك بالاحتفاظ بتلك النسبة لدى البنك المركزي دون أن يحصل منها على أية فوائد، ففي أثناء ظاهرة التضخم يقوم البنك المركزي بزيادة نسبة الاحتياطي فتقل عندئذ قدرة البنوك التجارية على خلق النقود عن طريق تقديم القروض وبالتالي يقل حجم النقد في الاقتصاد الأمر الذي يساعد على مكافحة التضخم.

3.**سياسة إعادة سعر الخصم Discount Rate Ratio:** ويقصد بسعر الخصم، سعر الفائدة على القروض التي يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية، ففي حالة التضخم يقوم البنك المركزي برفع سعر الخصم ما يعني رفع سعر الفائدة للقروض التي يعيطها للبنوك التجارية مما يؤدي الى رفع سعر الفائدة على القروض الممنوحة للأفراد، فتقل رغبة الأفراد على الاقتراض فيقل الطلب على النقود مما يؤدي الى معالجة التضخم في الاقتصاد.

ب. إجراءات السياسة المالية

1.**الإنفاق العام والضرائب Expenditures and Taxes Government**: حيث تقوم الدولة في حالة التضخم بزيادة الضرائب أو تخفيض الانفاق العام وقد تستخدم الوسيلتين معا إذا دعت الحاجة، ولهذه السياسة أثر في تخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات بفعل تأثير الضرائب والانفاق العام.

2.**سياسة التسعير الجبري Price Control:** بحيث تقوم الدولة بوضع حد أقصى أو أدنى للأسعار في حالة التضخم من أجل التأثير على الأسعار، كما يمكن استخدام نظام التقنين أو البطاقات التموينية للتأثير على حجم الاستهلاك، وبالتالي الطلب الكلي.

3.سياسة الحد من زيادة الأجور Wage Control: وذلك عن طريق وضع حد أعلى للأجور (سقف)، وحد أدنى للأجور (أرضية) كل ذلك من أجل التأثير على الطلب الكلي ومحاولة الحد من التضخم.

4. سياسة الحد من استيراد السلع الكمالية Imports Control

5. سياسة تشجيع الادخار الموجه نحو الاستثمار Effects of Saving: تهدف هذه السياسة الى تقليل حجم الانفاق الحكومي، ومحاولة توجيه

المبحث الثالث عشر: البطالة Unemployment

البطالة هي ظاهرة عالمية، وتعتبر من أهم وأخطر المشكلات التي تعاني منها معظم النظم الاقتصادية في العالم وذات آثار اقتصادية واجتماعية، وتعمل الحكومات على خفض معدلاتها والتخفيف من حدتها. وعليه سنعالج الإطار النظري للبطالة والتعرف على أسبابها وصولا إلى كيفية علاجها.

المطلب الأول :تعريف البطالة وطريقة حساب معدلها

الفرع الأول : تعريف البطالة

حسب المكتب الدولي للعمل: تتكون فئة العاطلون عن العمل من كل الأشخاص الذين تجاوزوا سنا معينا ووجدوا أنفسهم في يوم أو أسبوع معين في إحدى الفئات التالية:[202]

- ✓ بدون عمل: أي الذين لا يعملون مقابل أجر.
- ✓ متاح للعمل: أي الأشخاص الذين باستطاعتهم القيام بالعمل فورا.
- ✓ يبحث عن العمل: أي الذين اتخذوا خطوات محددة في فترة قريبة للبحث على العمل بأجر.

وحسب الديوان الوطني للإحصاء : يعتبر بطالا كل شخص توفرت فيه الموصفات التالية:

- ✓ أن يكون في سن يسمح له بالعمل ما بين 15 سنة و64 سنة.
- ✓ أن لا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي.
- ✓ أن يكون في حالة بحث عن العمل.
- ✓ أن يكون على استعداد تام للعمل، وأن يكون مؤهلا لذلك.

وحسب مفهوم الاقتصادي للبطالة فتعرف على أنها وجود موارد اقتصادية متاحة عاطلة وغير موظفة ، أي عدم التشغيل الكامل لتلك الموارد الإنتاجية.

ويعتبر مكتب العمل الدولي أن كل شخص يبلغ 15 سنة بطال إدا كانت تتوفر فيه ثلاثة شروط: أن يكون بلا عمل، أن يكون جاهزا لأن يعمل في استخدام مأجور أو غير مأجور ويكون يبحث عن عمل.[203]

وحسب مفهوم سوق العمل فتعرف على أنها العاطلين عن العمل ، حيث تشكل ظاهرة غير صحيحة في المجتمع نظرا لانعكاساتها السلبية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.[204]

ويعرف قوة العمل Labor Force في أي مجتمع بأنها تشمل كافة الأشخاص الذين هم في سن العمل ممن يعملون أو يبحثون جديا عن عمل.[205]

---

[202]- B.I.T, **La normalisation internationale du travail**, nouvelle serir 53, Geneve, 1953, PP 48-49.VG3G33G2N2.1J2B03G3HF
56C52b1

[203] -ب .برينية و ا.سيمون، ترجمة عبد الأمير ابراهيم شمس الدين، **أصول الاقتصاد الكلي**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 1989، ص 311.

[204] - محمود حسين الوادي، ابراهيم محمد خريس و نضال على عباس، **مبادئ علم الاقتصاد**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2013، ص 307.

الفرع الثاني: طريقة حساب معدل البطالة Unemployment Rate

وتقاس البطالة في المجتمع عادة من خلال ما يسمى بمعدل البطالة. وهو يساوي نسبة عدد الأفراد العاطلين عن العمل (سواء من الذين كانوا يعملون سابقا أو من الداخلين الجدد إلى سوق العمل) إلى إجمالي القوى العاملة أو النشطين اقتصاديا. وهؤلاء يمثلون السكان في سن العمل سواء أكانوا عاملين أو متعطلين، وذلك في لحظة زمنية معينة[206] وعلى ذلك يمكن القول أن :

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد الأفراد العاطلين عن العمل}}{\text{حجم قوة العمل}(\text{العاملون} + \text{المتعطلون})} * 100$$

ومن الملاحظ إن قياس معدل البطالة بالطريقة السابقة لا يأخذ في الحسبان البطالة المقنعة والبطالة الموسمية. وكما تواجه هذه الطريقة عدة مشاكل منها:

وجود عدد من الأفراد يسجلون أنفسهم في أكثر من مكتب توظيف وبذلك يحسبون أكثر من مرة.[207]

صعوبة إعلان معدل البطالة ، شهريا، فصليا، سنويا.(في البلدان النامية : سنويا وفي البلدان المتقدمة : شهريا و فصليا)

صعوبة مناهج قياس معدل البطالة. ففي كثير من البلدان ذات الإمكانات المحدودة، غالبا ما يعتمد على التعدادات السكانية في حساب هذا المعدل، وفي البلدان الصناعية المتقدمة يحسب هذا المعدل من خلال المسوحات الإحصائية، وذلك عبر اختبار عينة وتحليل نتائجها.[208]

المطلب الثاني: أنواع البطالة

للبطالة أنواع مختلفة ومتنوعة تختلف باختلاف المجتمع السائد، وسوف نركز على نوعين رئيسيين من البطالة وهما البطالة الاختيارية والإجبارية مع التطرق لمختلف التقسيمات التي يمكن إدراجها تحت كل نوع منها .

1-البطالة الإجبارية: وتعرف على أنها وجود أفراد تتوافر لديهم القدرة على العمل وكذلك الرغبة في العمل عند مستوى الأجر السائد ولكنهم لا يجدون أعمالا ولا يعملون وبالتالي لا يحققون أي إنتاج[209]. كما يطلق على هذه البطالة أيضا البطالة الكينزية أو بطالة نقص الطلب، ويعرف كينز هذا نوع من البطالة التي تتحقق عدم قدرة (أو كفاية) الطلب الكلي على امتصاص كمية إنتاج يشارك فيها أجمل القوى العاملة المتاحة وهذا يعود أساسا إلى عدم مرونة الأجور النقدية في الانخفاض

ويندرج تحت مفهوم البطالة الإجبارية ما يلي:

---

[205] -احمد زهير شامية، صالح خصاونة ومحمد ظافر محبك، **مبادئ الاقتصاد 2**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، مصر، 2008، ص 279.

[206] -هيثم الزغبي، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، عمان، الأردن، 2001، ص 145.

[207] -معين أمين السيد، دروس في مادتي مدخل للاقتصاد وتاريخ الوقائع الاقتصادية، الطبعة الأولى ، 2012، ص 80.

[208] -بسام الحجار، عبد الله رزق، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني للدراسات، بيروت، 2010، ص 323.

[209] - خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر، الطبعة 2، الأردن، 2000، ص 264.

-**البطالة الدورية Cyclical Unemployment:**تحدث نتيجة التغيرات أو التراجع في النشاط الاقتصادي أي أنها تصاحب فترات الكساد في الدورات الاقتصادية التي تصيب المنتجات الرأسمالية[210]. أي هي التي تحدث بالتزامن مع الأزمات الاقتصادية الناتجة عن الدورات الاقتصادية[96]. والمقصود بالبطالة الدورية هي دورية هذه الدورة الاقتصادية وسماتها في ميدان البطالة[211]، ومن أهم سمات حركة هذه الدورة هي التقلبات التي تحدث في الطلب على العمالة وما يواكبها من تقلبات في معدل البطالة، ويتراوح المدى الزمني لهذه التقلبات بين ثلاث وعشر سنين، وتتسم التقلبات بارتفاع معدل البطالة في مرحلة الكساد (ركود)، أما مرحلة التوسع (انتعاش) فمن سماتها انخفاض معدل البطالة[97].

-**البطالة المقنعة Disguised Unemployment :**وهي أخطر أنواع البطالة نظرا لعدم ظهورها في إحصاءات البطالة وهي وجود عدة أشخاص يعملون في مكان واحد يحتاج ربما إلى عامل واحدة أو اثنين[212]، ويمكن تعريفها على أنها تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال، بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة زائدة أو فائضة لا تنتج شيئا تقريبا، بحيث إذا سحبت من أماكن عملها فإن حجم الإنتاج لن ينخفض، أي حالة عمالة بالظاهر تعمل، وتتقاضى أجراً لكنها من الناحية الفعلية لا تعمل ولا تضيف شيئا من الإنتاج، وهذا مما يرفع من التكلفة المتوسطة للمنتجات[213]. ويمكن التفريق بين البطالة المقنعة وجميع أنواع السابقة ذكرها أن هذه الأخيرة تأثيرها واضح ويمكن قياسها واكتشافها، أما البطالة المقنعة فيصعب قياسها واكتشافها، وذلك أن القوة المعطلة تحسب مع القوى العاملة بينما في الحقيقة تعتبر معطلة والسبب في ذلك أن إنتاجها ضعيف جدا. وتظهر هذه البطالة في المجتمعات ذات الكثافة السكانية العالية[214].

-**البطالة الوافدة :** وتظهر في الدول التي يأتونها العديد من أبناء الدول المجاورة لها هربا من البطالة في بلادهم للعمل في أي وظيفة في هذه الدولة مما يجعلهم يزاحمون أبناء هذه الدولة على الوظائف المتاحة خاصة وأنهم يقبلون أجورا تقل بكثير عما يمكن أن يقبله العمال المحليون[215].

-**البطالة السلوكية:** وهو نوع من البطالة ساد الاعتقاد برواجه نتيجة إحجام بعض العاطلين عن العمل عن الانخراط بوظائف دنيا خوفا من نظرة المجتمع. وبذلك تركت العديد من المهن التي صنفت ضمن الوظائف الدنيا كالعمل في تنظيف الشوارع جمع القمامة..... للوافدين من الدول الأخرى بدلك بقاء بعض شباب هذه الدول دون عمل[216].

-**البطالة السافرة:** حالة البطالة الظاهرة التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة، أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد، ودون جدوى[217].

2-البطالة الاختيارية: وهي عدم وجود الطلب على الطبقة العاملة رغم استعدادهم للعمل بأجر تساعد هذه اهم انواع البطالة السائدة وهناك أنواع أخرى من البطل لقد أصبحت المجتمعات ولا تقع في بعضها كان

---

[210] -ادم مهدي أحمد، الوجيز في الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي، الشركة العالمية للطباعة والنشر، الخرطوم، 1999، ص 96.
[211] -بسام الحجار ، عبد الله رزق، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010، ص 325.
[212] -محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 308.
[213] -بسام الحجار وعبد الله رزق، مرجع سبق ذكره، ص 327.
[214] -هيثم الزغبي، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، 2001، ص 145.
[215] -خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر، الطبعة 2، الأردن، 2000، ص 271.
[216] -معين أمين السيد، مؤجع سبق ذكره، ص 79.
[217] - بسام الحجار وعبد الله رزق، مرجع سبق ذكره، ص 327.

البطالة التي تحدث نتيجة للتفرقة العنصرية هي تصبح فيه في السوق مثلا والبطل تقعدين نتيجة اللي بلغ سن معين كما تنشأ البطل بسبب الجنس حيث نجد في بعض الأماكن أنا بطلب بين النساء أكثر منها بين الرجال وهناك ما يسمى بيشبه البطالة و تظهر عند الأشخاص الذين يعملون أعمال عنده دوام جزئي يعقبون بالمزيد من ساعات العمل أو بعمل لكم ولكن لا يتوفر لهم ذلك.

-**البطالة الموسمية:** وتحدث هذه البطالة بين عمل بعض المهن، التي يتصف العمل فيها بالموسمية، كمهنة الزراعة مثلا حيث يزداد الطلب على العمال في مواسم معينة، في فصل الصيف مثلا، ويضعف في مواسم أخرى، مثل فصل الشتاء. مثال ذلك أيضا العاملون في بعض المرافق الخدمات السياحية كالفنادق وغيرها[218]. وذلك نظرة لاعتماده على المناخ والطقس[219].

-**البطالة الاحتكاكية Frictional Unemployment:**وتعني وجود أفراد في حالة البطالة نتيجة الوقت الذي ينقضي عليهم في حالة بحث عن عمل دون أن يجدوا العمل المناسب لهم[220]. وتحدث هذه البطالة بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة[221]. وهي ظاهرة مؤقتة تحدث إما نتيجة لأن الباحثين عن عمل لم يجدوا بعد الفرصة المناسبة أو لأن أصحاب العمل لم يجدوا بعد العمالة المناسبة للوظائف الشاغرة لديهم. وعملية البحث سواء من جانب الباحثين عن عمل أو أصحاب العمل سوف تستمر دون توقف مغذية بذلك هذا النوع من بطالة[222]. ويتميز هذا النوع بأنه قصير الأمد ويكون لفترات زمنية محددة ويحدث نتيجة الطبيعة الديناميكية والحركية للاقتصاد والأفراد على حد سواء[223]. وتنشأ هذه البطالة بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل، ولدى أصحاب الأعمال الذين تتوافر لديهم فرص العمل. فحينما ينتقل عامل من منطقة جغرافية إلى أخرى، أو يغير مهنته إلى مهنة أخرى. فالحصول على مهنة عمل جديد تحتاج، بلا شك، إلى الوقت. والمشكلة تكمن في ضعف الاتصال بين طالب العمل وعارضه، ويُحل أحيانا هذا الأمر عبر إعلانات الصحف، الاتصالات المباشر، مكاتب التوظيف ....، وهناك عامل إضافي هو نظام الإعلانات، حيث يميل البعض الى التأخر في التصريح عن الحاجة إلى العمل للاستفادة قدر الإمكان من نظام الإعانة.

المطلب الثالث: آثار الاجتماعية والاقتصادية للبطالة

تعتبر البطالة من الظواهر غير المرغوب فيها في أي مجتمع وذلك نظرا لما تخلفه من مخاطر، وما تعكس من آثار سلبية اجتماعي واقتصادي على الأفراد والمجتمع على حد سواء.

وتبرز الآثار الاجتماعية السلبية أو الكلفة الاجتماعية فمردها ان المتعطلين عن العمل يعيشون عالة على المجتمع وعلى انتاج غيرهم، وأن استمرار تعطلهم عن العمل ولفترات طويلة يمثل في حد ذاته عبئا ثقيلا على الأفراد وأسرهم وعلى المجتمع بشكل عام. وتعكس هذه الآثار الاجتماعية عادة في زيادة البؤس والمعاناة الإنسانية، وتجريد الأفراد من مصادر رزقهم وقوت يومهم. وعلاوة على ذلك فإن استمرار البطالة و بمعدلات عالية مدعاة إلى تفشي الجرائم وزيادة معدلاتها وتنوعها، والى تفشي الأمراض وزيادة

---

[218] -أحمد الأشقر، مرجع سبق ذكره، ص ص 301-302.
[219] -محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 307.
[220] -معين أمين السيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 75-76.
[221] -بسام الحجار، عبد الله رزق، مرجع سبق ذكره، ص 325.
[222] - معين أمين السيد، مرجع سبق ذكره، ص 76.
[223] -ادم مهدي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 96.

معدلات الاختلالات النفسية والعقلية، وإلى زيادة حالات الطلاق والانتحار،..الخ. وقد وثقت دراسة في جامعة هو بكنز الأمريكية العلاقة الارتباطية بين البطالة وهذه الأمراض و الجرائم.[224]

وأما الآثار السلبية أو الخسائر الاقتصادية التي تنجم عن بطالة من خلال عملية الهدر في الموارد البشرية وعدم استغلالها على الوجه الأكمل، وبالتالي ضياع الإنتاج والدخل الذي كان يمكن أن ينتج لو أمكن تشغيل هذه الموارد المعطلة، ومن المستحيل بالطبع تعويض هذا الدخل. كما تنجم أيضا نتيجة التراجع أو التآكل في قيمة رأس المال البشري. فمن المعروف أن الخبرات والمهارات العملية المتراكمة التي يكسبها الإنسان خلال العمل تعتبر في حد ذاتها أصلا ذا قيمة كبيرة وقيمة انتاجية عالية. إلا أن تعطل الانسان قسرا وتوقفه عن العمل ولفترات طويلة، لا يؤدي إلى وقف عملية اكتساب هذه الخبرات و تراكمها فحسب، بل وإلى تآكلها وتناقصها وحتى لو عاد إلى العمل لاحقا فإنه يصبح بعدها أقل انتاجية وعطاء.

وهكذا فإنه الدول التي تعاني من بطالة تحرص على الاسراع في مواجهتها والتصدي لها بكل السبل والوسائل الممكنة، وذلك بهدف الحد منها والقضاء عليها أو تقليل من آثارها. وتقترن مواجهة المشكلة عادة بخطط مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة على المدى الطويل. ويجدر التنويه أيضا أن قياس التكاليف الاجتماعية أصعب من قياس التكاليف الاقتصادية. كما أنها تكون أعلى بالنسبة لبعض المجموعات أو الفئات من غيرها.[225]

المطلب الرابع: كيفية الحد من البطالة How to control Unemployment

تختلف أسباب البطالة من مجتمع إلى آخر، ومن وقت لآخر في نفس المجتمع، ولذا فإن السياسات المتبعة في علاج البطالة قد تصلح في مجتمع ولا تصلح في آخر. إلا أنه عادة ما تأخذ العوامل التالية من أجل الحد من البطالة:[226]

-توفير رأس المال اللازم لقيام المشاريع، وتدعيم الاستثمارات وزيادة حجمها، والذي يعني بالضرورة زيادة الطلب على العمال مما يعني تقليل البطالة.

-توفير الأيدي العاملة الفنية والمدربة من خلال بعض السياسات التعليمية والتدريبية والتنظيمية.

- تقديم الإعانات للعاطلين عن العمل وبالتالي الحد من آثار البطالة.

-وضع ورسم الخطط العلاجية والوقائية التي تحد من مشكلة البطالة.

-إعادة صياغة قانون العمل بما يتلاءم مع الضرورات والمستجدات كالحد من العمالة الوافدة ورفع الأجور، وتنظيم سن التقاعد، وخفض ساعات العمل..... إلخ.

---

[224] - Bauml, William J, J and Bliner, Alans, **Economics: Principles and Policy**, 3rd ed, New York: Harcourt and Brace Jovanavich, Publishers, 1985, P90.

[225] -صالح خصاونة، محمد ظافر محبك، مرجع سبق ذكره، ص 283.

[226] -محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص 309.

قائمة المراجع

- ابراهيم الحبيب، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، تهامة، العربية السعودية، 1988.

-أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

-أحمد عبد الرؤوف ابراهيم، **أثر الترشيد في الاقتصاد الإسلامي**، ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 1995.

- احمد فوزي الحصري، **الأنظمة الاقتصادية ودورها في جذب الاستثمار**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2017.

-أحمد مختار عمر، **معجم اللغة العربية المعاصر**، عالم الكتب، الطبعة الأولى، القاهرة ، 2008.

-إسماعيل عبد الرحمان، حوبي محمد عريقات، **مفاهيم ونظم اقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي**، دار وائل، الأردن، 2004.

-بسام الحجار، عبد الله رزق، **الاقتصاد الكلي**، دار المنهل اللبناني للدراسات، بيروت ، 2010.

- جبران مسعود، **معجم الرائد**، دار العلم للملايين، الطبعة7، بيروت، 1992.

-حازم الببلاوي، أصول الاقتصاد السياسي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1974.

-حربي محمد عريقات، **مبادئ الاقتصاد : التحليل الجزئي**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2005.

-حسام دادو، مصطفى سليمان، عماد الصعيدي، خضر عقل، يحي الحضاونة، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الميسرة، الطبعة الثالثة، الأردن، 2003.

- حسين عمر، **الاستثمار والعولمة**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2000.

- دريد كامل ال شبيب، **مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة**، دار المسيرة، الأردن، 2007.

-رفعت عبد المحجوب، الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1977.

-سعيد النجار، **مبادئ الاقتصاد**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1962.

-سكينة بن حمود، **مدخل لعلم الاقتصاد**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009.

- سمير محمد عبد العزيز، **التمويل العام: المدخل الادخاري والضريبي والمدخل الإسلامي والمدخل الدولي**، الطبعة الثانية، مكتبة الإشعاع، مصر.

-طاهر حيدر حردان، **مبادئ الاستثمار**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 1997.

-عادل احمد حشيش، أصول علم الاقتصاد السياسي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1992.

-فايز بن فتحي عبد العزيز الرواشي، **الاقتصاد و السوق** ، مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع، القاهرة ، مصر، 2007.

- كاظم جاسم،على العيساوي ،محمود حسين الوادي، **الاقتصاد الكلي**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.

- كاظم جاسم العيساوي، **دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات**، دار المنهج ن، الأردن، 2002.

-كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، **مبادئ علم الاقتصاد**، دار صفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009.

- لالاند أندرية، **موسوعة لالاند الفلسفية**، ت، خليل أحمد خليل، الطبعة الأولى، الجزء الأولى، منشورات عويدات، بيروت، 1996.

-مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**، دار وائل، عمان، الأردن، 2004.

- محمد الحناوي، نهال فريد مصطفى، **مبادئ واساسيات الاستثمار**، قسم إدارة الاعمال، مصر، 2005.
- محمد حسين الوادي، ارباهيم محمد خريس، نضال على عباس، **مبادئ علم الاقتصاد**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2009.
- محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 1973.
- محمد عبد الغفار، **مشكلة الادخار في مصر: الأبعاد-الأساليب- سياسات العلاج**، مكتبة زهراء الشرق، مصر 1997.
- محمد عبد المنعم عفر، **الاقتصاد الإسلامي**، الجزء الأول، دار البيان العربي، جدة، 1985.
- محمد فوزي، **مبادئ الاقتصاد الهندسي**، مطبوعات جامعة الرياض، الرياض، 1978.
- مرزاق سليماني، **دراسة الجدوى الاقتصادية كأداة لاتخاذ القرار الاستثماري**، مذكرة ماجستير، فرع التخطيط والتنمية، علوم الاقتصادية، 2006.
- مروان شموط، كنجو عبود كنجو، **أسس الاستثمار**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد، ب ط، القاهرة، 2008.
- مصطفى كمال العبد وأحمد رشاد موسى، **محاضرات في مبادئ علم الاقتصاد**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1991.
-معين أمين السيد، **دروس في مادتي مدخل للاقتصاد وتاريخ الوقائع الاقتصادية**، الطبعة الأولى، الجزائر، 2011.

-منى يونس حسين، **الوصول إلى الرفاهية: علاقة بعض المتغيرات بتوزيع الدخل والثروة الوطنية**، دار الخلود، دار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، 2010.

- ميغاري كريمة، **دراسة دوال الاستهلاك في بعض بلدان شمال افريقيا باستعمال نماذج بيانات بانيل (2009-1990)**، أطروحة الدكتوراه، قياس اقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2013-2014.

- هدى محمود عمر، اياس صلاح الدين حامد، **الاستهلاك الشكلي في المنتج الصناعي المعاصر**، المجلد 22، العدد93، مجلة كلية التربية الأساسية، 2016.

- Bauml, William J, J and Bliner, Alans, **Economics: Principles and Policy**, 3rd ed, New York: Harcourt and Brace Jovanavich, Publishers, 1985.

-G.Piru,**Introduction à l'Etude de l'Economie Politique**, Paris, Sitrey, 1946.

-Kottl, G: **Principles of Political Economy**. Agnate Press, Athena, 1991.

-Kravis(I.B), **Relative, Income Shares in Fact and Theory**, In American Economie Review, December 1959.

-L.D.Stamp, **Modern Geographical Ideas**, Outline of Modern Knowledge, W, Rose 9 ed, V, Galloaz, London , 1931.
-Marmatki. G **: Economic Theory**. Paratiritis Press, Thessalonica, 1994.
-P.George, **Géographie de la population et démographique**, N2, 1950.